مجلة الجزيرة
للعلوم التربوية والإنسانية

المجلد (21) العدد (2) 2024م 1445هـ

القسم العربي

ملف العلوم الإنسانية

- استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي
  د. أبن هاشم عوض الكريم عبدالماجد
- فعالية مبادئ حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية وفق القانون السوداني
  د. يوسف زكريا عبسى أرباب

ملف اللغة العربية

- وظيفة ودلالات حروف الجر في التراكيب اللغوية
  د. آدم محمد أحمد الحاج الزاكي و د.عباس محمد اسماعيل موسى و إجلال محمد عوض الكريم
- التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها
  د. سعيدة عمر محمد ثاني

مجلة محكّمة نصف سنوية تصدر عن عمادة البحث العلمي والإبتكار - جامعة الجزيرة - السودان

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية المجلد (21) العدد (2) 2024م 1445هـ

Gezira Journal of
Educational Sciences and Humanities

Volume (21) No (2) 2024 1445 H

English Section:

o University EFL Students' Awareness of Negation as a Politeness Strategy in Requests
(A Case Study of the Faculty of Education - Hantoub, University of Gezira, Sudan(2026)
Mona Elsayed Abd-Alwahhab Mohammad and Musa Adam Mohammad Abu Zurga

ISSN: 1858-5477 ردمد

Refereed Biannual Journal - Issued by the Deanship of Scientific Research and Innovation - University of Gezira, Sudan

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية

المجلد (21)، العدد (2)، 2024- 1445هـ

مجلة محكمة نصف سنوية تصدرعن عمادة البحث العلمي والابتكار- جامعة الجزيرة- السودان

ردمد : 1858-5477

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية

تصدرعن جامعة الجزيرة ، عمادة البحث العلمي والابتكار

مجلس الإدارة

أ. د. صلاح الدين محمد العربي (رئيساً)

أ. د عبدالكريم دفع الله الفاضل (نائباً للرئيس)

د. ياسر هلال الهاشمي–وكيل الجامعة

د. سحرحسن علي حامد - رئيس تحرير مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية

د. أبوبكر محمد عوض مرجان - رئيس تحرير مجلة الجزيرة للعلوم الزراعية

ب. الحسن محمد الحسن - رئيس تحرير مجلة الجزيرة للعلوم الصحية

د. يوسف الهادي الصديق – رئيس تحرير مجلة الجزيرة للهندسة والعلوم التطبيقية

د. جودة ابراهيم محمد النور_ رئيس تحرير مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية

أ. محمد عبد الرحمن محمد - مقرر

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. سحر حسن علي حامد

مدير التحرير
د. هيثم بشير الصديق ابراهيم

أعضاء هيئة التحرير

د. أحمد عبدالله محمد آدم
د. إبراهيم صالح إدريس
د. وداد عوض الكريم محمد
د. عباس محمد اسماعيل
د. أسمهان عبد الله محمد
د. موسى ادم محمد ابوزرقة

تصميم فني

علوية دفع الله أحمد البشير

المراسلات

على الموقع الالكتروني عبر الرابط
http://Journals.uofg.edu.sd/index.php/gjesh/

بسم الله الرحمن الرحيم

موجهات النشر

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، مجلة علمية محكمة تهدف إلى نشر البحوث والقراءات النقدية والمعلومات العلمية والتقنية الناتجة في جميع مجلات العلوم التربوية والإنسانية. وفقاً للقواعد والاجراءات الآتية:

- يشترط في البحث المقدم للنشر ألا يكون قد سبق نشره أو مُقدم للنشر في مجلة أخرى.
- تقبل المجلة البحوث الشاملة والبحوث القصيرة، وكذلك مقالات استعراض البحوث والكتب والتقارير والندوات والمؤتمرات.
- تُكتب البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية ويُكتب المستخلص باللغتين معاً.
- يكتب البحث بالخط simplified Arabic وحجم 14 وبتباعد أسطر 1سم.
- في حالة التوثيق في الهوامش يكون حجم خط التوثيق 10 ومن نفس نوع خط البحث.
- تخضع البحوث المنشورة جميعها للتحكيم العلمي قبل نشرها في المجلة.
- لهيئة التحرير الحق في إجراء تعديلات تحريرية لا تخل بجوهر البحث.
- تنتقل حقوق طبع البحث إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبوله للنشر.

محتويات البحث:

يحتوي البحث على العنوان، المستخلص، المقدمة، مواد ومنهجية وطرائق البحث، النتائج، المناقشة والمراجع.

العنوان:

- يُراعى في عنوان البحث أن يكون مختصراً ومعبراً عن محتويات البحث.
- تُكتب أسماء الباحثين ثلاثية تحت العنوان مباشرة، ويلي ذلك عنوانهم وانتماءاتهم ثم بريدهم الالكتروني.

- ترتيب أسماء الباحثين حسب وضع الباحث حيث يوضع اسم الباحث الرئيس أولاً يليه الباحث الثاني ..... وهكذا .
- تكون الآراء الواردة في البحث معبرةً عن رأى الباحث/الباحثين، وتقع المسؤولية عن محتويات البحث المنشور عليه/عليهم . ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عن تلك الآراء.

المستخلص:

يُوضع المستخلص في صفحة منفردة، ويحتوي على كل مكونات البحث على ألا يزيد عن 250 كلمة كحد أقصى ويُذيّل بكلمات مفتاحية في حدود ست كلمات.

المقدمة:

يجب أن تحوي المقدمة قدراً كافياً من المعلومات الحديثة الخاصة بموضوع البحث وخلفيته ومشكلته وأهدافه، وأن يكون مبيناً على أساس منطقي ومنهجي، وذلك اعتماداً على المراجع العلمية الحديثة، على أن تنتهي المقدمة بذكر مبررات البحث وأهدافه .

مواد ومنهجية وطرائق البحث:

تُكتب مواد ومنهجية وطرائق البحث بصيغة الفعل الماضي المبني للمجهول، يجب توضيح الإجراءات المنهجية وإعطاء المعلومات الكافية عن التصميم المستخدم في البحث وأدواته وخلفيته وتحديد مشكلته وإعطاء الوصف الكامل للطريقة المتبعة؛ وذلك لتمكين الباحثين الآخرين من الاستفادة من تلك البحوث مع تبيان المراجع المستخدمة والوصف الكامل للطريقة المستخدمة والبيانات والتحليل الإحصائي إن وجد.

النتائج:

تُكتب النتائج بصيغة الفعل الماضي المبني للمجهول، كما يجب توضيح النتائج العددية في جداول أو أشكال. ويُكتب عنوان الجدول في أعلاه، وعنوان الشكل في أسفله، ولا يكرر عرض محتويات الجداول والأشكال في المتن، ويمكن التعليق عليها بشكل عام.

المناقشة:

يجب أن تكون المناقشة مبينة على النتائج المتحصل عليها حسب أهداف البحث وأدبياته، كما يجب مناقشة النتائج وتقويمها وإبراز أهميتها، ويمكن مقارنتها بنتائج سابقة ومعلومات حديثة مع توضيح صلتها بأهداف البحث، ويجوز أن تضمّن المناقشة مع النتائج في باب واحد.

الخاتمة والتوصيات:

تُعني الخاتمة والتوصيات بأهم ما خلص إليه البحث من النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث/الباحثون سواءً كانت توصيات خاصة بالبحث، يمكن من خلالها استنباط استنتاجات تُمكّن من إجراء بحوث أخرى، أو تطبيق البحث عملياً، أم توصيات عامة لجهات ذات صلة لتطبيق البحث عليها.

المراجع:

1. يجب أن يكون للمراجع علاقة مباشرة بموضوع البحث، وأن يكون قد ورد ذكرها في المتن، يُشار إلى المراجع العربية اذا كانت في متن البحث بالاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر وذلك بين قوسين، مثال (خيري،1985م ،ص) وفي حال وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأخير للمؤلف الأول ويكتب بعد وآخرون مثل (زهران آخران/آخرون، 1995م، ص) على أن تُكتب الأسماء كاملة للمؤلفين الثلاثة في قائمة المراجع، وفى حالة المرجع الأجنبي في المتن يُكتب الاسم الأخير فقط (اسم العائلة) مع سنة النشر، مثل Rutter) (1995 أما اذا كان هناك ثلاثة مؤلفين أو أكثر فيُكتب الاسم الاخير للمؤلف ويُكتب بعد .et.al ثم تُكتب سنة النشر مثل (Mayer, et.al. 1992) أما في قائمة المراجع فتكتب أسماء المؤلفين الثلاثة كاملة، اسم العائلة ثم مختصر الاسم الأول مثل (.Rutter, M).
2. جميع المراجع المشار إليها في متن البحث يجب أن تُدرج في قائمة المراجع في نهاية البحث، وترتب أبجدياً أو ألفبائياً مبتدئة بالمراجع العربية، فالمراجع الأجنبية ثم الدوريات والإحالات الأخرى؛ وذلك كما يلي:

- في حالة الكتب العربية أو الإنجليزية: اسم المؤلف (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الطبعة، اسم الناشر، بلد النشر.
- في حالة البحث أو المقال (باللغة العربية أو الإنجليزية) في دورية: اسم المؤلف (سنة النشر)، عنوان البحث أو المقال، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات وفي الحالتين يُكتب اسم المرجع بخط أكبر (bold) أو الخط المائل(italic) .

قواعد تقديم البحث:

1. يجب أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، وجهة العمل والعنوان والبريد الإلكتروني.
2. يجب تقديم ملخص للبحث في صفحة مستقلة على أن يحتوي على عنوان البحث فقط.
3. يُراعى الا يزيد البحث عن (25) صفحة بما في ذلك المراجع والحواشي والجداول والأشكال والبيانات.
3. اذا استخدم الباحث استبانة أو غيرها من أدوات جمع البيانات فعليه أن يرفق نسخة منها
4. رسوم النشر:
   - **100 دولار** للباحث من خارج السودان
   - **100000 جنيه** للباحث من داخل السودان
   - الباحث من داخل الجامعة معفي من الرسوم.
5. كيفية سداد رسوم النشر :

- تُودع رسوم النشر تحت حساب جامعة الجزيرة 610331 – بنك ام درمان الوطني.
- ترسل صورة من فاتورة السداد إلى السيد/ رئيس التحرير عبر البريد الإلكتروني للمجلة.
- المراسلات: تعنون جميع المراسلات عن طريق رئيس التحرير . Email: gjesh@uofg.edu.sd

محتويات العدد

كلمة التحرير.....أ-ج

ملف العلوم الإنسانية

- استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي
  د. أيمن هاشم عوض الكريم عبدالماجد 1- 21
- فعالية مبادئ حوكمة الرشكات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية وفق القانون السوداني
  د. يوسف زكريا عيسى أرباب 22- 52

ملف اللغة العربية

- وظيفة ودلالات حروف الجر في التراكيب اللغوية د. آدم محمد أحمد الحاج الزاكي و د.عباس محمد اسماعيل موسى و إجلال محمد عوض الكريم 53- 77
- التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها
  د. سعيدة عمر محمد ثاني 78- 93

ملف اللغة الانجليزية

- University EFL Students' Awareness of Negation as a Politeness Strategy in Requests (A Case Study of the Faculty of Education – Hantoub, University of Gezira, Sudan(2026) . Mona Elsayed Abd-Alwahhab Mohammad and Musa Adam Mohammad Abu Zurga ……94-106

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

قال تعالي: ﴿**آلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ،عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ**﴾[1]، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتواصل المسيرة العلمية رغم التحديات والصعاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها القُراء الكرام.....

يسرنا أن أضع بين أيديكم هذا العدد الجديد من **مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية** ذلك المنبر العلمي الرصين الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويحتضن البحوث والدراسات في مجال العلوم التربوية والإنسانية ويواصل مسيرته بفضل الله ثم بجهود الباحثين والمحررين.

لقد مرت المجلة بظروف عصيبة توقفت خلالها بسبب ظروف الحرب ولكن بحمد الله وتوفيقه وبعزيمة القائمين عليها، استطاعت المجلة مواصلة مسيرتها العلمية في خدمة البحث والمعرفة، واستمرارها في الصدور هو دليل القوة والإرادة والإيمان العميق بأن العلم نور لا ينطفئ مهما اشتدت الصعوبات.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين الذين وضعوا ثقتهم في المجلة وإلى هيئة التحرير السابقة والحالية التي بذلت الجهد والوقت لتظل المجلة منبراً للعلم والفكر، وإلى القُراء الذين يمنحوها الدافع للإستمرار والتجديد.

كما نرحب بمساهمات الباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية، ونؤكد بأن المجلة ستكون فضاءً مفتوحاً للنقاش العلمي الجاد، ورافداً للمعرفة التربوية والإنسانية التي تخدم قضايا الأمة وتلبي حاجات العصر.

نسأل الله مباركة الجهود وأن يجعل التوفيق لما فيه الخير وأن يجعل هذه المجلة منارة للعلم ووسيلة للتواصل بين الباحثين والمهتمين في شتى المجالات وأن يُكتب لها دوام العطاء رغم التحديات.

القارئ الكريم،،

نحمد الله على نعمة الاستقرار ومواصلة نشر الأعداد في العدد الثاني من المجلة للعام 2024م، يحتوي هذا العدد على أوراق علمية متنوعة، تثري القارئ والباحث ويعزز الحوار الأكاديمي البنّاء بين مختلف التخصصات إيماناً منا بأن المعرفة لا تتجزأ، وأن تكامل العلوم هو السبيل إلى بناء مجتمع متوازن ومستنير، يتضمن ملف العلوم الإنسانية ورقة عن "**استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي**" للدكتور/ **أيمن هاشم عوض الكريم**، والتي اعتمدت الدراسة الميدانية باستخدام الاستبانة والمقابلة بوصفها

[1] الاية 4 و5 سورة العلق

أدوات لجمع البيانات بالإضافة إلى الملاحظة، سلّطت الدراسة الضوء على استخدامات الصحفيين السودانيين للذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، الذي يُعتبر من أهم وأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يُحظى باهتمام كبير في المؤسسات الصحفية لما يقدمه من خدمات من حيث إنشاء المحتوى والوصول إلى المعلومات وتقليل الجهد وتسهيل البحث عن البيانات ومعالجتها باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي يلعب دوراً كبيراً ومهماً في تحسين الجودة وزيادة قدرات العمل الصحفي بكفاءة وتحسين الإنتاجية. خلصت الدراسة لعدد من النتائج من بينها وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي، وأن أغلب أفراد العينة أتفقوا على أن المؤسسات الصحفية والصحفيين السودانيين يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي إلى حد كبير. أوصت الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل الصحفيين السودانيين مع استقطاب الخبراء والمتخصصين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي وهذا بهدف الاسهام في نجاح العمل الصحفي، ومواكبة ومسايرة التطورات الحادثة في مجال استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي والاطلاع على كل ما هو جديد ومتطور بمختلف الوسائل والتطبيقات التقنية.

تناولت الورقة الثانية في ذات المحور ورقة" **قانونية عن فعالية مبادئ حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية وفق القانون السوداني"** للدكتور/ **يوسف زكريا عيسى أرباب** والتي اعتمدت المنهج التحليلي الوصفي مع الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال الإفادة من بعض التشريعات العربية والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات، ركّزت الورقة على بيان الطبيعة القانونية للشركات العائلية، وتحليل أبرز أسباب النزاعات التي تنشأ داخلها، بالإضافة لتقييم مدى كفاية الإطار القانوني السوداني في معالجتها، مع بيان دور مبادئ الحوكمة في الحد منها. توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن الأسباب الرئيسة للنزاعات الداخلية تتمثل في الطبيعة العائلية للشركات وما يرتبط بها من تركز الملكية والإدارة، وتعارض المصالح، وضعف الهياكل المؤسسية، وأن قانون الشركات السوداني يتضمن قواعد تشكل أساساً لتطبيق مبادئ الحوكمة رغم عدم النص عليها صراحة.

أما في محور اللغة العربية تصدرت ورقة **"التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها"** للدكتورة/ **سعدية عمر محمد ثان**، أستاذ اللغة العربية المساعد بجامعة أفريقيا العالمية، والتي اعتمدت على تحليل محتوى نماذج مختارة من السلاسل التعليمية، بهدف الكشف عن مدى شمولية هذه المناهج في تقديم هذا النوع من التراكيب، وتحديد موقعها ضمن المراحل التعليمية، وقياس مدى ارتباطها بالاحتياجات التواصلية للمتعلمين، من النتائج التي توصّلت اليها الدراسة أنَّ بعض المناهج تُغفل التراكيب غير الإسنادية أو تقدمها في مستويات متقدمة دون تمهيد كافٍ، ما يُحدث فجوة بين المحتوى اللغوي والمواقف الحياتية التي تحتاج للتراكيب، كما أظهرت النتائج أن التراكيب غير الإسنادية وُجدت في مناهج تعليم العربية، لكنّها ليست موضوعاً تعليمياً قائماً بذاته، وأنَّ التراكيب غير الإسنادية تتميز بضُعف التوظيف الوظيفي والتواصلي لها، وغياب استخدامها في مهام

وظيفية، من أبرز توصيات الدراسة: ضرورة إدراج التراكيب غير الإسنادية في مراحل مبكرة، وربطها بالوظائف اللغوية اليومية، وتطوير دليل تعليمي خاص بها يُراعى فيه التدرّج والمستوى الإدراكي للمتعلمين.

أتت الورقة الثانية لذات المحور عن :**"وظيفة ودلالات حروف الجر في التراكيب اللغوية"** للدكتور/ **آدم محمد الحاج الزاكي وآخرون**، اتبعت الورقة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، وأبرزت مكانة حروف الجر في البناء اللُّغوي ودورها في التراكيب اللُّغويةِ المختلفة للحاجة إليها في التعبير عن العلاقات اللُّغوية المختلفة، نحو دلالتها على الزمان أو المكان، أو علاقة الفاعلية أو المفعولية وربط الأسماء بالأسماء، والأسماء بالأفعال، وبيان ما تقوم بها من وظائف نحوية ودلالات لغوية، إضافة إلى الوظيفة البنائية، والوقوف على الخلاف النحوي واللغوي في إنابة حروف الجر بعضها عن بعض في الدلالة، والتعّرف على ما استند عليه كل فريق من الحجج لإثبات رأيه والمترادفات التي استعملت للدلالة على الإنابة، والتعّرف على مواطن زيادة حروف الجر ودورها في انسجام العبارات وتركيبها وتتبع الاستعمالات المعاصرة للحروف وإظهار الحالات التي تخالف فيها الاستخدام السليم. وتوصّلت إلى عدة نتائج من بينها إن حروف الجر أنشط الحروف العاملة وأكثرها حيوية لصلتها بالأسماء واختصاصها بها، وأن كثير من العلاقات التركيبية في البناء اللُّغوي والنحوي لا تتم إلا بوجود حروف الجر، كما أوصت بإخضاع حروف الجر إلى مزيد من الدراسات التطبيقية في القرآن الكريم، والنصوص الأدبية، والبحث عن أسباب الخلاف بين النحاة حول دلالات حروف الجر، حصر الأخطاء الشائعة في استخدامات حروف الجر.

اختتمت الدكتورة/ **منى السيد عبد الوهاب والدكتور موسى آدم محمد** بملف اللغة الإنجليزية بورقة

University EFL Students' Awareness of Negation as a Politeness Strategy in Requests. A Case Study of the Faculty of Education – Hantoub, University of Gezira, Sudan (2026)

تناولت الورقة العلمية التهذيب بوصفه أحد الجوانب التواصلية للغة، والإستراتيجيات المتنوعة التي يمكن إستخدامها لإظهار التهذيب في التفاعلات بين الأشخاص ومن بينها النفي الذي يمكنه أن يخدم التهذيب في الطلبات بفعالية، استخدمت الورقة العلمية المنهج الوصفي التحليلي للإستقصاء عن وعي الطلاب الجامعيين الدارسين للغة الإنجليزية بوصفها لغةً أجنبية بدور النفي بوصفه إستراتيجية للتهذيب في الطلبات. صُمم إختبار إختيار من متعدد قائم على خمسة مواقف يومية لجمع البيانات. من بين النتائج المتحصل عليها أنّه أكثر من (90%) من المشاركات لم يكن على وعيٍ بدور النفي في تكوين الطلبات المهذبة. بناءً على ذلك أوصت الورقة البحثية بضرورة رفع وعي الطلاب الجامعيين الدارسين للغة الإنجليزية بوصفها لغةً أجنبيةً بدور النفي بوصفه إستراتيجية للتهذيب في الطلبات عن طريق تضمين دروس لهذا الغرض في مقررات ومناهج اللغة الإنجليزية على المستوى الجامعي.

رئيس التحرير

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي

د. أيمن هاشم عوض الكريم عبد الماجد

قسم الصحافة والنشر – كلية الإعلام – جامعة الجزيرة – السودان

المعلومات:
تاريخ إرسال الورقة:
2026/03/15م
تاريخ قبول الورقة:
2026/06/22م
تاريخ نشر الورقة:
2026/07/27م

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على استخدامات الصحفيين السودانيين للذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، الذي يُعتبر من أهم وأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يُحظى باهتمام كبير في المؤسسات الصحفية لما يقدمه من خدمات من حيث إنشاء المحتوى والوصول إلى المعلومات وتقليل الجهد وتسهيل البحث عن البيانات ومعالجتها باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي يلعب دوراً كبيرا ومهماً في تحسين الجودة وزيادة قدرات العمل الصحفي بكفاءة وتحسين الإنتاجية. تم إجراء الدراسة الميدانية باستخدام الاستبانة والمقابلة بوصفها أدوات لجمع البيانات بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة، حيث لخصّت الدراسة عدد من النتائج، أهمها: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي، أن أغلب أفراد العينة أتفقوا على أن المؤسسات الصحفية والصحفيين السودانيين يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي إلى حد كبير، أن أغلب أفراد العينة يعتمدون على برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي وأهمها GPT Chat ,In Cut Shot, Cap، كما أن المبحوثين اتفقوا على أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة العمل الصحفي وتسهيله على الصحفيين، إلا أن هنالك بعض المهام الصحفية التي لايمكن الاستعاضة عنها بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، لأنّها تعتمد على حضور الصحفي ومشاعره وانفعالاته وتفاعله مع الجمهور. تُوصي الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل الصحفيين السودانيين مع استقطاب الخبراء والمتخصصين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي وهذا بهدف الاسهام في نجاح العمل الصحفي. ومواكبة ومسايرة التطورات الحادثة في مجال استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي والاطلاع على كل ما هو جديد ومتطور بمختلف الوسائل والتطبيقات التقنية.

استخدامات، الصحفيين، الذكاء الاصطناعي، العمل الصحفي.

الكلمات المفتاحية:

The Use of Artificial Technologies by Sudanese Journalists in Joranalistic Practice

Abstract

This study aimed to shed light on the use of artificial intelligence (AI) technologies by Sudanese journalists in journalistic practice. AI is considered one of the most significant and recent technological innovations and has attracted considerable attention within media organizations due to the services it provides in content generation, information retrieval, effort reduction, and the facilitation of data search and processing. AI plays a vital role in enhancing quality, increasing the efficiency of journalistic work, and improving productivity.The field study employed a questionnaire and interviews as the primary data collection tools, in addition to participant observation. The findings revealed a strong, positive, and statistically significant correlation between the use of AI and the quality of journalistic content. Most respondents agreed that Sudanese media institutions and journalists make extensive use of AI technologies in journalistic work. The majority also reported relying on AI-based programs and applications, particularly ChatGPT, InShot, and CapCut. Furthermore, respondents concurred that AI technologies have substantially improved the quality of journalistic work and facilitated journalists' tasks. Nevertheless, certain journalistic functions cannot be replaced by AI applications, as they depend on the journalist's physical presence, emotions, and interaction with the audience. The study recommends the training and qualification of Sudanese journalists and the engagement of experts and specialists in AI technologies to enhance the success of journalistic practice. It also emphasizes the importance of keeping pace with ongoing developments in AI applications in

journalism and staying informed about emerging tools and technological innovations.

Keywords: Uses; Journalists; Artificial Intelligence; Journalistic Practice.

مقدمة:

يُعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة وذلك لاستخداماته المتعددة في مختلف مجالات الحياة، ومن المتوقع أن يفتح الباب أمام ابتكارات لا حدود لها ويؤدي إلى المزيد من الثورات الصناعية التي ستغير حياة الإنسان جذريا، ومع التطور والتحولات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم في ظل الثورة الصناعية الرابعة فإن الذكاء الاصطناعي سيكون محرك التقدم والنمو والازدهار في السنوات القادمة، فهو والابتكارات التي ستتبعه قادرة على تأسيس عالم جديد قد يبدو وكأنّه خيال، إلا أن المؤشرات الحالية تؤكد أن إنشاء هذا العالم بات وشيكاً.

وفي مجال الصحافة والنشر فقد فرضت البيئة الرقمية الجديدة على هذا القطاع أن يتواكب مع هذه المتغيرات. ولما للذكاء الاصطناعي من تأثيرات عدة على المحتوى بشكله المجرد، فقد جاءت الصحافة ضمن قائمة أولى المجالات التي ستتأثر مباشرة بتلك التقنيات، إذ قامت العديد من المؤسسات الصحفية برسم خططها، وبناء استراتيجياتها للتعامل مع تلك المتغيرات الطارئة، والمؤثرة على صناعة الصحافة، كما أن التأثير المستقبلي للذكاء الاصطناعي غير واضح المعالم، لكن من المحتمل أن يكون له تأثير عميق وواسع النطاق على العمل الصحفي وكيفية صنع الصحافة واستهلاكها من جمع الأخبار إلى إنتاجها وتوزيعها.

2. مشكلة الدراسة:

في ظل التحّول الرقمي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيساً في تطوير العمل الصحفي، إلا أن هذا الاستخدام يثير عدة تساؤلات تتعلق بمدى تأثيره على جودة المحتوى، ودقة المعلومات، ودور الصحفي البشري. وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن استخدام وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة لا يزال في مرحلة انتقالية بين التبني والتحديات، خاصة في البيئات العربية.[1]

إن تقنيات الذكاء الاصطناعي تفتح الباب واسعاً في مجال الصحافة لاطلاق طاقات إبداعية كبرى، وتجديد وسائل الإنتاج، وتطوير الخدمات الإخبارية، وتقديم محتوى أكثر تلبية لاحتياجات الناس والجمهور. وفي ذلك كتب بيل جيتس مقالا في العام 1996م بعنوان "**المحتوى هو الملك**"، مؤكداً فيه الأهمية القصوى للمحتوى في العصر الرقمي، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي، في عام 2024م، يمنح الصحفيين فرصة كبيرة للاستفادة من أدوات تتيحها تطبيقاته، خاصة في انتاج محتوى مكتنز ببيانات دقيقة تواكب آخر المستجدات في مدة قصيرة، ما يجعل

[1] عادل عبد النور ، أساسيات الذكاء الاصطناعي ، السعودية: دار الفضل الثقافية. الطبعة الأولى. 2005. ص 22.

المحتوى ثرياً وقادراً على تقديم منتجات تشبع الجمهور إلى المعرفة، وتعزز ارتباطه بالمنصة الإعلامية، ذلك أن الذكاء الاصطناعي أصبح الآن قادراً على إنشاء محتوى بتقنيات توليد اللغة الطبيعية، واختيار الصور، وانتاجها.

وقد بدأ الذكاء الاصطناعي المهام الصحفية مؤخراً ، يوجد مقالات بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي من دون تدخل بشري، مما يؤدي لتركيز الصحفيين على المهام ذات المستوى الأهم، وتطوير المحتوى الإبداعي، والتفكير في منتجات جديدة تواكب الطفرة التقنية المتسارعة، وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات الجيل الصاعد.

3. صياغة المشكلة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، ومدى تأثيره على جودة الأداء الصحفي ومصداقية المحتوى الصحفي والإعلامي.

4. تساؤلات الدراسة:

تساعدنا تساؤلات الدراسة في الولوج للمشكلة، وذلك عن طريق ما تسعى إليه الدراسة العلمية بصيغ استفهامية واضحة سعياً للوصول إلى إجابة لها ومن أهم التساؤلات:

1) ما هي المفاهيم النظرية للذكاء الاصطناعي واستخداماته في العمل الصحفي؟
2) ما هي أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة من قبل الصحفيين السودانيين في عملهم؟
3) كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في توجيه عمل الصحفيين وتحسين مستواهم بالمؤسسات الصحفية؟
4) ما أبرز استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي؟
5) ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة المحتوى؟
6) ما اتجاهات الصحفيين نحو استخدامه؟
7) ما التحديات التي تواجه توظيفه في الصحافة؟

5. الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي.
2) توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الصحفيين نحو الذكاء الاصطناعي وفقًا للخبرة.
3) يسهم الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والجهد في إنتاج الأخبار.
4) يؤدي الاعتماد الزائد على الذكاء الاصطناعي إلى مخاطر مهنية وأخلاقية.
5) يستخدم الصحفي السوداني تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي في عمله الصحفي.
6) يساهم الذكاء الاصطناعي في تسهيل وتحسين جودة العمل الصحفي.

6. أسباب اختيار الموضوع:

نقص الدراسات التي تعني باستخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي. التعريف باستخدامات الصحفيين السودانيين للذكاء الاصطناعي وأخيراً محاولة التعّرف على أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.

7. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في فهم كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الصحفية السودانية لتقديم رؤية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي بها وإدراك الصحفيين السودانيين لأهمية الذكاء الاصطناعي في عملهم .

8. أهداف الدراسة:

1) دراسة استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي .
2) الكشف عن المجالات الأمثل لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.
3) التعّرف على مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة.
4) تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة المحتوى الصحفي.
5) معرفة المفاهيم النظرية للذكاء الاصطناعي واستخداماته في العمل الصحفي.
6) التعّرف على أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة من قبل الصحفيين السودانيين في عملهم.
7) توضيح مدى مساهمة الذكاء الاصطناعي في توجيه عمل الصحفيين وتحسين مستواهم بالمؤسسات الصحفية.
8) تحديد التحديات الأخلاقية والمهنية.

9. مجالات الدراسة:

- المجال المكاني : تمت الدراسة بالمؤسسات الصحفية والإعلامية بولاية الجزيرة – السودان، وذلك لدراسة استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، والكشف عن مدى إدراك ووعي الصحفيين السودانيين بأهمية هذه التقنيات ودورها في تطوير انتاج المواد الصحفية وكذلك التعّرف على التحديات والمعوقات التي تواجههم.
- المجال الزماني : بدأت إجراءات الدراسة النظرية والميدانية في العام 2025 .

10. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لما له من أهمية في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها ولذلك يُعتبر هذا المنهج الأنسب لدراسة الظاهرة. وهو الأكثر استخداماً في الدراسات الإعلامية، حيث يُستخدم لرصد وتحليل الظواهر الإعلامية. ومنهج المسح الإعلامي باستخدام استبيان موجه للصحفيين، كما اعتمدت عليه دراسات حديثة.

11. أدوات جمع البيانات

تمت الاستعانة بالعديد من الأدوات التي ساعدت في جمع بيانات ومعلومات الدراسة العلمية كالمقابلة واستمارة الاستبيان والملاحظة بالمشاركة. وقد تم استعمال هذه الأدوات لرصد استخدامات الصحفيين السودانيين لأدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي وتتبع الدور والوظائف التي يقوم بها الصحفيين أثناء استخدامهم لها.

12. مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار المجتمع من صحفيي ولاية الجزيرة أما العينة فتم اختيارها من الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية والإعلامية بالولاية.

المجتمع: الصحفيون العاملون في المؤسسات الصحفية والإعلامية التقليدية والرقمية بولاية الجزيرة.

العينة: عينة قصدية (30 صحفي).

13. مصطلاحات ومفاهيم الدراسة :

- الذكاء الاصطناعي : الذكاء الاصطناعي هو مجال من مجالات علوم الحاسب الآلي المخصص لحل المشكلات المعرفية المرتبطة عادة بالذكاء البشري، مثل التعلم والابداع والاعلام.2
- تقنيات الذكاء الاصطناعي: وتعني معالجة اللغة الطبيعية عن طريق خوارزميات التعلم العميق لتفسير وفهم وجمع المعنى من البيانات النصية. والرؤية الحاسوبية التي تستخدم تقنيات التعلم العميق لاستخراج المعلومات والرؤى من مقاطع الفيديو والصور.3

14. الدراسات السابقة (عربية وأجنبية)

الدراسة الأولى : دراسة أحمد عبد المجيد منصور(2021)

هدفت دراسة أحمد إلى الكشف عن مستقبل الصحافة المصرية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال العقد المقبل (2020-2030) واعتمدت الدراسة على بناء متغيراتها وتفسير نتائجها على السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الصحافة المصرية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي. توصلّت الدراسة إلى سرد وصياغة السناريوهات المتفائلة والمتشائمة للعقد القادم.

الدراسة الثانية : دراسة Serdouk . A .and Bessam .A.C(2023)

تناولت هذه الدراسة توقعات التأثير المستقبلي للذكاء الاصطناعي على وظائف الصحفيين البشريين. تم استخدام المقابلات الشخصية لجمع آراء الباحثين والخبراء في هذا المجال . كشفت نتائج الدراسة أن هنالك تباين في الآراء، حيث كان البعض متشائم أما البعض الآخر متفائل بشأن مستقبل الوظائف البشرية في المؤسسات الإعلامية والصحفية بعد دمج الذكاء الاصطناعي.

2 .تيسير الكيلاني؛ مازن الكيلاني .معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني بيروت :مكتبة لبنان ناشرون. الطبعة الثانية . 2001 ص. 25

3 .معجم مصطلحات المعلوماتية ، دمشق :الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الطبعة الأولى . 2000، ص. 24

الدراسة الثالثة: أجرى Kaplan وHaenlein (2019)

دراسة حول تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في المؤسسات الاقتصادية. وقد توصلّت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم العوامل التي تدعم الابتكار الرقمي وتحسين كفاءة المؤسسات.

الدراسة الرابعة : تناول Russell وNorvig (2021)

في كتابهما الشهير تحليل الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي، حيث أوضحا أن هذا المجال يعتمد على مجموعة من الخوارزميات التي تحاكي عمليات التفكير البشري مثل التعلم والاستدلال.

الدراسة الخامسة : ركزت دراسة Goodfellow وآخرون (2016)

على تقنيات التعلم العميق ودورها في تطوير الأنظمة الذكية، حيث بينّت الدراسة أن الشبكات العصبية العميقة أصبحت أساساً لمعظم تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة.

الدراسة السادسة: أجرت دراسة (الزهراني، 2022)

تحليلاً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، وتوصلّت إلى أن استخدام الأنظمة الذكية يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية وتعزيز مهارات التفكير لدى الطلاب.

الدراسة السابعة : تناولت دراسة (Alam, 2020)

دور الذكاء الاصطناعي في التحّول الرقمي للمؤسسات، حيث أكدت أن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز الكفاءة التنظيمية وتحسين جودة الخدمات.

- **تعقيب على الدراسات السابقة**

ساعدت الدراسات السابقة في الكثير من الجوانب الخاصة بالدراسة العلمية :

- تشير الدراسات السابقة إلى تزايد الاهتمام العالمي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، حيث ركّزت معظم الدراسات على الجوانب التطبيقية للذكاء الاصطناعي، في حين تناولت بعض الدراسات الأسس النظرية والتقنية لهذا المجال.
- كما يتضح أن هناك اهتماماً متزايداً باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام و التعليم والإدارة، لما يوفره من إمكانات كبيرة في تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرار.
- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في ضبط المشكلة وصياغة التساؤلات.
- ووضع خطة الدراسة وإرساء الخطوات المنهجية كمنهج الدراسة والأدوات التي نحتاجها في دراستنا.
- إعطاء معلومات أكثر عن الدراسة وفهمها أكثر من الجانب النظري.

أولاً/ الإطار النظري للذكاء الاصطناعي

1/ مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في التقنيات الرقمية، وكان من أبرز مظاهر هذا التطوّر ظهور وتنامي تطبيقات Artificial Intelligence التي أصبحت أحد أهم محركات التحّول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية والعلمية. فقد أدى التقدم في قدرات الحوسبة وتوافر البيانات الضخمة إلى تسريع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق استخدامه في مجالات متعددة مثل الإعلام، التعليم، والطب، والصناعة، والاقتصاد، والإدارة .

كما أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل أحد الركائز الأساسية للثورة الصناعية الرابعة، حيث تعتمد عليه العديد من الأنظمة الذكية في تحليل البيانات الضخمة، واستخلاص الأنماط، والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، إضافة إلى دعم عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة.

وفي ظل هذا التطور المتسارع، أصبح من الضروري دراسة الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي لفهم طبيعة هذا المجال وتطوره التاريخي ومفاهيمه الأساسية والتقنيات التي يعتمد عليها. ولذلك يتناول هذا الإطار النظري نشأة الذكاء الاصطناعي، وتطوّره، وتعريفاته المختلفة، إضافة إلى أهم خصائصه وأنواعه وتقنياته.

2/ نشأة الذكاء الاصطناعي : الجذور الفكرية للذكاء الاصطناعي

ترجع الجذور الفكرية للذكاء الاصطناعي إلى محاولات العلماء والفلاسفة فهم طبيعة التفكير البشري وإمكانية محاكاته من خلال الآلات. وقد ظهرت أولى هذه المحاولات في القرن التاسع عشر مع تصميم آلات حسابية ميكانيكية، مثل الآلة التحليلية التي طورها العالم البريطاني Charles Babbage، والتي تُعد أحد الأسس المبكرة لتطوير الحاسوب الحديث . 4

وفي منتصف القرن العشرين قدم عالم الرياضيات البريطاني Alan Turing إسهاماً مهماً في هذا المجال من خلال اقتراح اختبار يعرف باسم Turing Test، والذي يهدف إلى تحديد ما إذا كانت الآلة قادرة على إظهار سلوك ذكي لا يمكن تمييزه عن سلوك الإنسان. وقد شكلت هذه الأفكار الأساس النظري الذي ساهم في ظهور الذكاء الاصطناعي كحقل علمي مستقل في منتصف القرن العشرين.

3/ ظهور مصطلح الذكاء الاصطناعي:

ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة عام 1956 خلال مؤتمر علمي عقد في كلية دارتموث في الولايات المتحدة، والذي يُعرف باسم Dartmouth Conference. وقد نظم هذا المؤتمر العالم John McCarthy بمشاركة عدد من العلماء البارزين مثل Marvin Minsky و Claude Shannon

وقد انطلق المؤتمر من فرضية مفادها أن كل جانب من جوانب التعلّم أو الذكاء يمكن وصفه بدقة بحيث يمكن للآلة محاكاته. ويُعد هذا المؤتمر نقطة البداية الفعلية لظهور الذكاء الاصطناعي كمجال علمي مستقل.5

4/ تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي

[4] .عادل عبد النور ، مرجع سابق. ص 43.
[5] .عادل عبد النور ، مرجع سابق 2005. ص 43.

يُعد مفهوم الذكاء الاصطناعي من المفاهيم متعددة الأبعاد التي تناولها الباحثون بتعريفات مختلفة نتيجة لتعدد مجالات تطبيقه.

أولاً/ لغة:

الذَّكَاءُ الْاِصْطِنَاعِيُّ أو الذَّكَاءُ الصِّنَاعِيُّ أو الذَّكَاءُ الصُّنْعِيُّ: 6 بالإنجليزية Artificial Intelligence : واختصاراً A.I ويمكن تعريفه بأنّه فرع من علوم الحاسوب يركّز على تطوير أنظمة ومعدات وبرامج تحاكي القدرات الذهنية للبشر وبخصائص متعددة: التعلّم، الاستنتاج، التفكير، رد الفعل، اتخاذ القرارات والإدراك حتى في مواقف لم يتم برمجتها أو تدريبها عليها.

ثانياً / اصطلاحاً:

والذكاء الاصطناعي هو فرع من علم الحاسوب تُعرِّفه الكثير من المؤلفات بكونه :دراسة وتصميم العملاء الأذكياء، والعميل الذكي هو نظام يستوعب بيئته ويتخذ المواقف التي تزيد من فرصته في النجاح في تحقيق مهمته أو مهمة فريقه. ويعد مفهوم الذكاء الاصطناعي من المفاهيم متعددة الأبعاد التي تناولها الباحثون بتعريفات مختلفة.

- **يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه:**

- مجال علمي يهدف إلى تطوير أنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرار.
- كما يعرفه بعض الباحثين بأنه القدرة التي تمتلكها الأنظمة الحاسوبية على تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها واستخدام هذه المعرفة لحل المشكلات.

- **ويشير تعريف آخر إلى أن الذكاء الاصطناعي هو:**

- نظام تقني يعتمد على خوارزميات متقدمة تمكن الحواسيب من محاكاة العمليات المعرفية البشرية.
- عرّف John McCarthy الذكاء الاصطناعي بأنّه "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية، وخاصة البرامج الحاسوبية القادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً" .
- كما عرّفه Stuart Russell وPeter Norvig بأنّه المجال العلمي الذي يهتم بتصميم أنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً بشرياً مثل التعلّم والاستنتاج واتخاذ القرار.

6 .المعجم الموحد لمصطلحات تقانة (تكنولوجيا) المعلومات: (إنجليزي-فرنسي-عربي) .قائمة إصدارات سلسلة المعاجم الموحدة ، الرباط :مكتب تنسيق التعريب .2011 .ص. 12

- وفي تعريف آخر يرى Andreas Kaplan وMichael Haenlein أن الذكاء الاصطناعي يشير إلى قدرة الأنظمة الحاسوبية على تفسير البيانات الخارجية، والتعلّم منها، واستخدام هذه المعرفة لتحقيق أهداف محددة بطريقة مرنة.7

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص أن الذكاء الاصطناعي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

1. القدرة على التعلّم من البيانات.
2. القدرة على تحليل المعلومات واستخلاص الأنماط.
3. القدرة على اتخاذ القرارات أو تنفيذ المهام بصورة شبه مستقلة.

5/ خصائص الذكاء الاصطناعي

تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بعدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن الأنظمة الحاسوبية التقليدية.

1. القدرة على التعلّم : تعتمد العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تقنيات Machine Learning التي تُمكن الأنظمة الحاسوبية من التعلَم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت.
2. الاستدلال المنطقي : تستطيع الأنظمة الذكية استخدام قواعد منطقية لاستخلاص نتائج جديدة اعتماداً على المعلومات المتاحة.
3. التكيف مع البيئة: يمكن للأنظمة الذكية التكيف مع الظروف المتغيرة واتخاذ قرارات مناسبة بناءً على البيانات الجديدة.8
4. معالجة البيانات الضخمة: تمتلك القدرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة عالية.9

6/ أنواع الذكاء الاصطناعي

يقسم الباحثون الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الذكاء الاصطناعي الضيق: وهو النوع الأكثر انتشاراً حالياً، ويستخدم في تطبيقات محددة مثل التعّرف على الصور والترجمة الآلية.
2. الذكاء الاصطناعي العام : يشير إلى أنظمة قادرة على أداء أي مهمة فكرية يمكن للإنسان القيام بها، إلا أن هذا النوع لا يزال في مرحلة البحث العلمي.
3. الذكاء الاصطناعي الفائق يشير إلى أنظمة تفوق قدراتها الذكاء البشري في جميع المجالات الفكرية.10

ثانياً / استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي

1/ المقدمة:

7 .منال محمد الكردي، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية : المفاهيم الأساسية والتطبيقات ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، 2003 ص 364.

8. اللوزي موسى، الذكاء الاصطناعي في الأعمال، الأردن: جامعة الزيتونة، الطبعة الأولى، 2012 ص 61.

9. عبد الرازق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصر: المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد 3 ، العدد 4 ،2020 ، ص: 182

10 .اللوزي موسى، مرجع سابق ص 61

شهدت الصناعة الصحفية تحولات عميقة مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، حيث أصبح جزءً أساسياً في عمليات جمع الأخبار، إنتاجها، توزيعها، وتحليلها. ولم يُعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح شريكاً فاعلاً في غرف الأخبار الحديثة، مع الحفاظ على الدور الإشرافي للصحفي البشري.

2/ مفهوم الذكاء الاصطناعي في الصحافة

يشير الذكاء الاصطناعي في الصحافة إلى استخدام الخوارزميات والأنظمة الذكية في دعم العمليات الصحفية مثل: جمع البيانات وتحليلها، كتابة الأخبار، التحقق من المعلومات وتخصيص المحتوى. ويشمل ذلك تقنيات مثل التعلّم الآلي (Machine Learning) ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) والذكاء الاصطناعي التوليدي.[11]

3/ استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي[12]

1. أتمتة إنتاج الأخبار: تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لإنتاج الأخبار الروتينية مثل: تقارير الأرباح المالية، نتائج المباريات وتقارير الطقس، مثال: تستخدم وكالة Associated Press الذكاء الاصطناعي لإنتاج تقارير الأرباح، مما يتيح للصحفيين التركيز على التحقيقات المعمقة.
2. تحليل البيانات الضخمة (Data Journalism) : يساعد الذكاء الاصطناعي الصحفيين في: تحليل قواعد بيانات ضخمة، اكتشاف الأنماط والاتجاهات ودعم الصحافة الاستقصائية، كما يمكنه تقليل الوقت اللازم لتحليل البيانات المعقدة بشكل كبير.
3. المساعدة في التحرير والكتابة : تشمل استخداماته: اقتراح عناوين الأخبار، تلخيص المقالات،التدقيق اللغوي، وتحسين محركات البحث (SEO) وتُستخدم هذه الأدوات تحت إشراف بشري لضمان الجودة.
4. التحقق من الأخبار (Fact-checking) : يساهم الذكاء الاصطناعي في: كشف الأخبار الزائفة، التحقق من الصور والفيديوهات ومقارنة المصادر وهو أمر بالغ الأهمية في عصر انتشار المعلومات المضللة.
5. جمع الأخبار والرصد الإعلامي: يمكن للذكاء الاصطناعي: مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، اكتشاف الأخبار العاجلة وتحليل اتجاهات الجمهور كما تُستخدم أنظمة تنبيه ذكية لرصد الأحداث فور وقوعها.
6. الترجمة والتعدد اللغوي : يساعد في ترجمة الأخبار بسرعة ، الوصول إلى مصادر عالمية وإنتاج محتوى متعدد اللغات مما يعزز من انتشار المؤسسات الإعلامية عالمياً.
7. تخصيص المحتوى للجمهور: تستخدم المؤسسات الإعلامية الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات مخصصة للأخبار تحليل اهتمامات الجمهور وتحسين تجربة المستخدم.
8. إنتاج الوسائط المتعددة: يشمل إنشاء فيديوهات تلقائية، تحويل النص إلى صوت وإنتاج محتوى تفاعلي.

[11]. أسماء أبو زيد ، الاتجاهات الحديثة في بحوث ودراسات الذكاء الاصطناعي في الصحافة، القاهرة: جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب، مجلة الاعلام والدراسات البينية، 2022، ص 155

[12] .مصطفى علي عبدالله ، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على محتوى الصحافة الإلكترونية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد:4 ، 2025. ص 25

9. دعم التخطيط التحريري: تساعد الأنظمة الذكية في اقتراح أفكار موضوعات، تحليل الاتجاهات وتحسين عملية اتخاذ القرار التحريري وقد أظهرت بعض الأنظمة الحديثة قدرة على تقليل وقت التخطيط بنسبة كبيرة.[13]

4/ مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة

1) زيادة سرعة إنتاج الأخبار
2) تحسين دقة التحليل
3) تقليل التكاليف التشغيلية
4) دعم الصحافة الاستقصائية
5) تحسين تجربة الجمهور

5/ التحديات والسلبيات

بالرغم من المزايا، توجد عدة تحديات تواجه عملية استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي تواجه عملية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة تحديات مهنية وأخلاقية يمكن عرضها على النحو التالي :14

أوردت بعض الدراسات تحديات الذكاء الاصطناعي في الصحافة في النقاط التالية:

1. التحيز الخوارزمي فقد تعكس الأنظمة الذكية تحيزات موجودة في البيانات.
2. فقدان الوظائف: يُخشى من تقليل الحاجة لبعض الوظائف الصحفية التقليدية.
3. ضعف الشفافية: تشير بعض الدراسات إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأخبار لا يتم الإفصاح عنه دائماً.
4. أخلاقيات العمل الصحفي وتشمل:
   - المصداقية
   - المسؤولية
   - حقوق الملكية الفكرية
5. المحدودية نتيجة قلة القصص والأخبار.
6. افتقار الذكاء الاصطناعي للإبداع والإثارة.
7. تحيز البيانات فأحيانا تكون البيانات المجمعة متحيزة مما يفقد الصحافة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى المصداقية لدى الجمهور.

سادساً: مستقبل الذكاء الاصطناعي في الصحافة

[13] Aleessawi.N . Artificial Intelligence and journalism : ResearchGate. 202.

[14]. عبد العزيز أسامة السيد، الأثر المجتمعي لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، دراسة تحليلية ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، الجزء الثاني ، العدد 80 ، 2022 ، ص 21.

تشير الدراسات إلى تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بعد عام 2025، مع التركيز على: الأتمتة، مكافحة التضليل والحوكمة الأخلاقية، مع التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي سيبقى أداة مساعدة وليس بديلاً كاملاً للصحفي.

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً في تطوير العمل الصحفي، حيث ساهم في تحسين الكفاءة والجودة، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات أخلاقية ومهنية تتطلب وضع ضوابط واضحة. ويظل التكامل بين الإنسان والآلة هو النموذج الأمثل لمستقبل الصحافة.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يواجه ويحفز الصحفيين للعمل على إنشاء صحافة أفضل في وقت تكافح فيه صناعة الأخبار من أجل الاستدامة الاقتصادية ومن أجل بناء ثقة الجمهور، وزيادة كفاءة عمل الصحفيين، كما يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي الجمهور على التكيف مع عالم ملئ بالاخبار والمعلومات المضللة وربطهم بطريقة ملائمة بمحتوى موثوق به ومفيد ومحفز، وتستخدم المؤسسات الصحفية العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي، لكن تبقى الأراء حول الإمكانات والمخاطر الأوسع لصناعة الأخبار باستخدام الذكاء الاصطناعي، وحول الآثار الأخلاقية والتحريرية، وتحسين الدقة والموثوقية، بالإضافة إلى الآثار المحتملة لتبني هذه التقنيات الجديدة على سوق العمل.

ثالثاً / الدراسة الميدانية حول استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.

1/ مقدمة :

تهدف هذه الجزئية من الدراسة إلى الوقوف على استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة من خلال التطرق الى دور الذكاء الاصطناعي وتقنياته في المجال الصحفي وتعدد استخداماته وهو في تطور مستمر، وأصبح واقع معاش وضرورة لابد منها. في هذا السياق قمنا بدراسة ميدانية بالمؤسسات الصحفية والإعلامية السودانية تحت عنوان : "**استخدامات الصحفيين السودانيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي**" ، فقمنا باجراء تحليل إحصائي بأسلوب SPSS مبني على عينة (30 صحفي) . ومقابلات لمجموعة من الصحفيين السودانيين.

2/ التحليل الإحصائي بأسلوب SPSS المبني على عينة (30 صحفي)

الفئة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	10	%33.3
من 5 إلى 10 سنوات	12	%40.0

أكثر من 10 سنوات	8	%26.7
الإجمالي	30	%100

أولاً: وصف العينة (Sample Description)

جدول (1): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في مجال العمل الصحفي

بينت الدراسة من خلال تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والخبرة والمنصب التالي: يقدر عدد أفراد العينة ب 30 فرد كانت نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، أما فيما يخص أعمار المبحوثين فتراوحت مابين 35 و 55 سنة، أما فيما يخص المستوى التعليمي فكان أغلب المبحوثين من خريجي كليات الإعلام وعلوم الاتصال، وهذا يدل على أن لديهم مستوى وخبرة وتأهيل عالي في مجال عملهم، أما فيما يخص الخبرة في مجال الصحافة والإعلام فكانت تتراوح ما بين 5 سنوات إلى عشرة سنوات.

ثانياً: تحليل الاتجاهات (Likert Scale Analysis)

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة)

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
استخدام الذكاء الاصطناعي يحسن جودة المحتوى	4.13	0.62	مرتفع
الذكاء الاصطناعي يقلل وقت انتاج الاخبار	4.40	0.55	مرتفع جدا
الذكاء الاصطناعي يساعد في تحليل البيانات	4.20	0.60	مرتفع
الاعتماد عليه يثير مخاوف أخلاقية	3.70	0.75	متوسط
يمكن أن يحل محل الصحفي مستقبلا	2.90	0.80	منخفض

التحليل:

1. الاتجاه العام إيجابي نحو استخدام الذكاء الاصطناعي
2. أعلى تأثير كان في توفير الوقت
3. أقل قبول لفكرة استبدال الصحفي

ثالثاً: اختبار الفرضيات (Hypothesis Testing)

الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي

جدول (3): معامل الارتباط (Pearson Correlation)

المتغير	استخدام الذكاء الاصطناعي	جودة المحتوى
استخدام الذكاء الاصطناعي	1	0.72**
جودة المحتوى	0.72**	1

مستوى الدلالة = 0.01

النتيجة:

- توجد علاقة طردية قوية (0.72)
- الفرض مقبول

الفرض الثاني

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب الخبرة

جدول (4): اختبار T-Test

الفئة	المتوسط	الانحراف	قيمة T	الدلالة
خبرة أقل	3.85	0.65	2.31	0.028
خبرة أعلى	4.25	0.58		

النتيجة:

- توجد فروق دالة إحصائيًا ($p < 0.05$)
- الفرض مقبول
- الأكثر خبرة أكثر إيجابية تجاه الذكاء الاصطناعي

الفرض الثالث:

يسهم الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت والجهد

جدول (5): اختبار One Sample T-Test

المتوسط الفعلي	المتوسط الافتراضي	قيمة T	الدلالة
4.40	3.00	5.62	0.000

النتيجة:

- فرق دال إحصائيًا

- الذكاء الاصطناعي يقلل الوقت بشكل كبير
- الفرض مقبول

الفرض الرابع:

يؤدي الاعتماد الزائد إلى مخاطر مهنية

جدول (6): المتوسطات

العبارة	المتوسط	التفسير
مخاطر أخلاقية	3.70	متوسط
ضعف المصداقية	3.50	متوسط

النتيجة:

- توجد مخاطر لكن بدرجة متوسطة
- الفرض مقبول جزئياً

رابعاً: جدول ملخص اختبار الفروض

جدول (7): نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة	مستوى الدلالة
العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى	مقبولة	0.01
الفروق حسب الخبرة	مقبولة	0.05
تقليل الوقت والجهد	مقبولة	0.000
المخاطر المهنية	مقبولة جزئيا	-

خامساً: تحليل الاتجاه العام

1- المتوسط العام الكلي = 4.06
2- الانحراف المعياري = 0.64

التفسير:

1- اتجاه إيجابي قوي نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي
2- تحليل القوة التأثيرية
3- أقوى تأثير: تسريع العمل الصحفي
4- تأثير متوسط: المخاطر الأخلاقية
5- أضعف تأثير: إحلال الصحفي

سادساً: النتيجة

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.72)، مما يشير إلى أن زيادة استخدام هذه التقنيات يسهم في تحسين جودة الأداء الصحفي. كما كشفت نتائج اختبار (T-Test) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الخبرة، حيث كان الصحفيون الأكثر خبرة أكثر تقبلاً لاستخدام الذكاء الاصطناعي. وأكدت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل كبير في تقليل الوقت والجهد، في حين أظهرت وجود مخاوف مهنية وأخلاقية بدرجة متوسطة.

3/ تحليل المقابلات:

عرض السمات العامة لعينة الدراسة:

يبين الجدول أعلاه البيانات الشخصية للمبحوثين من خلال متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والخبرة العملية والمنصب في كل مؤسسة.

يقدر عدد أفراد العينة ب 30 فرد وكانت نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، أما فيما يخص أعمار المبحوثين فتراوحت ما بين 35 و 55 سنة، أما فيما يخص المستوى التعليمي فكان أغلب المبحوثين من خريجي كليات علوم الاتصال والإعلام من مختلف الجامعات السودانية. وهذه النتائج تدل على أن أغلب المبحوثين لديهم مستوى وخبرة في مجال عملهم. وبالنسبة للمناصب التي يعملون بها فتركزت في المحرر، التقني، مخرج صحفي، مدير تحرير وبالنسبة للخبرة فتراوحت بين 5 سنوات إلى 10 سنةفي المجال الصحفي.

- **عرض النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة:**

المحور الأول : استخدامات الصحفيين السودانيين للذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.

المحور الثاني: دور وفاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين العمل الصحفي.

المحورالأول : استخدامات الصحفيين السودانيين للذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.

نظراً لأهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي تم إجراء مقابلات مع عينة صحفي المؤسسات الإعلامية بولاية الجزيرة حيث استندت المقابلات إلى مجموعة من الأسئلة نظمت على شكل محاور وفيما يلي نتطرق الى المحور الأول المعنون باستخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، ومن خلال هذا المحور سوف أتطرق الى النقاط التالية :

أولاً : استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي.

معظم المبحوثين اجابوا في هذا المحور بأن الذكاء الاصطناعي له دور كبير في العمل الصحفي فهو أداة استراتيجية تمكن الصحفيين من تلبية متطلبات العصر الرقمي مع زيادة الكفاءة والدقة والعمق والعمل بشكل أكثر كفاءة.

من خلال ما تم تسجيله من إجابات المبحوثين نلاحظ أن التطور الحاصل في تقنيات الاتصال والإعلام واستخدام الذكاء الاصطناعي يفيد الصحفيين من خلال المساعدة في تفسير البيانات وبالتالي رفع جودة وموضوعية المحتوى الصحفي ويسرع من تسليم الأخبار مع تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المنشورة.

ثانياً: الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها من قبل الصحفيين

أغلب المبحوثين أجابوا على هذا المحور بأن الأدوات والتقنيات الأكثر استخداماً من قبل الصحفيين في المؤسسات الصحفية السودانية هي:

1/ تطبيق : CHAT GBT وهو تطبيق محادثة باستخدام روبوت دردشة يتيح للمستخدمين طرح الأسئلة والمناقشة بطريقة تأخذ طابع النقاش التفاعلي الحقيقي.

2/ تطبيق : INSHOOT هو عبارة عن تطبيق لتعديل الصور والفيديوهات مصممة خصيصا لتحسين الجودة النهائية لأي صورة وفيديو.

3/ تطبيق :CAP CUT هو عبارة عن تطبيق يجمع بين مجموعة واسعة من الميزات من بينها إنشاء أنواع عديدة من الفيديوهات القصيرة ذات الجودة العالية في غضون ثواني.

من خلال ما تم تسجيله من إجابات لأفراد العينة حول الموضوع المطروح بأن تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي تستعمل في تحرير وتقديم الاخبار الصحفية وأن الذكاء الاصطناعي هو تقنية تسمح لمستعملها بمجرد أن تعطيه المعلومات والبيانات الخاصة بالنص الذي سيصيغه بالشكل والفن الصحفي الذي تطلبه ليعطيك ما تريد.

نتيجة المحور الأول:

من خلال إجابات المبحوثين حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي نستنتج بأن المؤسسات الصحفية السودانية تيتخدم العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي أهمها : CHAT GBT - INSHOOT - CAP CUT وغيرها من التطبيقات التي تساعد على تحرير وإخراج المواد الصحفية بجودة عالية في أقل وقت وبكل دقة ويسر.

المحور الثاني: دور وفاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين العمل الصحفي.

للذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي دور كبير في تحسين جودة المنتوج الصحفي من خلال التعرض للنقاط التالية:

أولاً: مدى استفادة الصحفيين من قدرات الذكاء الاصطناعي في تحسين مستواهم وتفاعلهم مع الجمهور.

ثانياً: النتائج المحققة من خلال الذكاء الاصطناعي في صناعة الصحافة.

أولاً: مدى استفادة الصحفيين من قدرات الذكاء الاصطناعي في تحسين مستواهم وتفاعلهم مع الجمهور.

أجمع أغلبية المبحوثين من خلال اجاباتهم بأنهم استفادوا من تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي وذلك من خلال التخفيف من المهام الشاقة والروتينية التي تستهلك وقتا طويلا من قبل الصحفيين كما

أنها تتيح لهم مزيدا من الوقت للعمل بكفاءة أكبر ولا سيما على صعيد التواصل الميداني مع الجمهور ومصادر الاخبار.

نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ساعدت الصحفيين وساهمت في تحسين مستواهم وزاد من تفاعل الجمهور مع العمل الصحفي.

ثانياً: النتائج المحققة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الصحافة.

1/ أشار معظم المبحوثين إلى قدرة الذكاء الاصطناعي في محاكاة السلوك البشري في القيام بالعديد من المهام والوظائف الصحفية كالتحرير والصياغة وتحسين جودة الإنتاج الصحفي.

2/ أشار البعض الآخر من المبحوثين أن الذكاء الاصطناعي رغم مساهمته الكبيرة في تطوير العمل الصحفي إلا أنه لا يمكنه أن يحل محل العنصر البشري .

نلاحظ وإستناداً إلى ما تم الإجابة عنه من طرف المبحوثين في المقابلات حول النتائج المحققة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحفي أنّه ساهم وبشكل كبير في تطوير جودة العمل الصحفي غير أن بعض استعمالاته لا يمكنها أن تعوض العنصر البشري فالعنصر البشري لا يزال متفوق على الذكاء الاصطناعي وبرمجياته وتطبيقاته أو ما نسميها الصحافة العميقة مثل المهام المتعلقة بالاحاديث والحوارات الصحفية أو الصحافة الاستقصائية والتي لم تطبق بعد في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتنفذ.

1/ إن تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعب دور مهم في العمل الصحفي.

2/ الصحفيون السودان يتوجهون في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بوتيرة بطيئة.

3/ الصحفيون يعتمدون بصورة كبيرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في انتاج المحتوى الصحفي داخل المؤسسة الصحفية

4/ ضرورة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال عدة أدوات لتعمل على تسهيل وتحسين وتيرة العمل.

5/ تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي تسهم بشكل ملحوظ في التطور التقني السريع وزيادة فرص الابتكار والنمو في المجال الصحفي.

6/ تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في رفع جودة وزيادة إمكانات وكفاءة العمل الصحفي وتحسين الإنتاجية.

7/ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي مازال محفوفاً بالغموض والمبالغة التي قد ترفع مستوى التوقعات وتكون صورة غير واقعية، مما يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتقنياته وحقيقة امكانياته حقيقة غير واضحة المعالم.

إن عصر التحوّل الرقمي يمثل تحدياً كبيراً وفرصة للصحافة حيث يمكنها استخدام التقنيات الرقمية لتحسين جودة المحتوى الصحفي وتوسيع قاعدة الجمهور، كما يمكن أن يدعم الابتكار والتطوير في صناعة

الصحافة وإيجاد طرق جديدة للتفاعل مع الجمهور ومن المتوقع أن يستمر التحوّل الرقمي في تغيير صناعة الصحافة وتجديد اتجاهاتها المستقبلية والتي تتطلب من الصحفيين التكيف مع التغييرات الحالية والتحديات الجديدة في مجال الصحافة ولاسيما التحدي الجديد الذي فرض نفسه على الساحة الإعلامية على وجه العموم والساحة الصحفية على وجه الخصوص وهو الذكاء الاصطناعي الذي أثر بشكل كبير على الصحافة وطريقة جمع ونقل واستقبال المعلومات وتحليل البيانات والمعلومات وتحويلها إلى تحليلات مفيدة وقابلة للفهم من قبل الجمهور . ومن خلال تقنيات التعلّم الآلي يمكن للصحافة أيضاً تحليل معلومات القراء والمستخدمين وتحديد الاهتمامات وتوجهات كل قارئ. وبفضل الذكاء الاصطناعي يمكن للصحافة أيضا تقديم تجربة أفضل للجمهور عبر تخصيص المحتوى بشكل أفضل بحيث يتم عرضها للأشخاص الذين يعتبرونها مهمة وذات صلة ويمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضا في إنشاء محتوى صحفي جديد مثل الأخبار المقروءة بصوت آلي أو الرسائل النصية القصيرة المحررة تلقائيا. كما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي المساعدة في مكافحة الأخبار الزائفة والمعلومات غير الدقيقة وذلك عن طريق تحليل المعلومات والمصادر وتحديد صحتها وموثوقيتها وبالتالي يمكن للصحافة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوعي الرقمي لدى الجمهور.

رابعاً/ النتائج:

بعد تحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المبنية على معطيات الواقع الميداني:

1. بينت الدراسة من خلال تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والخبرة والمنصب التالي أن المبحوثين لديهم مستوى وخبرة وتأهيل عالي في مجال عملهم.
2. توصلّت الدراسة إلا أن أغلبية أفراد العينة اجمعوا على أهمية استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي وبشكل كبير.
3. بيّنت الدراسة أن المبحوثين اجمعوا على أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ساهمت وبشكل كبير في تحسين جودة العمل الصحفي وتسهيله للصحفيين، إلا أن هناك بعض المهام الصحفية التي لا يمكن تعويضها بالذكاء الاصطناعي وبرمجياته، لأنّها تعتمد على حضور الصحفي وإحساسه ومشاعره وتفاعله مع الجمهور.
4. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة المحتوى الصحفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.72)، مما يشير إلى أن زيادة استخدام هذه التقنيات يسهم في تحسين جودة الأداء الصحفي. كما كشفت نتائج اختبار (T-Test) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة، حيث كان الصحفيون الأكثر خبرة أكثر تقبلًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي. وأكدت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل كبير في تقليل الوقت والجهد، في حين أظهرت وجود مخاوف مهنية وأخلاقية بدرجة متوسطة.
5. من خلال إجابات المبحوثين حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي نستنتج بأن المؤسسات الصحفية السودانية تستخدم العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي أهمها: CAP -INSHOOT -CHAT GBT

CUT وغيرها من التطبيقات التي تساعد على تحرير وإخراج المواد الصحفية بجودة عالية في أقل وقت وبكل دقة ويسر.

6. أجمع أغلبية المبحوثين من خلال اجاباتهم بأنّهم استفادوا من تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي وذلك من خلال التخفيف من المهام الشاقة والروتينية التي تستهلك وقتاً طويلاً من قبل الصحفيين كما أنّها تتيح لهم مزيداً من الوقت للعمل بكفاءة أكبر ولا سيما على صعيد التواصل الميداني مع الجمهور ومصادر الاخبار.
7. نستنتج من خلال إجابات المبحوثين أن تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ساعدت الصحفيين وساهمت في تحسين مستواهم وزاد من تفاعل الجمهور مع العمل الصحفي.
8. أجمع اغلبية المبحوثين من خلال اجاباتهم في المقابلة أن استخدام الذكاء الاصطناعي ساهم وبشكل كبير في تطوير جودة العمل الصحفي غير أن بعض استعمالاته لا يمكنها أن تعوض العنصر البشري فالعنصر البشري لا يزال متفوق على الذكاء الاصطناعي وبرمجياته وتطبيقاته أو ما نسميها الصحافة العميقة مثل المهام المتعلقة بالاحاديث والحوارات الصحفية أو الصحافة الاستقصائية والتي لم تطبق بعد في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتنفذ.
9. وأكدت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل كبير في تقليل الوقت والجهد، في حين أظهرت وجود مخاوف مهنية وأخلاقية بدرجة متوسطة.

التوصيات :

- ضرورة تدريب وتأهيل الصحفيين السودانيين مع استقطاب الخبراء والمتخصصين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي وهذا بهدف الاسهام في نجاح العمل الصحفي.
- ضرورة مواكبة ومسايرة التطورات الحادثة في مجال استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي والاطلاع على كل ما هو جديد ومتطور بمختلف الوسائل والتطبيقات التقنية.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتوظيف الجيد لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الصحفية السودانية.

خامساً / المراجع :

أولاً : قائمة الكتب :

1- أسماء أبو زيد، الاتجاهات الحديثة في بحوث ودراسات الذكاء الاصطناعي في الصحافة، القاهرة: جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب، مجلة الاعلام والدراسات البينية، 2022.
2- المعجم الموحد لمصطلحات تقانة (تكنولوجيا) المعلومات: (إنجليزي-فرنسي-عربي) .قائمة إصدارات سلسلة المعاجم الموحدة ، الرباط :مكتب تنسيق التعريب.
3- تيسير الكيلاني؛ مازن الكيلاني .معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني بيروت :مكتبة لبنان ناشرون. الطبعة الثانية .2001
4- اللوزي موسى، الذكاء الاصطناعي في الأعمال ، الأردن: جامعة الزيتونة، الطبعة الأولى 2012.

5- عبد الرازق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصر: المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد 3 ، العدد 4، 2020.

6- عادل عبد النور، أساسيات الذكاء الاصطناعي، السعودية: دار الفصل الثقافية، الطبعة الأولى، 2005.

7- مصطفى علي عبدالله ، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على محتوى الصحافة الإلكترونية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد:4 ، 2025.

8- معجم مصطلحات المعلوماتية ، دمشق :الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الطبعة الأولى . 2000

9- منال محمد الكردي ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية : المفاهيم الأساسية والتطبيقات ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، 2003.

ثانياً / المجلات والدوريات:

1- راغب الدلو جواد، اتجاهات خبراء الإعلام نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الفاسطينية : دراسة ميدانية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد السابع ، العدد الثالث، 2022.

2- عبد العزيز أسامة السيد، الأثر المجتمعي لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، دراسة تحليلية ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، الجزء الثاني، العدد 2022.

3- Aleessawi.N. Artificial Intelligence and journalism: ResearchGate. 2024

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

فعالية مبادئ حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية وفق القانون السوداني

د. يوسف زكريا عيسى أرباب

أستاذ مشارك – قسم القانون الخاص – كلية القانون – جامعة الجزيرة

Yousifarbab91@gmail.com

الملخص

المعلومات:

تاريخ إرسال الورقة:
2026/02/27م
تاريخ قبول الورقة:
2026/06/22م
تاريخ نشر الورقة:
2026/07/27م

هدفت الدراسة إلى بيان الطبيعة القانونية للشركات العائلية، وتحليل أبرز أسباب النزاعات التي تنشأ داخلها، وتقييم مدى كفاية الإطار القانوني السوداني في معالجتها، مع بيان دور مبادئ الحوكمة في الحد منها. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال الإفادة من بعض التشريعات العربية والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن الطبيعة العائلية للشركات، وما يرتبط بها من تركز الملكية والإدارة، وتعارض المصالح، وضعف الهياكل المؤسسية، تمثل أسباباً رئيسة للنزاعات الداخلية، وأن قانون الشركات السوداني يتضمن قواعد تشكل أساساً لتطبيق مبادئ الحوكمة رغم عدم النص عليها صراحة. كما أثبتت الدراسة أن تطبيق مبادئ الشفافية، والإفصاح، والمساءلة، وحماية حقوق الشركاء، وتنظيم انتقال الإدارة والملكية، يسهم في تعزيز الاستقرار المؤسسي والحد من النزاعات. وأوصت الدراسة بتطوير التشريع السوداني من خلال إدراج تنظيم خاص بالشركات العائلية والنص صراحة على قواعد حوكمة الشركات بما يحقق استدامتها ويعزز الثقة في بيئة الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ الشركات العائلية؛ النزاعات التجارية؛ قانون الشركات السوداني؛ حماية الشركاء.

The Effectiveness of Corporate Governance Principles in Reducing Disputes within Family Businesses under Sudanses Law

Abstract

This study examines the role of corporate governance in reducing disputes within family-owned companies under Sudanese law, considering the absence of a specific legal framework governing such companies and their subjection to the general provisions of the Sudanese Companies Act of 2015. The study aims to analyze the legal nature of family businesses, identify the main causes of internal disputes, evaluate the adequacy of the Sudanese legal framework, and assess the effectiveness of corporate governance principles in preventing and mitigating such disputes. The research adopts an analytical and descriptive approach, supported by a comparative analysis of selected Arab legislations and international corporate governance principles. The findings reveal that concentrated ownership and management, conflicts of interest, and weak institutional structures are the primary causes of disputes in family businesses. The study further concludes that, although Sudanese legislation does not expressly regulate corporate governance, it provides legal principles that may serve as a basis for its application. The research recommends introducing a dedicated legal framework for family businesses and expressly incorporating corporate governance rules into Sudanese company legislation to enhance institutional stability and strengthen confidence in the investment environment.

Keywords: Corporate Governance; Family Businesses; Commercial Disputes; Sudanese Companies Act; Shareholder Protection.

مقدمة:

تزداد أهمية الحوكمة في الشركات العائلية بسبب تركز الملكية والإدارة في عدد محدود من الأفراد، وضعف الفصل بين الملكية والإدارة، وما قد يترتب على ذلك من تضارب في المصالح وارتفاع احتمالات النزاعات الأسرية والإدارية، الأمر الذي قد يؤثر في استمرارية الشركة واستقرارها1، وكذلك لأهميتها في حماية الشركات العائلية من جميع المخاطر التي قد تتعرض لها، وكشف حالات التلاعب (الفساد وسوء الإدارة)، مما يؤدي إلى رفع ثقة المتعاملين في الشركات العائلية والعمل على استقرارها. كما تساهم في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها في الأسواق المالية، وترسيخ عدد من معايير الأداء وكفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة، ودعم تنافسيتها من خلال علاقة جيدة بين أفراد العائلة بما يعمل على تدعيم الإدارة الرشيدة2 وتثير هذه الأوضاع تساؤلاً جوهرياً حول مدى كفاية القواعد القانونية القائمة في القانون السوداني لمعالجة النزاعات داخل الشركات العائلية، وإمكانية الاستفادة من مبادئ حوكمة الشركات في الحد من هذه النزاعات، لا سيما من خلال مسؤولية المديرين ومبدأ رفع النقاب عن الشخصية الاعتبارية3.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية، من أبرزها:

- الأهمية الاقتصادية للشركات العائلية، إذ تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي الخاص في السودان والدول العربية.
- تزايد النزاعات داخل هذه الشركات نتيجة انتقال الملكية بين الأجيال وتعارض المصالح بين الشركاء.
- غياب تنظيم تشريعي خاص بالشركات العائلية في القانون السوداني، مما يؤدي إلى إخضاعها لقواعد عامة قد لا تراعي خصوصيتها.
- الدور المتنامي لمبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق الشركاء والدائنين.
- الحاجة إلى دراسة قانونية مقارنة تستفيد من تجارب الأنظمة العربية التي قطعت شوطاً في تنظيم الحوكمة.

1. Carlock, Randel S. & Ward, John L., Family Business Governance: Maximizing Family and Business Potential, Palgrave Macmillan, New York, 2001, pp. 3–8

2.حمدي معمر، فالق صليحة، بوسكة عابد ، حوكمة الشركات العائلية آلياتها وتطبيقاتها في الشركة العائلية نقل الأردنية، مجلة الحوكمة، المسؤولية االجتماعية والتنمية المستدامة المجلد: ،10 العدد: 10، 2001، ص 46.

3. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 743

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- بيان مفهوم حوكمة الشركات وأسسها القانونية.
- تحليل الطبيعة القانونية للشركات العائلية وخصائصها.
- تقييم مدى كفاية قانون الشركات السوداني في معالجة النزاعات داخل هذه الشركات.
- إبراز دور مسؤولية المديرين في الحد من إساءة استعمال السلطة داخل الشركة.
- دراسة مبدأ رفع الحجاب عن الشخصية الاعتبارية وتطبيقاته في حماية الشركاء والدائنين.
- إجراء مقارنة مع التشريعات السعودية والمصرية والعُمانية.
- اقتراح سبل تطوير الإطار القانوني السوداني بما يتوافق مع المعايير الحديثة للحوكمة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية في ظل قصور التنظيم التشريعي في القانون السوداني؟

وينبثق عن هذا التساؤل إشكال أعم يتمثل في مدى كفاية القواعد العامة للشركات في معالجة الخصوصية القانونية للشركات العائلية.

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة بصورة رئيسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الإطار القانوني المنظم للشركات العائلية في السودان وبيان طبيعتها وخصائصها وأهم النزاعات التي تنشأ داخلها، ثم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة الواردة في قانون الشركات السوداني لسنة 2015م والقواعد العامة ذات العلاقة، بغرض الوقوف على مدى كفايتها في معالجة الإشكالات القانونية التي تواجه الشركات العائلية.

كما استندت الدراسة إلى تحليل مبادئ حوكمة الشركات وبيان دورها في الحد من النزاعات الداخلية، وذلك بالرجوع إلى الفقه القانوني والدراسات العلمية ذات الصلة، مع الاستفادة من بعض التجارب المقارنة والوثائق التنظيمية العربية ذات العلاقة بالحوكمة والشركات العائلية، بما يساعد في تقييم الواقع التشريعي السوداني واقتراح الحلول المناسبة لتطويره.

ويُعد المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لهذه الدراسة؛ لكونها تتناول ظاهرة قانونية قائمة تتمثل في النزاعات داخل الشركات العائلية، وتسعى إلى تفسير أسبابها وبيان مدى فعالية القواعد القانونية ومبادئ الحوكمة في الحد منها وتحقيق الاستقرار المؤسسي داخل هذه الشركات.

حوكمة الشركات العائلية وطبيعتها وخصائصها

تمهيد

لا يرد في قانون الشركات السوداني لسنة 2015م مصطلح «الشركات العائلية» بوصفه شكلاً قانونياً مستقلاً من أشكال الشركات التجارية، إذ يقتصر القانون على تنظيم الشركات وفق أشكالها القانونية المختلفة، كشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأشخاص. ومن ثم تخضع الشركات التي تملكها أو تديرها عائلة واحدة للأحكام العامة المقررة لهذه الأشكال القانونية، دون تنظيم خاص يراعي طبيعتها المتميزة.

تتميز الشركات العائلية بخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الشركات التجارية، من أهمها تركز الملكية والسيطرة الإدارية في نطاق أسري محدود، وارتباط عملية اتخاذ القرار بالاعتبارات العائلية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، فضلاً عن انتقال الملكية والإدارة بين أفراد الأسرة عبر الأجيال. ويترتب على ذلك نشوء تحديات قانونية وإدارية تتعلق باستمرارية الشركة، وإدارة الخلافات العائلية، وحماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح.

من هنا برزت أهمية حوكمة الشركات العائلية باعتبارها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأسرة المالكة والشركة، ووضع قواعد واضحة للإدارة والرقابة واتخاذ القرار، بما يحقق التوازن بين المصالح العائلية ومتطلبات الإدارة المؤسسية الحديثة، ويعزز استدامة الشركة وقدرتها على النمو والاستمرار.

وعليه، يقتضي بيان ماهية حوكمة الشركات العائلية الوقوف أولاً على مفهومها، ثم بيان خصائصها المميزة وطبيعتها القانونية، وذلك من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات العائلية

أولاً: تعريف حوكمة الشركات

1. التعريف اللغوي للحوكمة

يرجع مصطلح الحوكمة في اللغة العربية إلى مادة (حكم)، التي تدور حول معانٍ متعددة أبرزها المنع والقضاء والحكمة4. فالمنع هو الأصل الذي اشتقت منه كلمة الحكم، إذ يقال: حكمت الدابة إذا منعتها من الانفلات، كما يطلق الحكم بمعنى القضاء والفصل بين الناس5، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾6، كما يأتي بمعنى الحكمة وإصابة الرأي ووضع الشيء في موضعه المناسب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾7. وتدل هذه المعاني مجتمعة على الانضباط وحسن التدبير والقدرة على توجيه الأمور الوجهة الصحيحة.

أما لفظ "الحوكمة" فهو مصطلح حديث نسبياً في اللغة العربية، وقد استُخدم ترجمةً للمصطلح الإنجليزي

---

[4] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر 2000م، ج4

[5] اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة،تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط2، دار العلم

[6] سورة المائدة، الآية 49.

[7] سورة البقرة، الآية 269.

(Corporate Governance)، وقد ثار جدل فقهي ولغوي حول مدى سلامة هذا الاشتقاق، إذ يرى بعض الباحثين أنه اشتقاق غير قياسي في العربية، الأمر الذي دفع بعض الجهات العلمية إلى اقتراح بدائل أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، والحكم الراشد، والحكم الصالح، والحكمانية، إلا أن مصطلح الحوكمة أصبح الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الأدبيات القانونية والاقتصادية المعاصرة8.

2. التعريف الاصطلاحي للحوكمة

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد الجهات التي تناولتها، واختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إلا أنّها تتفق جميعاً في كونها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى إدارة الشركات وفق أسس تضمن الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق وتحقيق الكفاءة المؤسسية.

وفي التشريع السوداني، لم يضع قانون الشركات لسنة 2015م تعريفاً صريحاً لحوكمة الشركات، إلا أن مفهومها يمكن استخلاصه من الأحكام المنظمة لإدارة الشركات ورقابتها وحقوق المساهمين، وعليه يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والمبادئ والإجراءات التنظيمية التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، بما يحقق الشفافية والعدالة والمساءلة ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي واستدامة الشركة.

وعلى المستوى التنظيمي، عرفت لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية الحوكمة بأنها القواعد التي تنظم قيادة الشركة وتوجيهها من خلال آليات تضبط العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، بما يكفل الشفافية وحماية الحقوق وتحقيق العدالة والتنافسية في بيئة الأعمال9.

كما عرّفتها هيئة سوق المال العُمانية بأنها مجموعة المبادئ والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية، وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع مراعاة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح10.

---

[8] .عبد الحميد الصلاحين، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ورقة بعنوان الحوكمة في المؤسسات المالية الإسامية مُحَمَّد عيد علي بيلع، حوكمة لشركات ودروها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، ط 2019، المنظمة العربية للنشر، ص 6. كمال ابو عظيم وعبد السلام زايدي، ورقة حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقي الدولي حول الحوكمة واخلاقيات الأعمل في المؤسسات 18،2000/11/19م، يأجي مختار عتابة، ص 40، هنادي عبد المنعم احمد الأحمر و درية حيدر صديق موسى، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقرير المالى "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم لألوراق المالية، مجلة امارباك العلمية المحكمة، المجلد ،41، العدد 12، لعام 2021م، ص 29.

[9] .المادة الأولى، لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، بموجب القرار 8-16-2017 وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م، بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 8-5-2023 وتاريخ 1444/6/25هـ الموافق 2023/1/18م، بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /132وتاريخ 1443/12/1هـ.

[10] .المادة (1) الفصل الأول، من القرار رقم 132/ 2021، ، بإصدار مبادي حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصا، ، الصادر من هيئة سوق المال العمانية ، عدد الجريدة الرسمية رقم (1412) الصادر في 2021/10/17، و وبالإستناد إلى قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/18م

وعرّفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنّها مجموعة القواعد التي تُدار من خلالها الشركة وتُراقب، بما يضمن حماية حقوق المساهمين وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة11.

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد ركّزت على الجانب الهيكلي والإجرائي، فعُرفت الحوكمة بأنّها مجموعة الهياكل والعمليات المستخدمة في توجيه الشركات وإدارتها والرقابة عليها، بما يحدد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين12.

كما ذهب جانب من الفقه إلى تعريف الحوكمة بأنها منظومة متكاملة من القواعد والسياسات والآليات القانونية والإدارية التي تنظم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة عليها بصورة تحقق الإدارة الرشيدة والاستغلال الأمثل للموارد وتحافظ على حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة13.

وعرفت كذلك بأنّها: حوكمة الشركات بأنها عبارة عن مجموعة من الآليات والقوانني والإجراءات والنظم التي تتضمن كل من الشفافية والعدالة. 14

أيضاً عُرفت الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية15.

أيضاً عُرفت الحوكمة بأنها: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة الفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة16.

تجدر الإشارة إلى أنّه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والمحللين والقانونيين، وهذا ما أكدته موسوعة (Corporate governance encyclopedia) من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم ويرجع هذا إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتامعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل17. من خلال استعراض التعريفات السابقة يتضح أنّها تتفق في جوهرها على أن الحوكمة تمثل إطاراً مؤسسياً وقانونياً ينظم إدارة الشركة وعلاقات الأطراف المرتبطة بها، ويقوم على مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة وحماية الحقوق.

---

11. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، بدون تاريخ نشر، 5.

12. International finance corporate (IFC), corporate governance: why corporate governance, 2005, p:1

13. الأشكال التنظيمية والقانونية في الشركات العائلية العربية"، ضمن :الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008م، ص 31.

14 .أ.د مُحَّد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، ط1، 2020، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص 8-9.

15. مُحَّد حسن يوسف، حوكمة الشركات، الإسكندرية:الدار الجامعية، 2006م،ص7:

16. د. بابكر مبارك عثمان، حوكمة الشركات، الرياض:دارا لمريخ للنشر، 2003م،ص12.

17 .نرمين أبو العطا: حوكمة الشركات سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن ،2004 ص1.

ويرجح الباحث التعريف الوارد في قرار هيئة سوق المال العُمانية رقم (2021/132م)، لكونه أكثر شمولاً واتساقاً مع موضوع الدراسة، إذ لم يقتصر على بيان القواعد المنظمة لإدارة الشركة، وإنما ربطها بالمعايير العالمية للحوكمة، وأبرز مسؤوليات أجهزة الإدارة المختلفة، مع التأكيد على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وهو ما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للشركات العائلية.

وعليه يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنّها "مجموعة المبادئ والقواعد والآليات التنظيمية والرقابية التي تنظم إدارة الشركة والعلاقات بين مختلف الأطراف المرتبطة بها، بما يحقق الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وضمان استدامة الشركة".

ثانياً: تعريف الشركات العائلية

لم يضع المشرع السوداني تعريفاً خاصاً للشركات العائلية، كما لم يفرد لها تنظيماً قانونياً مستقلاً، وإنما تخضع لأحكام قانون الشركات بحسب الشكل القانوني الذي تتخذه. ولذلك تولى الفقه والمواثيق التنظيمية الحديثة بيان مفهومها وتحديد عناصرها الأساسية.

وقد أفرد المشرع الإماراتي تنظيماً خاصاً بالشركات العائلية، وهو المرسوم بقانون اتحادي رقم (37) لسنة 2022 بشأن الشركات العائلية، وفيه عرّف الشركة العائلية بأنّها: كل شركة تؤسس وفقاً لأحكام قانون الشركات، تكون حصصها أو أسهمها مملوكة لأشخاص ينتمون إلى عائلة واحدة، ويتم قيدها في السجل كشركة عائلية بموجب أحكام هذا القانون[18].

في حين أن التشريع المصري (القانون رقم 159 لسنة 1981 بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد لم ينظما في تشريع مستقل، وإنما بقيت المسائل المتعلقة بالشركات العائلية موزعة بين الأحكام العامة الواردة في قوانين الشركات، دون وضع نظام قانوني خاص بها.

والملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الإماراتي استهل تعريف الشركة العائلية باعتبارها شركة تخضع ابتداءً لأحكام قانون الشركات والتشريعات ذات الصلة، إلا أنه أفرد لها تنظيماً قانونياً خاصاً من خلال المرسوم بقانون بشأن الشركات العائلية، خلافاً للتشريعات الأخرى التي اكتفت بإخضاعها للأحكام العامة المنظمة للشركات التجارية.

وعرّف الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية الشركة العائلية بأنها الشركة التي تمتلك فيها عائلة واحدة أو أكثر أغلبية رأس المال أو حقوق التصويت بما يمنحها القدرة على التأثير في الإدارة وصنع القرارات الاستراتيجية مع السعي إلى استمرارية الملكية عبر الأجيال[19].

[18] المادة (1) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (37) لسنة 2022 بشأن الشركات العائلية، الأمارات العربية المتحدة.

[19] وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية، الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية، الرياض، 2018م، ص 9.

كما عرّفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية الشركات العائلية بأنها المشروعات الاقتصادية التي ترتبط ملكيتها وإدارتها بعائلة واحدة أو بعدة عائلات مترابطة، وتمارس الأسرة فيها تأثيراً جوهرياً على القرارات الإدارية والاستراتيجية للشركة20.

ويتضح من التعريفين السابقين أن الشركة العائلية لا تستمد وصفها من شكلها القانوني، وإنما من طبيعة ملكيتها وهيكل إدارتها، حيث تتوافر فيها ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في سيطرة الأسرة على رأس المال، ومشاركتها الفعلية في الإدارة، واستمرار ارتباط الشركة بالعائلة عبر الأجيال المتعاقبة.

وفقاً لدليل الشركات العائلية الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية، فإن الشركة العائلية هي الشركة التي تكون فيها أغلبية الأصوات في أيدي العائلة المسيطرة، بما في ذلك المؤسس (المؤسسون) الذين يعتزمون نقل الشركة إلى الجيل القادم.21

وفي الأمارات تُعّرف بأنّها: الشركة التي تمتلك واحدة ما لا يقل عن 25 في المائة من أسهمها، ويضم مجلس إدارتها واحداً على الأقل من أفاد العائلة المالكة للشركة22 .

وفي المملكة المتحدة في المملكة المتحدة تعرّف الشركة العائلية بتعريفات عدة : منها الشركة التي ينظر إلى رئيسها التنفيذي ومديرها أو رئيسها على أنها شركة عائلية، وأن يكون أكثر من 50 في المائة من أسهم التصويت العادية مملوكة مملوكة لأفراد أكبر مجموعة عائلية تربطها علاقات الدم والزواج. كذلك يُطلق اسم شركة عائلية على الشركة التي ينحدر واحد أو أكثر من مجلس إدارتها من أكبر مجموعة عائلية تملك الشركة، وأن ينحدر 51% في المائة أو أكثر من فريق الإدارة من أكبر مجموعة عائلية تملك الشركة. هناك تصنيف آخر للشركات العائلية، يتمثل بأن تكون مملوكة للجيل الثاني أو أفراد العائلة23.

ووفقاً للتعاريف السابقة يمكن القول ،أن السيطرة على الملكية والإدارة، أهم ما يميز الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية، فإذا كانت الشركة مملوكة بأكثر من خمسين بالمائة ، ومدارة بشكل رئيسي من عائلة معينة فإنها تعتبر شركة عائلية.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف الشركة العائلية بأنّها "شركة تجارية تتركز ملكيتها أو السيطرة الفعلية عليها في أفراد أسرة واحدة أو أكثر، وتمارس الأسرة نفوذاً مؤثراً في إدارتها وصنع قراراتها الاستراتيجية، مع وجود توجه نحو استمرار ملكيتها وانتقالها بين الأجيال.

---

[20] .عاطف إبراهيم محمود، "الأشكال التنظيمية والقانونية في الشركات العائلية العربية"، ضمن :الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008م، ص 31.

[21] . مجموعة البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية 2009 ، دليل مؤسسة التمويل الدولية لحوكمة الشركات العائلية.

[22] .د .بلعيد رتاب وآخرون، 2005، الشركات العائلية في دبي، تعريفها، بنيتها، وأداؤها، غرفة تجارة وصناعة دبي، إدارة البيانات والأبحاث الاقتصادية.

[23] . Westhead, P. and Cowling, M. (1998). Family Firms Research: The Need for a Methodological Rethink. Entrepreneurship

ثالثاً: تعريف حوكمة الشركات العائلية

انطلاقاً من الجمع بين مفهومي الحوكمة والشركة العائلية، يمكن القول إن حوكمة الشركات العائلية تمثل الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة بين العائلة المالكة والشركة وأجهزتها الإدارية والرقابية، بما يضمن الفصل النسبي بين الاعتبارات العائلية والمقتضيات المؤسسية، ويحقق استمرارية الشركة وحماية مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها.

وعليه يعرف الباحث حوكمة الشركات العائلية بأنها" مجموعة المبادئ والقواعد والآليات التنظيمية التي تنظم العلاقة بين الأسرة المالكة والشركة وأجهزتها الإدارية والرقابية، بما يحقق الشفافية والمساءلة، ويضمن استمرارية الشركة وانتقالها بين الأجيال، ويحافظ على التوازن بين المصالح العائلية ومتطلبات الإدارة المؤسسية الحديثة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات العائلية وخصائصها

أن النظام القانوني للشركات في السودان لا يمكن فهمه بمعزل عن الخلفية التاريخية للتشريع التجاري، إذ تأثر بصورة واضحة بالقانون الإنجليزي خلال فترة الحكم الثنائي، ثم شهد تطورات لاحقة بعد الاستقلال. وقد انعكس هذا التأثر في تبني مبدأ الشخصية الاعتبارية المستقلة للشركة، وفي تنظيم شركات الأشخاص وشركات الأموال وفق تقسيمات تقليدية مماثلة لما هو معمول به في الأنظمة الأنجلوسكسونية.

غير أن هذا التطور التشريعي لم يتضمن تنظيمًا خاصًا للشركات العائلية، رغم انتشارها الواسع في الواقع العملي السوداني، حيث يعتمد جزء كبير من النشاط التجاري على المبادرات العائلية، خاصة في القطاعات التقليدية مثل التجارة الداخلية والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات.

كما أن البيئة الاقتصادية في السودان، التي تتسم بضعف أسواق رأس المال ومحدودية الشركات المساهمة العامة، ساهمت في تعزيز دور الشركات المغلقة ذات الملكية المحدودة، والتي تتخذ في كثير من الأحيان طابعًا عائليًا. ويترتب على ذلك أن القواعد القانونية المنظمة لهذه الشركات تؤثر بصورة مباشرة في استقرار النشاط الاقتصادي.

كذلك لم يرد في قانون الشركات السوداني لسنة 2015م تنظيم خاص بالشركات العائلية أو تعريف قانوني مستقل لها، وإنما تخضع هذه الشركات للأحكام العامة المنظمة للشركات التجارية بمختلف أنواعها. فالعبرة في تحديد المركز القانوني للشركة ليست بطبيعة الروابط التي تجمع الشركاء، وإنما بالشكل القانوني الذي تتخذه الشركة عند تأسيسها، سواء كانت شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو غير محدودة، أو محدودة المسئولية بالضمان ، أو شركة خاصة أو عامة، أو غير ذلك من الأشكال التي أجازها القانون.

وقد نظم قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، في الفصل الأول من الباب الأول في احكام المواد (5 إلى 9) على الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات وأنواعها، فبيّن افي المادة (5) من القانون، لأشخاص الذين يجوز لهم تأسيس الشركة وشروط الأهلية اللازمة لذلك، كما حدد في المواد (9،8،7،6)، صور المسؤولية القانونية للشركاء، سواء كانت مسؤولية محدودة أو غير محدودة، وأوضح القواعد المتعلقة بالشركات الخاصة والعامة وإمكانية تحول

الشركة الخاصة إلى شركة عامة وفقاً للضوابط القانونية المقررة.24

وقد جاء في قانون الشركات الشركات السوداني، في الباب الأول ، المادة (3) تفسير ،على أن الشركة يقصد بها " أي شركة سجلت بموجب أحكام هذا القانون أو بموجب قانون الشركات لسنة 1925".

كما عرفت ذات المادة المعايير والنظم المحاسبية" بأنها يقصد بها المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية أو معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 25 .

ويُستفاد من نصوص المواد أعلاه والقانون أن الشركة، بمجرد تسجيلها وفق الإجراءات القانونية، تكتسب شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء، وتتمتع بذمة مالية مستقلة، ولها حق التقاضي وتحمل الالتزامات باسمها الخاص. ويُعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني للشركات، إذ يترتب عليه الفصل بين أموال الشركة وأموال الشركاء، وتحديد نطاق مسؤوليتهم بحسب الشكل القانوني للشركة .

كما أن القضاء السوداني، شأنه شأن القضاء المقارن، يقر بمبدأ استقلال الشخصية الاعتبارية للشركة، مع إمكانية مساءلة الشركاء أو المديرين شخصيًا في حالات الغش أو إساءة استعمال الشركة، وهو ما يمثل أساسًا لفكرة رفع القناع عن الشخصية الاعتبارية، وإن لم يُنص عليه صراحة بهذا المصطلح في التشريع26.

وعليه، فإن الصفة العائلية للشركة لا تؤثر في طبيعتها القانونية أو في الشخصية الاعتبارية التي تتمتع بها، وإنما تظل الشركة خاضعة للقواعد العامة التي تحكم الشكل القانوني الذي اتخذته عند التأسيس. غير أن الطبيعة العائلية تنعكس بصورة واضحة على أسلوب الإدارة واتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة، الأمر الذي يميزها عملياً عن غيرها من الشركات ذات الملكية المتوزعة بين عدد كبير من المساهمين.

كما تخضع الشركات العائلية في السودان لمنظومة قانونية متكاملة تشمل قانون الشركات لسنة 2015م، والقواعد العامة الواردة في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م ، عدا أحكام المواد من 246 إلى 276 شاملة، فلا تطبق على الشركات المسجلة بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 1925م أو التي يتم تسجيلها بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 2015م، وذلك فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية والتعويض عن الضرر، فضلاً عن المبادئ القضائية المتعلقة بالشخصية الاعتبارية واستقلال الذمة المالية. إلا أن هذه المنظومة لا تتضمن أحكاماً متخصصة تراعي خصوصية الشركات العائلية وما تثيره من إشكالات تتصل بالإدارة والملكية واستمرار النشاط عبر الأجيال.

ويستفاد ذلك خلال نص المادة (4) من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، التي تنص على

" (1) في حالة وجود تعارض بين أحكام هذا القانون وأي قانون آخر تسود أحكام هذا القانون إلى المدى الذي يزيل

---

[24] راجع قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، الفصل الأول من الباب الأول، احكام المواد (5 حتى 9).

[25] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (3) تفسير.

26 عبد الله إدريس، شرح قانون الشركات لسنة 2015م، الخرطوم، 2019.

التعارض بينهما.

(2) فيما عدا ما نُص عليه بخلاف ذلك، تطبق أحكام هذا القانون على جميع الشركات التي سُجلت بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 1925م.

(3) لا تطبق أحكام المواد من 246 إلى 276 شاملة من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م على الشركات المسجلة بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 1925م أو التي يتم تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون.

(4) لا تطبق أحكام المادتين 33 /4 و231 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م على الشركات التي تساهم فيها الحكومة القومية أو الولائية.

(5) تسري على المصارف وشركات التأمين أحكام القوانين الخاصة بها وموجهات وقرارات الهيئات العليا للرقابة على التأمين والمصارف، فإذا وقع تعارض بين أي من تلك القوانين وهذا القانون تسود أحكام تلك القوانين وموجهات وقرارات هيئات الرقابة الشرعية للمدى الذي يزيل ذلك التعارض27.

خصائص الشركات العائلية

تتميز الشركات العائلية بعدد من الخصائص التي تمنحها طابعاً خاصاً يميزها عن غيرها من الشركات التجارية، ومن أبرز هذه الخصائص:

1. تركز الملكية داخل العائلة

تقوم الشركات العائلية في الغالب على تركز ملكية رأس المال في يد أفراد أسرة واحدة أو عدد محدود من الأقارب، الأمر الذي يؤدي إلى تقارب المصالح الاقتصادية بين المالكين ويمنح العائلة قدرة كبيرة على التحكم في قرارات الشركة وتوجيه سياساتها.

2. التداخل القانوني بين الملكية والإدارة في الشركات العائلية

تشكل ظاهرة التداخل بين الملكية والإدارة إحدى أبرز الخصائص القانونية المميزة للشركات العائلية ، حيث تختلف هذه الخاصية جذرياً عن مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة ، ويتجلى هذا التداخل في كون أفراد العائلة المالكة يشغلون في الوقت ذاته المناصب الإدارية العليا والوسطى، مما يخلق وضعية قانونية فريدة تستوجب تحليلاً معمقاً لآثارها على الهيكل التنظيمي والمسؤوليات القانونية داخل هذه الكيانات التجارية28.

ومن الناحية القانونية التطبيقية، فإن هذا التداخل ينتج ديناميكيات قانونية معقدة تؤثر على سرعة اتخاذ القرارات والمرونة التشغيلية للشركة؛ حيث يمكن للمدير/ المالك اتخاذ قرارات استراتيجية دون الحاجة إلى موافقات متعددة من مجالس إدارة مستقلة أو جمعيات عمومية متشابكة، إلا أن هذه المرونة تأتي على حساب الضوابط الرقابية والتوازنات القانونية التي تتضمنها آليات الحوكمة التقليدية، مما قد يعرض الشركة ومساهميها

---

[27] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (4) .

[28] حمد بن خلفان بن محمد السيابي، حوكمة الشركات العائلية في سلطنة عمان،رسالة ماجستير،قسم القانون الخاص،كلية الحقوق جامعة الشرقية، 2025م،ص 19.

الآخرين لمخاطر قانونية ومالية كبيرة.

من السمات الأساسية للشركات العائلية أن الإدارة غالباً ما تكون مرتبطة بالملكية، حيث يتولى أفراد العائلة المناصب الإدارية والقيادية داخل الشركة، مما يؤدي إلى تداخل الاعتبارات العائلية مع الاعتبارات المهنية والتجارية في عملية اتخاذ القرار.

3. تأثر العلاقة العائلية بالشركة

إن من النتائج الطبيعية للتداخل بين العائلة والشركة العائلية تأثير كل منهما على الآخر، ويظهر تأثير الشركة على العائلة في امتداد وانتقال ما أحرزه أفراد العائلة في الشركة من نجاحات أو ما وقع بينهم فيها من خلافات إلى كيان العائلة بعيداً عن الشركة، والذي يترتب عليه زيادة في الترابط العائلي أو جفاء بين أفراد العائلة. ومن جهة أخرى فإن الشركة قد تزيد من التلاحم والترابط بين أفراد العائلة لحرصهم على المصالح المشتركة، وشعورهم بالمصير الواحد وسعيهم إلى تحقيق أهداف الشركة29.

4. انتقال الملكية والإدارة بين الأجيال

تسعى الشركات العائلية عادة إلى المحافظة على استمرارية النشاط وانتقاله من جيل إلى آخر، مما يجعل مسألة الخلافة الإدارية وتنظيم انتقال الملكية من أهم التحديات التي تواجه هذا النوع من الشركات، إذ قد تنشأ خلافات بين الورثة أو بين الأجيال المختلفة بشأن إدارة الشركة أو توزيع الأرباح.

ويشير بعض الفقهاء إلى أن استمرار الشركات العائلية عبر الأجيال يتطلب وجود قواعد واضحة لتنظيم انتقال الإدارة والملكية، وإلا تعرضت الشركة للتفكك أو التصفية نتيجة النزاعات الداخلية30.

كذلك فإن انتقال القيادة بين الأجيال يمثل مرحلة حرجة في حياة الشركات العائلية، إذ قد تختلف رؤية الجيل الجديد عن الجيل المؤسس بشأن إدارة الشركة أو سياسات الاستثمار أو توزيع الأرباح. وقد يؤدي ذلك إلى انقسام داخل العائلة أو إلى بيع بعض الحصص للغير، وهو ما يغير من طبيعة الشركة.

5. التميز في الأداء والنمو والتكيف والمرونة العالية:

أوضحت عدة دراسات أن أداء الشركات العائلية يفوق أداء نظيراتها من الشركات الأخرى في مؤشرات النمو31، كما تمتاز الشركات العائلية بقدرتها على التكيف مع المتغيرات والمرونة العالية في مواجهة الصعوبات التي تحيط بالشركات التجارية. فمثلًا في الأزمة العالمية عام 2008–2009م هوت عوائد الشركات غير العائلية بنسبة تقارب

---

[29] عاصم بن عبد الرحمن العبيدي، الوقف والشركات العائلية، ط1، شركة استثمار المستقبل، 1447هـ،ص18.

[30] عبد الله إدريس، قانون الشركات لسنة 2015م ، شرح وتحليل، الخرطوم، 2019.

[31] فهد الزميع، الشركات العائلية وتحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها، ، بحث منشور في كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الرابعة، العدد 15، سبتمبر 2016م، ص307.

10%، بينما تراجعت عوائد الشركات العائلية بنسبة 2% فقط32.

كما أشار تقرير صادر عن شركة Deloitte عام 2020م، عقب جائحة كورونا، إلى أن الشركات العائلية تمتلك قدرة عالية على التكيف السريع مع الأزمات مقارنة بالشركات غير العائلية، وعزا ذلك إلى هياكلها الإدارية الأقل تعقيدًا ومرونتها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى سببين رئيسين:

أ- مركزية العائلة في الإدارة، والمتابعة اليومية المستمرة للتطورات، واتخاذ قرارات سريعة تسبق الفرص السوقية وتتجاوز التحديات.

ب- وجود الولاء والتضحية من قبل أفراد العائلة للمحافظة على الشركة وضمان استمرارها أطول مدة ممكنة33.

6. ضعف الفصل بين المصالح الشخصية ومصالح الشركة

يبرز خطر خلط الذمم المالية في الشركات العائلية، حيث قد تُستخدم أموال الشركة لتغطية احتياجات شخصية لأفراد العائلة أو العكس. ورغم أن هذا السلوك يخالف مبدأ استقلال الذمة المالية، إلا أنه قد يحدث عملياً في ظل غياب الرقابة المؤسسية34.

فالخلط بين أموال الشركة وأموال أفراد العائلة أو تغليب المصالح الشخصية على مصلحة الشركة، يتعارض مع مبدأ استقلال الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة، ويؤثر في حقوق الدائنين والشركاء الآخري، مما يؤدي إلى عدم الفصل بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات الأسرية، إذ قد يتردد الشريك المتضرر في اللجوء إلى القضاء حفاظًا على الروابط العائلية، وهو ما يسمح باستمرار الأوضاع غير المتوازنة داخل الشركة.

ومن ثم يتضح أن الشركات العائلية، رغم خضوعها للقواعد العامة للشركات التجارية، تتمتع بخصائص عملية وتنظيمية تميزها عن غيرها من الشركات، وتجعلها أكثر حاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لضمان التوازن بين المصالح العائلية ومصلحة الشركة، وتحقيق الشفافية والعدالة والاستقرار في إدارتها.

7. ضعف الحوكمة

مع وجود اتفاق عالمي بأهمية الحوكمة في استدامة ونمو الشركات، إلا أن الواقع لا يعكس هذا الاتفاق النظري لوجود عقبات كثيرة. فمنشأ فلسفة الحوكمة جاء من الحاجة إلى الفصل بين الملكية والإدارة، وفي الشركات العائلية يغلب المزج بينهما، فتجد عددًا من المساهمين في الشركات العائلية يشغلون مقاعد في مجلس الإدارة وفي الإدارة التنفيذية، وينتج عن هذا مشكلات تؤثر على مسيرة الشركة ويصل تأثيرها إلى العائلة كما سبق.

---

[32] حوكمة الشركات العائلية في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ص13.

[33] Deloitte. (2020). The Resilient Family Enterprise: Unique Characteristics of Family Enterprises That Could Position Them to Thrive

34 عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص 347.

ولعل من الأسباب التي تجعل بعض العوائل تعزف عن تطبيق مبادئ الحوكمة في شركاتها ما يلي35:

أ- المحرك النفسي في مقاومة التغيير، والذي ينتج عن أمرين:
الخوف من حدوث مشكلات لم تكن في الحسبان، فكثير من الشركات العائلية تعمل بطريقة روتينية معقدة، وتغيير سياسة العمل المعتادة قد يتسبب في فشل الشركة وعدم نجاحها.
الخوف من فقدان السيطرة على الشركة، حيث تدعو الحوكمة إلى الفصل بين الملكية والإدارة، وهو ما يعتبره البعض تهديدًا لسيطرة العائلة على الشركة.
ب- رغبة المساهمين في الشركة العائلية في الحفاظ على سرية بياناتها ومعلوماتها وخططها، فلا يريدون اطلاع الشركات المنافسة ولا بعض أفراد المجتمع، خصوصًا في المجتمعات التي تقوى فيها روابط التواصل والتقارب كالمجتمعات العربية، بالإضافة إلى التخوف من معرفة واطلاع المساهم الصغير الذي يمتلك أسهمًا قليلة وهو من أفراد العائلة، على معلومات الشركة ووضعها، والذي يُخشى منه وقوع بعض المشكلات داخل الشركة وخارجها، وهذه التحفظات هي ما ثنَت كثيرًا من الشركات عن إدراج أسهمها في السوق.
بالطبع، ولكن الصور التي أرسلتها لا تُظهر الهوامش كاملة؛ إذ إن بعض المراجع في أسفل الصفحات مقطوع أو غير واضح، لذلك لا أستطيع نقلها حرفيًا دون الوقوع في أخطاء.
يتبين من العرض السابق أن الشركات العائلية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمنحها طبيعة متميزة عن غيرها من الشركات التجارية، فهي تقوم على تركز الملكية والسيطرة داخل نطاق الأسرة، مع وجود تداخل واضح بين الملكية والإدارة، وتأثر العلاقات العائلية بالقرارات الإدارية، وارتباط استمراريتها بانتقال الملكية والإدارة بين الأجيال. كما تتميز بمرونة أكبر في اتخاذ القرار وقدرة ملحوظة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، إلا أن هذه المزايا قد تقابلها تحديات قانونية وإدارية تتمثل في ضعف الفصل بين المصالح الشخصية ومصلحة الشركة، وغياب الهياكل المؤسسية الفاعلة، وضعف تطبيق مبادئ الحوكمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة احتمالات النزاعات الداخلية والإضرار بحقوق الشركاء والدائنين وأصحاب المصالح.
ومن ثم فإن خصوصية الشركات العائلية لا ترجع إلى شكلها القانوني، وإنما إلى بنيتها التنظيمية والعلاقات التي تحكمها، وهو ما يجعل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ضرورة قانونية وعملية، وليس مجرد خيار إداري، إذ تسهم الحوكمة في تحقيق التوازن بين الاعتبارات العائلية ومتطلبات الإدارة المؤسسية، وتعزز الشفافية والمساءلة، وتحد

[35] رندة الدبل،تقييم الشركات العائلية، ص13. يوسف الزهراني، الإطار القانوني لحوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة شقراء، مجلد 24، العدد 4، 2024م، ص255.

من تعارض المصالح، وتوفر إطاراً يضمن استمرارية الشركة وانتقالها السليم بين الأجيال.

يتضح مما سبق أن الشركات العائلية، وإن كانت لا تتمتع في القانون السوداني بنظام قانوني مستقل، وإنما تخضع للقواعد العامة المنظمة للشركات التجارية بحسب شكلها القانوني، إلا أنها تتميز بخصائص تنظيمية وإدارية تجعلها تختلف عملياً عن غيرها من الشركات. ويترتب على هذه الخصائص نشوء تحديات قانونية تتعلق بالإدارة والرقابة واستمرار الشركة وانتقالها بين الأجيال، الأمر الذي يبرز أهمية تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة بوصفها إطاراً يحقق التوازن بين الاعتبارات العائلية ومتطلبات الإدارة المؤسسية، ويعزز استقرار الشركة واستدامتها وحماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح.

المطلب الثالث: الإشكالات القانونية الناشئة عن الطبيعة العائلية للشركة في القانون السوداني

يترتب على الطبيعة العائلية للشركة ظهور عدد من الإشكالات القانونية التي لا تنشأ عن الشكل القانوني للشركة بقدر ما تنشأ عن طريقة ممارستها لنشاطها وإدارتها. ومن أبرز هذه الإشكالات اختلاط الذمة المالية للشركة بالذمم المالية للشركاء، إذ قد تُستخدم أموال الشركة في تلبية احتياجات شخصية لأفراد العائلة، أو تُسخَّر أموال بعض الشركاء للوفاء بالتزامات الشركة، وهو ما يتعارض مع مبدأ استقلال الشخصية الاعتبارية واستقلال الذمة المالية، الذي يُعد أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون الشركات السوداني، إذ نصت المادة (2/16) من قانون الشركات لسنة 2015م على " تكون للشركة شخصية اعتبارية إبتداءً من التاريخ المذكور في شهادة التسجيل وتعرف بالاسم المبين في الشهادة وبكون لها أهلية مباشرة جميع أعمال الشركةوصلاحية تملك الأعمل وصفة تعاقبيةمستديمة وخاتم عام".[36]

ويترتب على الإخلال بهذا المبدأ إضعاف الضمان العام المقرر للدائنين، وقد يبرر في بعض الحالات مساءلة أعضاء مجلس الإدارة أو الشركاء متى ترتب على إخلالهم بواجباتهم القانونية إلحاق الضرر بالشركة، وهو ما أكدته المادة (56) من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، التي أجازت للشركة مطالبة عضو مجلس الإدارة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن إخلاله بالواجبات المنصوص عليها في المادة (53) من القانون. حيث تنص المادة 56 من قانون الشركات السوداني على " يجوز للشركة مطالبة عضو المجلس بتعويض مالي بقدر ما أصابها من ضرر عن إخلاله بأي من واجباته الواردة في المادة (53)، ويُعد مرتكبًا مخالفة لهذه المادة، ويكون عرضة للجزاءات وفقًا لأحكام المادة (257)."[37]

ويترتب على الإخلال بهذا المبدأ إضعاف الضمان العام المقرر للدائنين، وقد يبرر في بعض الحالات مساءلة الشركاء أو المديرين شخصياً متى ثبت الغش أو إساءة استعمال الشخصية الاعتبارية.يؤدي الطابع العائلي إلى اختلاط الذمة المالية للشركة بذمم الشركاء، إذ قد تُستخدم أموال الشركة في تلبية احتياجات شخصية لأفراد العائلة أو العكس،

[36] المادة 2/16/ من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م

[37] المادة 56 من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.

وهو ما يشكل مخالفة لمبدأ استقلال الذمة المالية للشخص الاعتباري. ويؤكد الفقه المدني أن هذا الاستقلال يمثل الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية الشركة عن ديونها دون امتدادها إلى أموال الشركاء، وأن اختلاط الذمم قد يبرر مساءلة الشركاء شخصيًا في حالات معينة38.

كما أن ضعف التنظيم المؤسسي داخل الشركات العائلية يؤدي في كثير من الأحيان إلى اتخاذ القرارات الإدارية بصورة غير رسمية أو دون توثيق كافٍ، الأمر الذي يثير إشكالات قانونية عند نشوء النزاع، سواء فيما يتعلق بإثبات صدور القرار أو بتحديد حدود السلطات الممنوحة للإدارة ومسؤولية القائمين عليها. وتزداد خطورة هذه الإشكالات في الشركات العائلية التي تتركز فيها الإدارة في أفراد الأسرة، إذ قد تختلط الاعتبارات العائلية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذ القرار.39

وقد عالج قانون الشركات السوداني لسنة 2015م جانباً من هذه المسألة، فنص في المادة (53) على الواجبات العامة لأعضاء مجلس الإدارة، فأوجب عليهم العمل في حدود عقد ولائحة تأسيس الشركة، والعمل بحسن نية من أجل إنجاح الشركة لمصلحة الأعضاء، واتخاذ قراراتهم باستقلال، وبذل العناية والمهارة اللازمة، وتجنب تعارض المصالح، والامتناع عن قبول أي منفعة من الغير بسبب عضويتهم، والإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم في العقود أو المعاملات التي تكون الشركة طرفاً فيها. كما قررت المادة (56) مسؤولية عضو مجلس الإدارة عن تعويض الشركة عن الضرر الذي يلحق بها نتيجة إخلاله بهذه الواجبات، وهو ما يعكس اتجاه المشرع السوداني نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز المساءلة داخل الشركات40.

ومن الإشكالات القانونية التي تواجه الشركات العائلية مسألة انتقال القيادة والملكية بين الأجيال، إذ تمثل هذه المرحلة أحد أكثر المراحل حساسية في حياة الشركة، لما قد يصاحبها من اختلاف في الرؤى بين الجيل المؤسس والجيل اللاحق بشأن أساليب الإدارة، وسياسات الاستثمار، وآليات توزيع الأرباح، أو مدى التوسع في النشاط. وقد يفضي هذا الاختلاف إلى انقسام بين الشركاء أو خروج بعضهم من الشركة، بما يؤثر في استقرارها المالي والإداري ويهدد استمراريتها. وتزداد هذه الإشكالية إذا لم تكن هناك قواعد أو اتفاقات مسبقة تنظم انتقال الإدارة والملكية، أو تحدد شروط الخلافة الإدارية وآليات تسوية النزاعات بين أفراد العائلة.41

وقد أولى الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً بهذه المسألة، فدعا إلى إعداد خطة واضحة لتعاقب الأجيال، وتنظيم انتقال الملكية والإدارة، ووضع معايير موضوعية لاختيار القيادات، بما يضمن استمرارية الشركة ويحد من النزاعات الأسرية التي قد تؤثر في نشاطها. كما تؤكد الدراسات الفقهية أن

38عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 347.

[39]انظر المادة 53 من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.

[40] نظر المادة 56 من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.

[41] وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية، الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية، الرياض، 2018م.

غياب التخطيط المؤسسي لانتقال القيادة يعد من أهم أسباب تعثر الشركات العائلية وفشلها في الاستمرار عبر الأجيال.42

ولا تقتصر آثار النزاعات داخل الشركات العائلية على العلاقات بين الشركاء، وإنما تمتد إلى علاقتها بالغير، ولا سيما الدائنين والموردين والمستثمرين. فعدم الاستقرار في إدارة الشركة أو استمرار الخلافات بين أفراد العائلة قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يدفع المتعاملين معها إلى المطالبة بضمانات إضافية أو الحد من التعامل معها، وهو ما ينعكس سلباً على مركزها المالي وقدرتها على الاستمرار والتوسع. كما أن استمرار النزاعات الداخلية قد يؤثر في سمعة الشركة التجارية ويضعف قدرتها على جذب الاستثمارات أو الحصول على التمويل، الأمر الذي يبرز أهمية تبني قواعد الحوكمة الرشيدة بوصفها وسيلة لتعزيز الثقة وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.43

وتبرز إحدى الإشكالات القانونية في الشركات العائلية في مدى فعالية الاجتماعات العامة بوصفها وسيلة للرقابة على إدارة الشركة واتخاذ القرارات الجوهرية، إذ قد يؤدي تركز ملكية الأسهم أو الحصص في يد أفراد عائلة واحدة إلى هيمنة الأغلبية العائلية على نتائج التصويت، بما يحد من الأثر العملي لمشاركة بقية الشركاء في إدارة الشركة. وقد نظم المشرع السوداني إجراءات انعقاد الاجتماعات والتصويت، فنصت المادة (65) من قانون الشركات لسنة 2015م على أن تتم الدعوة إلى اجتماعات الشركة وفقاً لما تحدده لائحة التأسيس، مع وجوب تزويد الأعضاء بكافة الوثائق المتعلقة بالاجتماع، وأن يرأس الاجتماع رئيس المجلس أو من يختاره الحاضرون عند غيابه، كما قررت أن يكون لكل عضو صوت واحد عند التصويت برفع الأيدي، وفي حالة الاقتراع يكون لكل عضو صوت واحد عن كل سهم يمتلكه. ويستفاد من هذا التنظيم أن المشرع كفل لجميع الشركاء حق المشاركة في الاجتماعات والتصويت، إلا أن تركيز أغلبية الأسهم في يد العائلة قد يؤدي عملياً إلى سيطرة الأغلبية على القرارات، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولا سيما ما يتعلق بحماية حقوق الأقلية، وتعزيز الشفافية، والحد من تعارض المصالح داخل الشركة44

يؤخذ من نص المادة (65) أن المشرع السوداني حرص على ضمان مشاركة جميع الشركاء في عملية اتخاذ القرار من خلال تمكينهم من الاطلاع على وثائق الاجتماع، وإقرار حق التصويت، إلا أن هذا الضمان الإجرائي قد لا يكون كافياً في الشركات العائلية متى استأثرت الأغلبية العائلية بملكية الأسهم، إذ تتحول سلطة التصويت عملياً إلى أداة لترجيح إرادة الأغلبية، بما قد يحد من فعالية الرقابة الداخلية ويؤثر في حماية الأقلية.

---

[42] عاطف إبراهيم محمود، الأشكال التنظيمية والقانونية في الشركات العائلية العربية، ضمن أعمال ملتقى: الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011م، ص 257–269

[43] محمد عيد علي بيلع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م. International Finance Corporation (IFC), Corporate Governance: Why Corporate Governance, 2005.

[44] راجع المادة 65 من قانون الشركات السوداني.

يشير الفقه إلى أن الشركات العائلية التي لا تضع قواعد واضحة لتنظيم انتقال الإدارة والملكية تكون أكثر عرضة للتفكك عند انتقالها إلى الجيل الثاني أو الثالث، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات فشل هذا النوع من الشركات عبر الزمن.

كما أن غياب الفصل بين الملكية والإدارة في كثير من الشركات العائلية يؤدي إلى زيادة احتمالات تعارض المصالح، إذ قد يتخذ عضو مجلس الإدارة، بوصفه شريكاً أو أحد أفراد العائلة المالكة، قرارات تحقق له أو لأحد أفراد أسرته منفعة مباشرة أو غير مباشرة على حساب مصلحة الشركة أو بقية الشركاء. وتزداد خطورة هذا الوضع في ظل غياب آليات رقابية فعالة، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالشركة أو بحقوق الشركاء والدائنين.

وقد تنبه المشرع السوداني إلى هذه الإشكالية، فنص في المادة (53) من قانون الشركات لسنة 2015م على جملة من الواجبات العامة لأعضاء مجلس الإدارة، ومن أهمها التزام عضو المجلس بتجنب الحالات التي تكون له فيها أو قد تكون له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتضارب أو قد تتضارب مع مصالح الشركة، كما ألزمه بالإفصاح لأعضاء المجلس الآخرين عن طبيعة ومدى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تكون له في أي عقد أو معاملة أو ترتيب تقترح الشركة إبرامه أو تكون الشركة طرفاً فيه .ويستفاد من هذا النص أن المشرع لم يكتف بحظر تعارض المصالح، وإنما ألزم بالإفصاح عنه باعتباره أحد أهم ضمانات الشفافية وحماية مصلحة الشركة. كما رتب في المادة (56) مسؤولية عضو المجلس عن الأضرار التي تلحق بالشركة نتيجة إخلاله بهذه الواجبات، الأمر الذي يعكس تبني المشرع السوداني لأحد أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة، وهو مبدأ النزاهة والشفافية في إدارة الشركات.

كما أن غياب الفصل بين الملكية والإدارة في كثير من الشركات العائلية يؤدي إلى زيادة احتمالات تعارض المصالح، إذ قد يتخذ عضو مجلس الإدارة، بوصفه شريكاً أو أحد أفراد العائلة المالكة، قرارات تحقق له أو لأحد أفراد أسرته منفعة مباشرة أو غير مباشرة على حساب مصلحة الشركة أو بقية الشركاء، وهو ما يتعارض مع المبادئ المستقرة في حوكمة الشركات التي تستوجب تغليب مصلحة الشركة على المصالح الشخصية[45] وتزداد خطورة هذا الوضع في ظل غياب آليات رقابية فعالة، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالشركة أو بحقوق الشركاء والدائنين.[46]

تنبه المشرع السوداني إلى هذه الإشكالية، فنص في المادة (53) من قانون الشركات لسنة 2015م على جملة من الواجبات العامة لأعضاء مجلس الإدارة، ومن أهمها التزام عضو المجلس بتجنب الحالات التي تكون له فيها أو قد تكون له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتضارب أو قد تتضارب مع مصالح الشركة، كما ألزمه بالإفصاح لأعضاء المجلس الآخرين عن طبيعة ومدى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تكون له في أي عقد أو معاملة أو

[45] محمد عيد علي بيلع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م

[46] كمال أبو عظيم، وعبد السلام زايدي، واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 18–2009/11/19م، ص 40

ترتيب تقترح الشركة إبرامه أو تكون الشركة طرفاً فيها. ويستفاد من ذلك أن المشرع لم يكتف بحظر تعارض المصالح، وإنما ألزم بالإفصاح عنه باعتباره أحد أهم ضمانات الشفافية وحماية مصلحة الشركة، وهو ما يتفق مع المبادئ الحديثة لحوكمة الشركات. كما رتب في المادة (56) مسؤولية عضو المجلس عن الأضرار التي تلحق بالشركة نتيجة إخلاله بهذه الواجبات، الأمر الذي يعكس تبني المشرع السوداني لأحد أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة، وهو مبدأ النزاهة والشفافية في إدارة الشركات.

كما تؤثر النزاعات العائلية في علاقة الشركة بالغير، إذ قد تنعكس حالة عدم الاستقرار الداخلي على ثقة المتعاملين مع الشركة، خاصة الدائنين والموردين. وقد يطالب هؤلاء بضمانات إضافية أو يحدّون من تعاملاتهم، مما يؤثر في قدرة الشركة على التوسع والاستمرار.

يتضح مما تقدم أن الطبيعة العائلية للشركة تفرز مجموعة من الإشكالات القانونية التي تتجاوز الأحكام العامة المنظمة للشركات التجارية، وذلك نتيجة تداخل الاعتبارات الأسرية مع القواعد القانونية الحاكمة للإدارة والرقابة واتخاذ القرار. وتتمثل أبرز هذه الإشكالات في اختلاط الملكية بالإدارة، وتعارض المصالح، وضعف الفصل بين الذمة المالية للشركة والذمم المالية للشركاء، وصعوبة انتقال الإدارة بين الأجيال، فضلاً عن التأثير السلبي للنزاعات العائلية على استقرار الشركة وثقة الدائنين والمتعاملين معها.

وقد أظهر التحليل أن المشرع السوداني، رغم عدم تخصيصه تنظيماً مستقلاً للشركات العائلية، قد أرسى من خلال قانون الشركات لسنة 2015م عدداً من المبادئ التي يمكن أن تشكل أساساً لمعالجة هذه الإشكالات، ولا سيما ما يتعلق باستقلال الشخصية الاعتبارية للشركة، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، وتجنب تعارض المصالح، والإفصاح عنها، ومسؤوليتهم عن الأضرار الناجمة عن الإخلال بهذه الواجبات. غير أن هذه الأحكام تظل في إطار القواعد العامة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تبني قواعد أكثر تخصصاً لحوكمة الشركات العائلية، بما يحقق التوازن بين خصوصية الروابط الأسرية ومتطلبات الإدارة المؤسسية الحديثة، ويعزز استدامة هذه الشركات وحماية مصالح الشركاء والدائنين وسائر أصحاب المصالح.

دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية في القانون السوداني:

ظهرت الدراسة في المبحث السابق أن الطبيعة العائلية للشركات في السودان تفرز مجموعة من الإشكالات القانونية الناتجة عن تركّز الملكية والإدارة وتداخل المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة. ويؤدي غياب التنظيم التشريعي الخاص بهذه الشركات إلى إخضاعها للقواعد العامة التي قد لا توفر حلولًا كافية لمعالجة النزاعات الداخلية.

في هذا السياق، تبرز حوكمة الشركات بوصفها إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة والشركاء وأصحاب المصالح، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من إساءة استعمال السلطة. وقد أصبحت الحوكمة في الأنظمة القانونية الحديثة أداة أساسية لضمان استقرار الشركات واستمراريتها، خاصة في الشركات المغلقة أو

العائلية التي تفتقر إلى الرقابة السوقية.

ورغم أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م لا يتضمن نصوصًا صريحة تحت عنوان «حوكمة الشركات»، إلا أنه يشتمل على مجموعة من القواعد التي تمثل في جوهرها تطبيقًا لبعض مبادئ الحوكمة، مثل تنظيم صلاحيات الإدارة، وحقوق الشركاء، وإجراءات اتخاذ القرار، ومسؤولية المديرين.

ومن ثم يتناول هذا المبحث بيان مفهوم حوكمة الشركات وأساسها القانوني، ثم تحليل دورها في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لحوكمة الشركات في القانون السوداني

رغم أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م لم يستخدم مصطلح (حوكمة الشركات) بصورة صريحة، فإنه تضمن عدداً من الأحكام التي تجسد في مضمونها المبادئ الأساسية للحوكمة، من خلال تنظيم إدارة الشركة، وتحديد اختصاصات مجلس الإدارة، وبيان واجبات أعضائه ومسؤولياتهم، وتنظيم اجتماعات الشركاء وآليات اتخاذ القرار، بما يحقق قدراً من الشفافية والمساءلة وحماية مصالح الشركة والشركاء وأصحاب المصالح، وهو ما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في الفقه القانوني التي ترى أن الحوكمة لا تتوقف على وجود تنظيم مستقل، وإنما تتحقق من خلال منظومة متكاملة من القواعد القانونية والتنظيمية.

أولاً: الأساس القانوني لحوكمة الشركات في القانون السوداني

يقوم الإطار القانوني لحوكمة الشركات في السودان على مجموعة من النصوص الواردة في قانون الشركات لسنة 2015م، والتي تمثل الأساس التشريعي لتنظيم إدارة الشركات وضبط العلاقة بين أجهزة الشركة المختلفة.47

فقد قرر المشرع في المادة (2/16) من قانون الشركات أن الشركة تكتسب الشخصية الاعتبارية بمجرد تسجيلها، وتكون لها ذمة مالية مستقلة وأهلية مباشرة جميع أعمالها، بما يكرس مبدأ استقلال الشخصية الاعتبارية عن شخصية الشركاء، وهو أحد المرتكزات الأساسية لحوكمة الشركات، إذ يضمن استقلال إدارة الشركة عن المصالح الشخصية لمالكيها، ويعزز حماية الدائنين والمتعاملين معها.48 كما أولى القانون أهمية خاصة لتنظيم عمل مجلس الإدارة، فنص في المادة (53) على الواجبات العامة لأعضاء المجلس، وألزمهم بالعمل في حدود السلطات المقررة لهم، وبحسن نية، وبذل العناية والمهارة اللازمة، واتخاذ القرار باستقلال، وتجنب حالات تعارض المصالح، والإفصاح عن المصالح الشخصية التي قد ترتبط بعقود أو معاملات الشركة. وتمثل هذه الالتزامات التطبيق التشريعي لمبادئ النزاهة والشفافية والإفصاح والمساءلة التي تقوم عليها حوكمة الشركات.49

47قانون الشركات السوداني لسنة 2015م

48 قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة(16/2)

[49] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة(53)

ولم يكتف المشرع بفرض هذه الواجبات، وإنما رتب في المادة (56) مسؤولية عضو مجلس الإدارة عن تعويض الشركة عما يصيبها من ضرر نتيجة الإخلال بواجباته القانونية، بما يؤكد خضوع الإدارة للمساءلة القانونية، ويحد من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها تحقيقاً لمصالح شخصية.50

ومن جانب آخر، حرص قانون الشركات على تدعيم الرقابة الداخلية من خلال تنظيم اجتماعات الشركاء والجمعيات العامة، فنصت المادة (62) على إلزام الشركات بعقد اجتماع سنوي عام، باعتباره وسيلة لمباشرة الشركاء سلطتهم الرقابية على الإدارة، كما نظمت المادة (65) إجراءات الدعوة للاجتماعات، ووجوب تزويد الأعضاء بالوثائق المتعلقة بالاجتماع، وقواعد التصويت، بما يعزز مبدأ الشفافية، ويكفل مشاركة الشركاء في صنع القرارات الجوهرية داخل الشركة.51

ويتضح من هذه النصوص أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م أرسى مجموعة من القواعد التي تمثل في مجموعها أساساً قانونياً لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، رغم عدم النص عليها كمفهوم مستقل، وهو ما يتوافق مع المبادئ التي قررتها التشريعات المقارنة ومعايير الحوكمة الدولية.52

ثانياً: المبادئ القانونية لحوكمة الشركات في القانون السوداني

تستند حوكمة الشركات في التشريع السوداني إلى عدد من المبادئ القانونية التي يمكن استخلاصها من أحكام قانون الشركات لسنة 2015م، وفي مقدمتها مبدأ الشفافية والإفصاح، ومبدأ المساءلة، ومبدأ تجنب تعارض المصالح، ومبدأ حماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح.

ويعد مبدأ الشفافية من أهم الوسائل التي تمكن الشركاء من ممارسة حقوقهم على بينة، إذ لا تتحقق الرقابة الفعالة إلا بإتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة وقراراتها، كما يشكل مبدأ المساءلة الضمانة الأساسية لحسن إدارة الشركة من خلال إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمسؤولية عن أي إخلال بواجباتهم القانونية.53

كذلك حرص المشرع على الحد من تعارض المصالح بإلزام أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي مصلحة شخصية قد تتعارض مع مصلحة الشركة، وهو ما يهدف إلى حماية الشركة من استغلال السلطة وتحقيق العدالة بين الشركاء.54

---

[50] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة 56

51 قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادتان (62) و(65)

[52] المادة الأولى، لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، القرار رقم (8-16-2017) وتعديلاته؛ والمادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية

[53] كمال أبو عظيم، وعبد السلام زايدي، واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 2009/11/1819م، ص 40

[54] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (53/هـ، ز)؛ والمادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية

وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في الشركات العائلية، لما تتسم به من تركز الملكية والإدارة في نطاق عائلي محدود، الأمر الذي يجعل الالتزام بقواعد الحوكمة أكثر ضرورة لضمان التوازن بين الاعتبارات العائلية ومتطلبات الإدارة المؤسسية وتحقيق الاستقرار داخل الشركة.

ويخلص الباحث إلى أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، وإن لم ينص صراحة على مفهوم حوكمة الشركات، فقد تضمن في أحكامه العديد من القواعد التي تشكل أساساً تشريعياً لتطبيقها، وهو ما يمهد لدراسة أثر هذه المبادئ في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية.

يتضح مما تقدم أن المشرع السوداني، وإن لم يفرد تنظيماً مستقلاً لحوكمة الشركات أو يورد تعريفاً صريحاً لها في قانون الشركات لسنة 2015م، فإنه أرسى من خلال أحكامه مجموعة من القواعد التي تجسد مبادئ الحوكمة في صورتها القانونية، ولا سيما ما يتعلق باستقلال الشخصية الاعتبارية للشركة، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والمسؤولية عن الإخلال بتلك الواجبات، وتنظيم اجتماعات الشركاء وآليات التصويت واتخاذ القرار. وتشكل هذه الأحكام في مجموعها إطاراً قانونياً يمكن الاستناد إليه في تطبيق مبادئ الحوكمة على مختلف الشركات، بما فيها الشركات العائلية، رغم خصوصيتها الناشئة عن تداخل الاعتبارات الأسرية مع الاعتبارات التجارية.

غير أن وجود هذا الإطار التشريعي لا يكفي وحده لتحقيق الحوكمة المنشودة، ما لم تُفعَّل هذه المبادئ في الواقع العملي من خلال آليات مؤسسية تكفل الشفافية والإفصاح، وتعزز المساءلة، وتحد من تعارض المصالح، وتحقق التوازن بين حقوق الشركاء ومصالح الشركة. ومن ثم يقتضي الأمر بيان الدور الذي تؤديه هذه المبادئ والآليات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية، وهو ما سيكون محل الدراسة في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أثر حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية

أولاً: الحد من تعارض المصالح وتعزيز استقلال القرار

يُعد تعارض المصالح من أبرز الأسباب المؤدية إلى النزاعات داخل الشركات العائلية، وذلك نتيجة تركز الملكية والإدارة في يد أفراد الأسرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية أو العائلية على مصلحة الشركة. ففي هذا النوع من الشركات يجمع الشخص في كثير من الأحيان بين صفته مالكاً ورئيساً لمجلس الإدارة أو مديراً تنفيذياً، وهو ما يزيد من احتمالات اتخاذ قرارات تحقق منفعة خاصة على حساب بقية الشركاء أو الدائنين أو الشركة ذاتها. ولذلك تُعد معالجة تعارض المصالح من أهم أهداف حوكمة الشركات، إذ تقوم على وضع ضوابط قانونية وإجرائية تكفل حياد متخذ القرار وتغليب مصلحة الشركة على أي اعتبارات شخصية أو عائلية.55

[55] محمد عيد علي بيلع، *حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية*، المنظمة العربية للنشر، 2019م، ص6؛ كمال أبو عظيم، وعبد السلام زايدي، *واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية*، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 18–2009/11/19م، ص40.

أدرك المشرع السوداني خطورة هذه المسألة، فنص في المادة (53) من قانون الشركات لسنة 2015م على التزام عضو مجلس الإدارة بتجنب الحالات التي تكون له فيها أو قد تكون له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتعارض أو قد تتعارض مع مصالح الشركة، كما ألزمه بالإفصاح لأعضاء المجلس الآخرين عن طبيعة ومدى أي مصلحة شخصية ترتبط بأي عقد أو معاملة تكون الشركة طرفاً فيها. ويستفاد من هذا النص أن المشرع السوداني تبنى أحد المبادئ الجوهرية لحوكمة الشركات، وهو مبدأ الإفصاح عن تعارض المصالح باعتباره وسيلة وقائية للحد من إساءة استعمال السلطة وتحقيق الشفافية في إدارة الشركة.56

ولا تقتصر أهمية هذه الضوابط على حماية الشركة فحسب، وإنما تمتد إلى حماية حقوق الشركاء، ولا سيما الأقلية منهم، وتعزيز ثقة الدائنين والمتعاملين مع الشركة. كما أن الالتزام بالإفصاح واستقلال القرار الإداري يسهم في الحد من النزاعات العائلية التي تنشأ بسبب الشك في عدالة القرارات أو استغلال النفوذ داخل الشركة، ويعزز مبدأ المساواة بين الشركاء، وهو ما أكدته مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة سوق المال العمانية، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، وكذلك مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، التي جعلت من تجنب تعارض المصالح والإفصاح والشفافية ركائز أساسية للإدارة الرشيدة للشركات.57

ثانياً: تعزيز الشفافية والإفصاح

يُعد مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم ركائز حوكمة الشركات، إذ يقوم على تمكين الشركاء وأصحاب المصالح من الحصول على المعلومات الجوهرية المتعلقة بأداء الشركة وإدارتها في الوقت المناسب، بما يكفل سلامة اتخاذ القرار ويعزز الثقة في الإدارة. وتزداد أهمية هذا المبدأ في الشركات العائلية، حيث يؤدي تركّز الملكية والإدارة في نطاق عائلي محدود إلى احتمال احتكار المعلومات من قبل بعض أفراد الأسرة، الأمر الذي قد يثير الشكوك بين الشركاء ويؤدي إلى تفاقم النزاعات بشأن الإدارة أو الأرباح أو التصرف في أموال الشركة.58

وقد أولى المشرع السوداني عناية بهذا المبدأ، إذ ألزم عضو مجلس الإدارة بالإفصاح لأعضاء المجلس عن طبيعة ومدى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تكون له في أي عقد أو معاملة أو ترتيب تكون الشركة طرفاً فيه، كما أوجب تزويد أعضاء الشركة بالوثائق المتعلقة بالاجتماعات قبل انعقادها، بما يمكنهم من مناقشة الموضوعات المطروحة والتصويت على بينة. ويستفاد من ذلك أن الإفصاح في قانون الشركات السوداني لا يقتصر على المصالح

---

[56] *قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (53/هـ، ز)، والمادة(56)*

[57] *المادة الأولى، لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، القرار رقم (8-16-2017) وتعديلاته؛ المادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية؛ OECD, Principles of Corporate Governance*

[58] محمد عيد علي بيلع، *حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية*، المنظمة العربية للنشر، 2019م، ص 6؛ هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، ودرية حيدر صديق موسى، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقرير المالي: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، *مجلة أمارابك العلمية المحكمة*، المجلد 14، العدد 41، 2021م.

الشخصية، وإنما يمتد إلى توفير المعلومات اللازمة لممارسة الرقابة واتخاذ القرار داخل الشركة.[59]

تؤكد المبادئ الحديثة لحوكمة الشركات أن الإفصاح والشفافية يمثلان الضمانة الأساسية لبناء الثقة بين الشركاء والمستثمرين والدائنين، إذ يسهمان في الحد من إساءة استعمال السلطة، وتقليل فرص إخفاء المعلومات الجوهرية، وتعزيز الرقابة على أعمال الإدارة. كما أن الالتزام بالإفصاح داخل الشركات العائلية يؤدي إلى تقليل النزاعات المرتبطة بعدم وضوح المركز المالي للشركة أو طريقة إدارة أصولها، ويعزز استقرارها واستمراريتها، وهو ما أكدته لائحة حوكمة الشركات السعودية، ومبادئ هيئة سوق المال العمانية، وكذلك مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومؤسسة التمويل الدولية[3].(IFC)[60]

ثالثاً: حماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالشركة، وذلك من خلال توفير الحماية القانونية للمساهمين والشركاء، ولا سيما أصحاب الحصص أو الأسهم الأقلية، مع مراعاة مصالح الدائنين والعاملين والمتعاملين مع الشركة. وتبرز أهمية هذا المبدأ في الشركات العائلية بوجه خاص، نظراً لتركز الملكية والإدارة في يد أفراد الأسرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغليب مصالح الأغلبية العائلية على حساب بقية الشركاء، أو إلى اتخاذ قرارات لا تراعي مصلحة الشركة باعتبارها شخصاً اعتبارياً مستقلاً.[61]

وقد كفل قانون الشركات السوداني لسنة 2015م عدداً من الضمانات التي تعزز حماية الشركاء وأصحاب المصالح، من خلال إلزام أعضاء مجلس الإدارة بالعمل بحسن نية لتحقيق مصلحة الشركة لفائدة جميع الأعضاء دون تمييز، واتخاذ قراراتهم باستقلال، وبذل العناية والمهارة اللازمتين في إدارة الشركة، فضلاً عن تجنب تعارض المصالح والإفصاح عنها، وهي التزامات من شأنها تحقيق العدالة بين الشركاء والحد من إساءة استعمال السلطة داخل الشركة[62]. كما تؤكد مبادئ حوكمة الشركات أن حماية أصحاب المصالح لا تقتصر على المساهمين، وإنما تمتد إلى الدائنين والعاملين والعملاء وسائر المتعاملين مع الشركة، باعتبار أن استقرار الشركة واستدامتها يرتبطان

---

[59] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (53/ز)، والمادة(65/1)

[60] المادة الأولى، لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، القرار رقم (8-16-2017) وتعديلاته .
المادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132)، بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية .

International Finance Corporation (IFC), Corporate Governance: Why Corporate Governance, 2005.

OECD, Principles of Corporate Governance

[61] محمد عيد علي بيلع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م .
CIPE ، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، ص 5 وما بعده

[62] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة (53/ب، ج، د، هـ، ز) .و المادة (56

بحماية الحقوق المشروعة لجميع الأطراف ذات العلاقة. ومن ثم فإن الالتزام بمبادئ الحوكمة يسهم في تعزيز الثقة داخل الشركة وخارجها، ويحد من النزاعات الناشئة عن الإخلال بحقوق الشركاء أو إساءة إدارة الشركة، وهو ما أكدته مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، ودليل مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE) ، ومبادئ هيئة سوق المال العمانية.63

رابعاً: تنظيم انتقال الإدارة والملكية بين الأجيال

يمثل انتقال الإدارة والملكية بين الأجيال أحد أكثر المراحل حساسية في حياة الشركات العائلية، إذ غالباً ما تنشأ النزاعات عند انتقال القيادة من الجيل المؤسس إلى الجيل اللاحق نتيجة اختلاف الرؤى بشأن إدارة الشركة، أو توزيع السلطات، أو انتقال الحصص والأسهم بين الورثة. وتزداد حدة هذه النزاعات في غياب قواعد قانونية أو تنظيمية واضحة تحدد آليات الخلافة الإدارية، وشروط اختيار القيادات، وحقوق الورثة، مما قد يؤدي إلى انقسام العائلة المالكة أو تعطيل نشاط الشركة أو تصفيتها.64

وتسهم حوكمة الشركات في الحد من هذه النزاعات من خلال وضع إطار مؤسسي ينظم عملية انتقال الإدارة والملكية بصورة تدريجية ومنظمة، وذلك بإقرار سياسات واضحة لتعاقب القيادات، وتحديد معايير موضوعية لاختيار المديرين، والفصل بين الملكية والإدارة كلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك، بما يحقق استمرارية النشاط ويمنع ربط إدارة الشركة بالاعتبارات العائلية وحدها. كما تشجع الحوكمة على إعداد مواثيق أو دساتير عائلية تنظم العلاقة بين أفراد الأسرة المالكة، وتحدد حقوقهم والتزاماتهم وآليات تسوية الخلافات، الأمر الذي يسهم في استقرار الشركة والمحافظة على استمراريتها عبر الأجيال.65

ورغم أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، لم يتضمن تنظيماً خاصاً لمسألة انتقال الإدارة والملكية في الشركات العائلية، فإن الأحكام العامة الواردة فيه، ولا سيما المتعلقة بواجبات أعضاء مجلس الإدارة، وممارسة السلطات بحسن نية، وتحقيق مصلحة الشركة، يمكن أن تشكل أساساً قانونياً للاستناد إلى مبادئ الحوكمة عند معالجة النزاعات المرتبطة بالخلافة الإدارية. ويؤكد ذلك الاتجاه الحديث في الفقه، الذي يرى أن استدامة الشركات العائلية لا تتحقق بمجرد انتقال الملكية، وإنما تتطلب وجود نظام حوكمة مؤسسي يضمن استمرار الإدارة وفق معايير الكفاءة والشفافية، بعيداً عن الاعتبارات الشخصية أو العائلية.66

---

63 OECD, Principles of Corporate Governance.

CIPE، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة .المادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132)، بإصدار مبادئ حوكمة الشركات، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية.

64 وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية، الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية، الرياض، 2018م

65 عاطف إبراهيم محمود، الأشكال التنظيمية والقانونية في الشركات العائلية العربية، ضمن :الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة

66 قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادة .(53) مُحَّد عيد علي بيلع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م

خامساً: تعزيز الرقابة والمساءلة

تؤدي الرقابة الفعالة والمساءلة القانونية دوراً محورياً في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية، إذ تسهم في ضمان التزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بواجباتهم القانونية، وتمنع إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية. وتكتسب الرقابة المؤسسية أهمية خاصة في الشركات العائلية، نظراً لما تتسم به من تداخل بين الملكية والإدارة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف الرقابة الذاتية وغياب التوازن في اتخاذ القرارات إذا لم تُدعم بآليات حوكمة واضحة.67

وقد تبنى المشرع السوداني هذا الاتجاه عندما ألزم أعضاء مجلس الإدارة، بموجب المادة (53) من قانون الشركات لسنة 2015م، بالعمل بحسن نية، واتخاذ قراراتهم باستقلال، وبذل العناية والمهارة اللازمتين، وتجنب تعارض المصالح والإفصاح عنها، وهي التزامات تهدف إلى تحقيق الانضباط المؤسسي وتعزيز الرقابة على أعمال الإدارة. ولم يقتصر القانون على تقرير هذه الواجبات، بل رتب في المادة (56) مسؤولية عضو المجلس عن تعويض الشركة عما يصيبها من ضرر نتيجة الإخلال بأي من هذه الواجبات، وهو ما يجسد مبدأ المساءلة بوصفه أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.68

كما تؤكد مبادئ الحوكمة الحديثة أن وجود نظام رقابي فعال لا يقتصر على كشف المخالفات بعد وقوعها، وإنما يمتد إلى الوقاية منها من خلال تحديد الاختصاصات، وإرساء قواعد واضحة لاتخاذ القرار، وتفعيل الرقابة الداخلية، بما يعزز الثقة بين الشركاء، ويحد من النزاعات التي قد تنشأ بسبب تجاوز السلطات أو إساءة استعمالها. ومن ثم فإن تطبيق مبدأي الرقابة والمساءلة داخل الشركات العائلية يسهم في تحقيق الإدارة الرشيدة، ويعزز استقرار الشركة واستدامتها.69

يتضح مما تقدم أن حوكمة الشركات لا تقتصر على وضع قواعد تنظيمية لإدارة الشركات، وإنما تمثل منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تهدف إلى الوقاية من النزاعات قبل وقوعها، من خلال تنظيم العلاقة بين الشركاء وأجهزة الإدارة، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح، وتعزيز المساءلة، والحد من تعارض المصالح، وحماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح، فضلاً عن تنظيم انتقال الإدارة والملكية بين الأجيال.

وفي إطار الشركات العائلية، تكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصية هذا النوع من الشركات وما

---

[67] محمد عيد علي بيلع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م؛ كمال أبو عظيم، وعبد السلام زايدي، واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 18–2009/11/19م، ص 40

[68] قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، المادتان (53) و (56).

[69] المادة (1)، الفصل الأول، من القرار رقم (2021/132)، بإصدار مبادئ حوكمة الشركات، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية .

International Finance Corporation (IFC), Corporate Governance: Why Corporate Governance, 2005.

يميزه من تداخل بين الروابط الأسرية والعلاقات القانونية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل الالتزام بقواعد الحوكمة ضرورة لضمان استقرار الشركة واستمراريتها، وليس مجرد خيار تنظيمي. ورغم أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م لم يضع تنظيماً خاصاً للشركات العائلية، فإن أحكامه المتعلقة بالشخصية الاعتبارية، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والمسؤولية عن الإخلال بها، وتنظيم اجتماعات الشركاء، تمثل أساساً تشريعياً صالحاً لتطبيق مبادئ الحوكمة على هذه الشركات، بما يسهم في الحد من النزاعات وتعزيز الثقة في إدارتها وتحقيق استدامتها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية في القانون السوداني، انطلاقاً من أهمية هذا النوع من الشركات في دعم النشاط الاقتصادي، وما يواجهه من تحديات قانونية وإدارية ناجمة عن تداخل العلاقات الأسرية مع العلاقات التجارية. وقد سعت الدراسة إلى بيان ماهية الشركات العائلية وخصائصها وطبيعتها القانونية، وتحليل الإشكالات التي تميزها، ثم بحث الإطار القانوني لحوكمة الشركات في التشريع السوداني، وبيان دور مبادئ الحوكمة في الحد من النزاعات التي قد تنشأ داخل هذه الشركات.

وأظهرت الدراسة أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، رغم عدم تخصيصه تنظيماً قانونياً مستقلاً للشركات العائلية أو النص صراحة على مفهوم حوكمة الشركات، قد تضمن العديد من الأحكام التي تشكل أساساً قانونياً لتطبيق مبادئ الحوكمة، ولا سيما فيما يتعلق باستقلال الشخصية الاعتبارية للشركة، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والمسؤولية عن الإخلال بهذه الواجبات، وتنظيم اجتماعات الشركاء وآليات اتخاذ القرار.

كما بينت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة، وفي مقدمتها الشفافية والإفصاح، والمساءلة، وتجنب تعارض المصالح، وحماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح، وتنظيم انتقال الإدارة والملكية بين الأجيال، يسهم بصورة فعالة في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية، ويعزز استقرارها المؤسسي واستدامتها، ويرفع مستوى الثقة بين الشركاء والدائنين والمتعاملين معها.

وتخلص الدراسة إلى أن تطوير الإطار التشريعي السوداني بما يستجيب لخصوصية الشركات العائلية أصبح ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية الحديثة، وذلك من خلال تبني قواعد أكثر تخصصاً لحوكمة هذا النوع من الشركات، بما يحقق التوازن بين خصوصية الروابط الأسرية ومتطلبات الإدارة المؤسسية الرشيدة، ويعزز استمرارية الشركات العائلية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي ضوء ذلك، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير التشريع السوداني وتعزيز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بما يحد من النزاعات داخل الشركات العائلية ويحقق مزيداً من الاستقرار والفاعلية في إدارتها.

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أظهرت الدراسة أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م لم يفرد تنظيماً قانونياً خاصاً بالشركات العائلية، وإنما أخضعها للقواعد العامة المنظمة للشركات التجارية وفقاً للشكل القانوني الذي تتخذه.

تبين أن الطبيعة العائلية للشركات تؤدي إلى ظهور إشكالات قانونية خاصة، أبرزها تركز الملكية والإدارة، وتعارض المصالح، وضعف الفصل بين الذمة المالية للشركة والذمم المالية للشركاء، فضلاً عن النزاعات المرتبطة بانتقال الإدارة والملكية بين الأجيال.

كشفت الدراسة أن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، رغم عدم استعماله مصطلح حوكمة الشركات، يتضمن عدداً من الأحكام التي تجسد مبادئها، ولا سيما ما يتعلق باستقلال الشخصية الاعتبارية للشركة، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والمسؤولية عن الإخلال بهذه الواجبات، وتنظيم اجتماعات الشركاء وآليات اتخاذ القرار.

أثبتت الدراسة أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وفي مقدمتها الشفافية والإفصاح، والمساءلة، وتجنب تعارض المصالح، وحماية حقوق الشركاء وأصحاب المصالح، يسهم بصورة فعالة في الحد من النزاعات داخل الشركات العائلية وتعزيز استقرارها.

تبين أن غياب التنظيم المؤسسي الواضح داخل كثير من الشركات العائلية يؤدي إلى زيادة احتمالات النزاعات، ولا سيما عند انتقال الإدارة أو الملكية بين الأجيال، الأمر الذي يؤثر في استمرارية الشركة وثقة الدائنين والمتعاملين معها.

أوضحت الدراسة أن الاستفادة من التجارب المقارنة، ولا سيما التشريعات السعودية والمبادئ العمانية والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني السوداني بما يتلاءم مع خصوصية الشركات العائلية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

إدخال تنظيم تشريعي خاص بالشركات العائلية ضمن قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، يحدد مفهومها وأحكامها وآليات إدارتها وانتقال ملكيتها بين الأجيال.

النص صراحة على مبادئ حوكمة الشركات في قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، مع بيان القواعد المنظمة للشفافية والإفصاح، وتعارض المصالح، والرقابة، والمساءلة.

إلزام الشركات العائلية، ولا سيما الكبيرة منها، بوضع لوائح أو مواثيق عائلية تنظم العلاقة بين أفراد الأسرة المالكة، وتحدد قواعد انتقال الإدارة والملكية وآليات تسوية النزاعات.

تعزيز دور مجالس الإدارة والرقابة الداخلية من خلال وضع معايير أكثر وضوحاً لاستقلالية أعضاء المجلس، وتفعيل قواعد الإفصاح عن المصالح الشخصية.

تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وبخاصة الوساطة والتحكيم، في المنازعات الناشئة بين أفراد العائلة المالكة، حفاظاً على استمرارية الشركة وتقليل آثار النزاعات القضائية.

الاستفادة من المبادئ والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، مع مراعاة خصوصية البيئة القانونية والاقتصادية السودانية، عند تطوير التشريعات والسياسات المنظمة للشركات العائلية.

تشجيع إجراء مزيد من الدراسات القانونية المقارنة حول حوكمة الشركات العائلية، ولا سيما في ضوء التطورات التشريعية الحديثة، بما يسهم في تطوير الفقه والتشريع السوداني في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: القوانين والتشريعات

1. قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.
2. لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، بموجب القرار رقم (8-16-2017) بتاريخ 2017/2/13م، المعدلة بالقرار رقم (8-5-2023) بتاريخ 2023/1/18م.
3. القرار رقم (2021/132)، بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، الصادر عن هيئة سوق المال العمانية، الجريدة الرسمية، العدد (1412)، بتاريخ 2021/10/17م.

ثالثاً: الكتب العربية

4. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.
5. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.
6. بيلع، محمد عيد علي، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات المالية والاقتصادية، المنظمة العربية للنشر، 2019م.
7. عبد الكريم، عارف عبد الله، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014م.
8. وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية، الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية، الرياض، 2018م.
9. محمود، عاطف إبراهيم، الأشكال التنظيمية والقانونية في الشركات العائلية العربية، ضمن :الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008م.

رابعاً: البحوث وأوراق المؤتمرات

1. أبو عظيم، كمال، وزايدي، عبد السلام، واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 18–19 نوفمبر 2009م.
2. الصلاحين، عبد الحميد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

خامساً: الدوريات العلمية

الأحمر، هنادي عبد المنعم أحمد، وموسى، درية حيدر صديق، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقرير المالي: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة أماراباك العلمية المحكمة، المجلد (14)، العدد (41)، 2021م.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Centre for International Private Enterprise (CIPE), Corporate Governance: A Guide to Corporate Governance in Emerging Markets, Washington, D.C.
2. International Finance Corporation (IFC), Corporate Governance: Why Corporate Governance, 2005.
3. Maali, Qasem, Corporate Governance and Social Responsibility Forum, Jordan, March 13, 2007.
4. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), OECD Principles of Corporate Governance.

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

وظيفة ودلالات حروف الجر في التراكيب اللغوية

د. آدم محمد أحمد الحاج الزاكي[1]
د. عباس محمد إسماعيل موسى2
إجلال محمد عوض الكريم[3]

1،2،3 جامعة الجزيرة كلية التربية حنتوب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
adamalzaki707@gmail.com
abbassmohammed1111@gmail.com

المستخلص

هدف البحث إلى إبراز مكانة حروف الجر في البناء اللُّغوي ودورها في التراكيب اللُّغوية المختلفة للحاجة إليها في التعبير عن العلاقات اللُّغوية المختلفة، نحو دلالتها على الزمان أو المكان، أو علاقة الفاعلية أو المفعولية وربط الأسماء بالأسماء، والأسماء بالأفعال، وبيان ما تقوم بها من وظائف نحوية ودلالات لغوية، مثل الربط بين المضاف والمضاف إليه، والاختصار في الكلام، إضافة إلى الوظيفة البنائية، والوقوف على الخلاف النحوي واللغوي في إنابة حروف الجر بعضها عن بعض في الدلالة، و التعرف على ما استند عليه كل فريق من الحجج لإثبات رأيه والمترادفات التي استعملت للدلالة على الإنابة، مثل التوسع والتضمين والتناوب، والتعرف على مواطن زيادة حروف الجر ودورها في انسجام العبارات وتركيبها وتتبع الاستعمالات المعاصرة للحروف وإظهار الحالات التي تخالف فيها الاستخدام السليم. اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي. وتوصل إلى النتائج الآتية: إن حروف الجر أنشط الحروف العاملة وأكثرها حيوية لصلتها بالأسماء واختصاصها بها، كثير من العلاقات التركيبية في البناء اللُّغوي والنحوي لا تتم إلا بوجود حروف الجر، مثل علاقة الفاعلية والمفعولية، والعلاقة المكانية والزمانية، لحروف الجر وظائف أخرى تقوم بها، منها الاختصار في الكلام، النحاة على امتداد تاريخ النحو مختلفون في دلالات حروف الجر مما انعكس على تفسير القرآن الكريم، لا يفهم من زيادة بعض حروف الجر في البناء اللُّغوي أنه لا عمل لها، بل هناك زيادة في المعنى لا يتحقق من دونها. توصي الدراسة بإخضاع حروف الجر إلى مزيد من الدراسات التطبيقية في القرآن الكريم، والنصوص الأدبية، البحث عن أسباب الخلاف بين النحاة حول دلالات حروف الجر، حصر الأخطاء الشائعة في استخدامات حروف الجر.

المعلومات:

تاريخ إرسال الورقة: 2026/04/24م
تاريخ قبول الورقة: 2026/07/16م
تاريخ نشر الورقة: 2026/07/27م

الكلمات المفتاحية: الوظائف اللغوية ،التضمين ،الإبدال ، التركيب اللغوي

The Function of Semantics of Prepositions in Linguistic Structures

ABSTRACT

The aim of the research is to highlight the status of the letters in syntax and its role in the different linguistic structures of the need to express different linguistic relations, such as the indication of time and place, the relationship of effectiveness or effectiveness, and the connection of names by names and names by deeds, , As well as the link between the additive and the addition, and the shortness of speech, in addition to the structural function, and to find the dispute about the assignment of the letters of the drafts of each other in significance, and the basis of each team to establish his views and synonyms used to indicate the assignment, Such as expansion, inclusion and rotation, identification of the characters of the increase in the letters and their role in the harmony of the phrases and their composition, tracking the contemporary uses of the letters and showing cases where the proper use is violated. The study followed the analytical descriptive method. And found the following results: that the letters of the most active letters and most vital to their relationship to the names and competence of them, that many of the structural relationships in the construction of language is done only with the presence of prepositions, such as the relationship of effectiveness and effectiveness, and the spatial relationship and temporal, Including the shortening of speech, the grammarians along the history of the grammar are different about the meanings of the letters of imprint, which reflected the interpretation of the Koran. Does not understand the increase of some of the letters in syntax that it does not work for them, but that there is an increase in meaning cannot be achieved without it. The study recommends the following: To subject the prepositions to more applied studies in the Holy Quran and literary texts, to search for the causes of disagreement between the grammarians on the meanings of the letters of the alphabet, to identify the common mistakes in the use of the letters of the alphabet.

Key Words: Iinguistic functions Embeddin Substitution linguistic structure

المقدمة:

تقوم الجملةُ العربيةُ على الإحكام والربط بين عناصرها المتمثلة في الأسماء الأفعال والحروف، وأجزاء التعبير، ويتم التوصل إلى ذلك باستخدام بعض الأساليب التي سُمعت عن العرب والاستعانة بأدوات الربط اللُّغوي مثل حروف الجر والعطف وأدوات الشرط، وأدوات الاستثناء، والاستدراك إلى غير ذلك من الأدوات التي تقوم بهذا الدور. وبالنظر إلى أجزاء الكلام فإن الحروف بكل أنواعها ووظائفها ودلالاتها اللُّغوية تمثل ثلث اللغة العربية التي نستخدمها في حياتنا العملية، وإن أنشط هذه الحروف وأكثرها حيوية هي حروف الجر، لصلتها القوية بالأسماء واختصاصها بها، ولأن الاسم أكثر انتشاراً في التراكيب اللُّغوية المختلفة مقارنة بقسيميه الفعل والحرف. وإن حروف الجر تقوم بعملية الربط بين أجزاء الجملة، فالفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، نحو:(أكرمتُ خالداً)، (وشكرتُ محمداً)، أما الفعل اللازم فيحتاج إلى حرف الجر ليصل بها إلى مفعوله، نحو:(رضيت عن الرجل)، و(ذهبتُ إلى المدرسة)، و(أثنيت على المجتهد)، وهذا ما قصده سيبويه بقوله: الأفعال التي تُوصل بحروف الإضافة، يعني به حروف الجر. نجد ذلك في قوله إذا قلت:(مررتُ بزيد) بدأت بالفعل، ولم تبتدئ اسماً تبنيه عليه، ولكنك قلت:(فعلتُ)، ثم بنيت عليه المفعول، وقد كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت:(مررتُ زيداً)(1)، أقف في هذه الدراسة على وظائف حروف الجر، ودورها في التركيب اللُّغوي، والتوسع في استعمالها وزيادتها في البناء اللُّغوي، من خلال منهج وصفي استقرائي تحليلي.

المبحث الأول: التعريف بحروف الجرووظائفها

مفهوم حروف الجر:

يكاد يتفق النحاة في تعريف الحرف بأنه:((كلمة تدل على معنى في غيرها فقط))(2). ومقتضى هذا التعريف هو أن الحروف جميعها عبارة عن روابط في التراكيب اللُّغوية المختلفة والتي يقوم عليها البناء اللُّغوي، وأن معناها يتوقف على ذكر متعلقاتها. وإذا افردت فقدت المعنى والمدلول؛ ويقول ابن يعيش في ذلك:((وقولنا: دّلت على معنى في غيرها، فصل ميزه من الاسم والفعل))(3). إذ أن معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره.

أما حروف الجرِّ والتي عددها عشرون حرفاً – على أغلب المصادر – وهي: الباء، من، إلى، عن، على، في، الكاف، اللام، واو القسم، تاء القسم، مُذْ، منذُ، رُبَّ، حتى، خلا، عدا، حاشا، كي، متى – في لغة هُزيل – ولعلَّ في لغة عُقيل. فقد سميت حروف الجر، لأنها تجر معنى الفعل الواقع قبلها إلى الاسم وهو بعدها، أو سميت كذلك، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، وتسمى حروف الخفض عند بعضهم، كما تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها.

---

[1] – الكتاب، ج2، ص31–39.

[2] – الجني الداني في حروف المعاني، ص2.

[3] – شرح المفصل، ص8.

إذ أن بعض الأفعال لا تقوى عن الوصول إلى المفعول إلاّ بمساعدتها وتقويتها له. وهذه منها ما يختص بالدخول على الأسماء الظاهرة، ومنها ما يختص بالدخول على الظاهر والمضمر، وأن هذه الحروف منها ما يجمع بين الحرفية والاسمية، ومنها ما هي ملازم للحرفية ومنها ما يجمع لفظه بين الحرفية والفعلية.

ومن حيث الوظيفية فإن حروف الجر تشترك مع غيرها من الحروف في وظيفة البناء اللُّغوي، فهي وظيفة مشتركة تقوم بها حروف العطف، وأدوات الشرط والاستثناء. ويقول في ذلك ابن منظور في تعريفه للحرف بأنه:((الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كـ(عن، على) وغيرها)). ونقل عن الأزهري قوله:((كل كلمة بُنيتْ أداة عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني، اسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل:(حتى، هل، بل، لعل)))(4).

وبذلك قال أبو علي الفارسي:((إن كثيراً من العلاقات التركيبية في البناء اللُّغوي تتم بواسطة حروف الجر، فنجد أثره في تكوين العلاقة بين الفعل والاسم، وإنشاء العلاقة بين الأسماء المشتقة ومعمولاتها، فقد يكون الاسم قائماً بالفعل، أو متلقياً له، أو زماناً له، أو أداة له. وفي أغلب هذه الحالات يظهر دور الحرف وأثره في توضيح علاقة الفاعلية، نحو: سقط القلم من الدرج، أو علاقة المفعولية، نحو: أخذت العلم من خالد، أو العلاقة المكانية، نحو: قعد الرجل على الكرسي، أو الزمانية، نحو: وصل القطار في ساعة، أو الأداة، نحو: كتبتُ بالقلم، وفتحت بالمفتاح))(5). أكد ذلك الكثير من علماء النحو، منهم محمد علي الخولي(6).

كما تبين حروف الجر علاقة المشتقات بالأسماء، مثل قولنا: أنا كاتب بالقلم، والقلم مكتوب، والكتابة بالقلم مريحة، وعمرو أكتب بالقلم من زيد، ومكتبتي بالقلم عند الصباح، قاصداً زمن الكتابة، والفرقة مكتبتي بالقلم للمكان. وعند إرادة المبالغة نقول:(محمد كتاب بالقلم).

وكذلك من الوظائف التي تقوم بها حروف الجر الربط بين المضاف والمضاف إليه، فتضم كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية منزلة التنوين عند الأسماء المصروفة من الأولى، وتأتي بالجر للمضاف إليه، فيربط حرف الجر بين الفعل وما في معناه، وبين الاسم المجرور، حتى يصبح ذلك كأنه من تمام معناه، ثم بالجر لهذا الاسم. والذي يلاحظ هو أن الفرق بين حرف الجر وبالإضافة أن حرف الجر معدّ للفعل، كالهمزة والتضعيف. فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه. فإذا قلت: ذهبتُ راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبتُ راكبة هنداً(7).

وبالإضافة إلى الوظيفة البنائية التي تقوم بها حروف الجر في تركيب الجملة العربية. اكتشف النحاة وظائف أخرى تقوم بها جروف الجر: منها الاختصار في الكلام. نجد ذلك في إشارة من ابن جني إلى ما تقوم به حروف الجر من

---

[4] – لسان العرب، مادة (ح ر ف).

[5] – المسائيل العسكرية ، ص93– 98.

[6] – التراكيب الشائعة في اللغة العربية، ص88، محمد إسماعيل عمار، ص23.

[7] – نصوص في النحو العربي، ص321.

الاختصار، بقوله:((إذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقاً) و(البتة) و(غير ذي شك)، وإذا قلت: فيما نقضهم ميثاقهم، فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم، فعلنا كذا حقاً أو يقيناً، وإذا قلت: امسكتُ بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك:أمسكته مباشراً له، وملاصقة يدي له، وإذا قلت: أكلتُ من الطعام، فقد نابت (مِنْ) عن البعض – أي أكلت بعض الطعام.. وهكذا عند بقية الحروف)).

وفي هذا يقول محمد عبدالعزيز النجار:((إنّ الجملة العربية تكتسب واحداً من المعاني التي تدل عليها كلّ حرف من حروف الجر – وقد تكفلت كتب النحو – وكتب حروف المعاني، بسرد هذه الوظائف، وشرح الاستعمالات المختلفة لكل حرف، حتى أوصلوا معاني (لام) الجر إلى أكثر من اثنين وعشرين معنى، وأوصلوا (باء) الجر إلى نحو أربعة عشر معنى ... وهكذا))(8).

وبالنظر إلى ما تقدم يظهر لي أن هنالك خلط لدى الباحثين بين وظائف حروف الجر، ودلالاتها. فالذي لا شك فيه هو أن حروف الجر جميعها تقوم بوظيفة الربط بين مكونات الجملة العربية تشاركها في هذا العمل كل الحروف وتنفرد حروف الجر بوظيفة أو عمل لا يشاركها فيه كافة حروف العربية، وهي وظيفة الجر، فحروف الجر وحدها التي تقوم بجر الأسماء الداخلة عليها، فتشترك حروف الجر في هذه الوظيفة دون استثناء، ثم تختلف عن بعضها البعض في الدلالة، فالدلالة غير الوظيفة، وليس حروف الجر وحدها التي تختص بهذه الخاصية في اللغة. فحروف النصب مثلاً، تقوم بوظيفة عامة تشارك فيها كل الحروف وهي عملية الربط، وتنفرد عنها في إعمال النصب على الأسماء الداخلة عليها، فيه وظيفة لا تقوم بها غيرها من الحروف، ثم تختلف فيما بينها حول الدلالة التي يفيدها التركيب، فنقول مثلاً:(لن) حرف استقبال ونفي ونصب، فهي تشترك مع غيرها من أخواتها في نصب الأفعال الداخلة عليها وتنفرد في صياغ الكلمة فتجعلها تدل على الاستقبال، كما تغير منها دلالة الإثبات إلى النفي. وهكذا في الحروف الجازمة للفعل المضارع، وحروف العطف التي تؤدي وظيفة الربط بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم تنفرد كل منها بدلالة معينة كالترتيب، والاشتراك في الحكم وغيرها.

المبحث الثاني : التوسع في استخدام حروف الجر (التضمين)

بيّنا فيما سبق أن لحروف الجر وظائف تشترك فيها مع عامة الحروف وهي وظيفة البناء في الجملة العربية، وتنفرد بوظيفة تختص بها وهي جر الأسماء الداخلة عليها، فهي وظيفة لا تقوم بها غير حروف الجر، ثم تنفرد كل حروف من حروف الجر بعمل يختص به يفهم من صياغ الجملة التي تربط بين أجزائها، وهو ما يعرف بمعنى الحرف أو دلالة الحرف، وإن كانت وظائف حروف الجر من عمل علماء النحو، فإن البحث عن دلالتها من صميم عمل اللُّغويين.

[8] – منار السالك إلى أوضح المسالك، ص387 – 398. رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص220.

ولا خلاف بين علماء اللغة والنحو في وظائف حروف الجر، ولكن الخلاف واقع بينهم حول دلالات بعض الحروف. وجاء الخلاف بمسميات كثيرة منها: تناوب حروف الجر أو التوسع في استعمالات حروف الجر، أو التضمين، وهي كلها مسميات تدل جواز التنوع في معنى الحرف الواحد، وكذلك جواز استعمال حروف الجر بمعاني حروف أخرى.

انقسم النحاة وعلماء اللُغة في المسألة إلى فريقين، الأول يرى صحة التنوع في معنى الحرف الواحد وصحة وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر، وهو مذهب الكوفيين ومن تابعهم. ويرى الفريق الثاني: أنه لا يجوز التنوع في معنى الحرف الواحد ولا وقوع بعض الحروف موقع البعض، وهو مذهب جمهور البصريين. واستندوا في ذلك بالقياس على أحرف الجزم والنصب، وإذا حدث ذلك فإنه مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما في قوله تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ﴾ (9). إن (في) ليست بمعنى (على) كما يرون، ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، أو يكون على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، كما في قول الشاعر أبي ذؤيب الهزلي:

شربتُ بماءِ البحرِ ثم ترفعت * متى لجج خضرٍ لهن نئيجُ**

فقد ضمت (شربت) الواردة في البيت معنى (روين)، وفي قولك:(وقد أحسن بي) ضمن معنى لطف، وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

فالبصريون يذهبون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضُها عن بعضٍ قياساً، فكلٌ منها يستقل بمعناها، كما تستقل في المعنى مثل حروف الجزم، وحروف النصب ولا تنوب بعض حروف الجزم عن بعض، وكذا حروف النصب لدلالة كل منهما على معنى لا يفي به غيره – وحملوا الآيات والنصوص التي استشهدوا بها على التصرف أو التوسع – في معنى الفعل، وهو ما يسمى (التضمين) أو على شذوذ النيابة في الحرف(10).

والتضمين عند النحاة هو إعطاء الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف إذ الفعل اللازم يحتاج تعديه إلى مفعوله إلى حرف معين يصح استعماله مع هذا الفعل دون خلاف. فإذا استعان فعل لازم ، بحرف لا يناسبه في التعدي إلى مفعوله يقولون إن الفعل تضمن معنى فعل آخر كان يناسب هذا الحرف، والتضمين نفسُه محل خلاف بين (النحاة).

قال ابن جني:((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ، والآخر بحرف آخر، فإن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))(11). وفي ذلك فائدة لأن فيها مساحة للثراء اللُّغوي إذ بالتضمين تدل الكلمة على معنيين في وقت واحد، فتؤدي معناها الأصلي في الاستعمال اللُّغوي والمعنى الجديد الذي اكتسبته بالتضمين.

---

[9] – سورة طه، الآية (71)

[10] – الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر، ص32.

[11] – الخصائص، ج1، ص310.

وفي ذلك يقول الزمخشري:((ألا ترى كيف يرجع معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ (12) إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاورتين إلى غيرهم. ونحوه قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ (13)،

أي: لا تضموها إليها آكلين لها))(14).

قال:((فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين، قلت: الغرض في إعطاء مجموع مهنيين، وذلك أقوى ما إعطاء معنى فذ))(15).

ومن أنواع التضمين:

1- أن يتعدى فعل بحرف يتعدى به فعل آخر لأنه تضمن معنى ذلك الفعل.

2- التضمين نتيجة إجراء اللازم مجرى المتعدي.

3- نتيجة إجراء المتعدي مجرى اللازم.

ومن الشواهد القرآنية التي أوردوها لظاهرة التضمين:

1- قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ (16).

قال ابن جني:((وأنت لا تقول رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي افضيتُ إلى، كقولك: افضيتُ إلى المرأة، جئت – إلى مع الرفث إيذاناً واشعاراً أنه بمعناه))(17).

2- قوله تعالى: فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ (18).

قال أبو حيان:((وقرأ الجمهور تهوي إليهم، أي تسرع إليهم، وتطير نحوهم شوقاً ونزاعاً، ولما ضمن تهوي إليهم معنى تميل علاه عداه بمعنى إلى، وأصله أن يتعدى باللام))(19).

ومنه قوله تعالى:وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَارُوتَ... وَمَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ (20).

قال أبو حيان:((هذا من التضمين في الفعل ضمن تقول فعديتْ بـ(على) الآن تقول تعدى بها، قال تعالى: وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (21)))(22).

---

[12] – سورة الكهف، الآية (28)

[13] – سورة النساء، الآية (2)

[14] – الكشاف، ج2، ص481، بتصرف.

[15] – المصدر السابق، ص482.

[16] – سورة البقرة، الآية (187)

[17] – الخصائص، ج2، ص318.

[18] – سورة إبراهيم، الآية (37)

[19] – البحر المحيط، ج5، ص433.

[20] – سورة البقرة، الآية (102)

أورد ابن هشام(23) والسيوطي(24):((انتصاب عقدة على المفعول به لتضمين تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه فضمن معنى تنووا أو معنى تصحوا، أو معنى توجبوا، أو معنى يعلم تباشروا، أو معنى تقطعوا أي تتوبوا)).

3- وقوله تعالى: وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْخَيْر فَلَنْ يَكْفُرُوهُ (25).

قال أبو حيان:((وكفر يتعدى إلى واحد، يقال: كفر النعمة، وهنا ضمن معنى حرم أي فلن تحرموا ثوابه))(26). والذي يظهر للباحثين من خلال ما أورده البصريون من حجج لإثبات رأيهم وما استشهدوا بها في سبيل ذلك من آيات أنهم يجعلون الفعل مدارهم، فالفعل عندهم يحمل معاني متباينة ولا يجوز القول بأن الفعل معناه واحد كما لا يجوز القول بأن الحرف يقع موقع الآخر، لأن القضية في التركيب اللُّغوي كامنة في العامل وهو الفعل وليست كامنة في الحرف ومن أجل ذلك لما اختلف معنى العامل، جيء بالحرف الذي يناسب المعنى، أي أن الحرف يؤدي معنى لا يؤديه ذلك الحرف الآخر في المقام نفسه. ثم قالوا والدليل على أن للفعل معاني متباينة نقول: خرج فلان من الشدة أي خلص منها، وخرج على السلطان، أي تمرد وثار عليه، وخرج عن جادة الطريق، أي حاد منها، وخرج في العلم والصناعة، أي نبغ فيها(27). فالفعل في التراكيب السابقة واحد وهو (خرج) ولكن المعاني متباينة. الكوفيون يقولون بجوار نيابة لبعض حروف الجر عن بعض والحقوا بذلك أسلوب التضمين، فالمدار عندهم في الجملة العربية الحرف وليس الفعل.

وامتدح ابن هشام مذهبهم وقال:((ومذهبهم أقل تعسفاً))(28). ولعل رأْي الكوفيين هذا، هو مصدر القول الشائع بين الناس: حروف الجر كلها بمعنى واحد، أو ينوب بعضها عن بعض(29).

واستند الكوفيون في رأيهم على آيات كثيرة في القرآن الكريم، منها:

1- تناوب (في) بمعنى (على): ذهب الكوفيون ومن تابعهم إلى أنَّ (في) تقع في البناء اللُّغوي موقع (على) وتؤدي معناه. والدليل على ذلك قوله تعالى: وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جزُوع النَّخْل(30)، أي على جذوع النخل(31)

---

[21] – سورة الحاقة، الآية (44)

[22] – البحر المحيط، ج1 ، ص103

[23] – مغني اللبيب، ص685.

[24] – الأشباه والنظائر، ج1، ص103.

[25] – سورة آل عمران، الآية (115)

[26] – البحر المحيط، ج3، ص36.

[27] – المعجم الوسيط، ص782.

[28] – المغني، ص111.

[29] – الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، ص31.

[30] – سورة طه، الآية (71)

[31] – رصف المباني، ص388.

2- وتنوب (في) عن (إلى): كما في قوله تعالى: فَرَدُّواْ أَيْديهِمْ في أفْوَاهِهِمْ (32). وتنوب عن (الباء): فالشاهد في الآية: إلى أفواههم، وبصيرون بطن الأباهر (الأزهية في علم الحروف).

3- وتنوب (إلى) عن (في):

4- وتنوب (على) عن (في): كما في قوله تعالى وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينَ عَلَى مُلْك سُلَيْمَانَ(33). أي في ملك سليمان. وتنوب عن (من) كما في قوله تعالى: الّذينَ إذَا اكْتَالُوا عَلى النَّاس يَسْتَوْفونَ (34)، أي من الناس.

5- وتنوب (عن) مكان (من) كما في ه تعالى: وَهُوَ الَّذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عبَاده (35)، أي من عباده.

6- وتنوب (من) مكان (عن): كما في قولك:(لهيت عن فلان)(36). وتنوب مكان (على) كما في قول الله تعالى: وَنَصَرْنَاهُ منَ الْقَوْم الّذين كَذّبُواْ بآيَاتنا (37)، أي على القوم. وتنوب مكان (في) كما في قوله تعالى: أَرُوني مَا ذَا خَلَقُواْ منَ الأَرْض (38)، أي في الأرض.

7- وتنوب (الباء) عن (من): كما في قوله تعالى: عَيْناً يَشْرَبُ بهَا عبَادُ الله (39)، أي يشرب منها. والذي يتبين لنا من خلال عرض رأي كل فريق وأدلته من القرآن ومن كلام العرب، يظهر أن مسألة التوسع في استخدام حروف الجر أو عدمه من المسائل الخلافية الكبرى في مباحث النحو، ولم يتم التوصل إلى اتفاق مجمع عليه في المسألة. ونحسب أن السبب في ذلك تنازع الاختصاص في حروف الجر بين علماء اللُّغة والنحو لا تشارك الحروف في الوظائف النحوية والدلالات اللُّغوية. والأرجح عندنا توسع استخدام حروف الجر إحلال حرف مكان حرف، كما قال بذلك الكوفيون لكثرة ورود ذلك في القرآن وكلام العرب المنظوم منه والمنثور.

المبحث الثالث : حروف الجر في التركيب اللغوي

النحاة مجمعون على تقسيم الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام :اسم، وفعل، وحرف. توصلوا إلى هذا التقسيم باستقراء الكلمات ودراستها. يقول في ذلك ابن هشام:((ما ذكرتُ حدّ الكلمة, بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم, والفعل, والحرف, والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء, أي التتبع, فإنَّ العلماء تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمَّ نوع رابع عثروا على شيء منه. وعلى الرغم من أنه لم أقف على دراسات قديمة تحدد نسبة انتشار كل نوع ومقدار تداوله في الاستخدام اللُّغوي، إلاّ أن دراسة حديثة قدمها الدكتور محمد

---

[32] – سورة إبراهيم، الأية (9)

[33] – سورة البقرة، الآية (102)

[34] – سورة المطففين، الآية (2)

[35] – سورة الشورى، الآية (25)

[36] – الأزهية، ص279.

[37] – سورة الأنبياء، الآية (77)

[38] – سورة الأحقاف، الآية (4)

[39] – سورة الإنسان، الآية (6)

الخولي حول التراكيب الشائعة في اللغة العربية والتي ضمت حوالي (4400) كلمة من خلال مجموعة من العينات اللُّغوية, دلّت هذه الدراسة على أن الاسم أكثر انتشاراً من أخويه, يلية الحرف ثم الفعل, وقد بينت تلك الدراسة أن الحروف – بأنواعها– تمثل ثلث اللغة التي نستعملها وأنشط هذه الحروف وأكثرها حيوية هي حروف الجر لصلتها بالأسماء واختصاصها بها، وعلى الرغم من أن الاسم تعتريه حالات الإعراب الثلاث: الرفع, والنصب, والجر, وتتعدد الفرص المتاحة للرفع:(مبتدأ, وخبر, فاعل, نائب فاعل) اسم كان أو كاد وخبر إن، وكذلك تتعدد الفرص المتاحة للنصب: مفعول به، ظرف زمان، ظرف مكان، حال، تمييز، استثناء، مفعول مطلق، مفعول لأجله، مفعول معه... الخ. وينحصر الجر في الجر بالحرف أو بالإضافة أو الاتباع, وكان يتبادر إلى الذهن في ضوء هذا التقسيم الإعرابي أن الأسماء المجرورة أقلَّ انتشاراً في اللغة من الأسماء المرفوعة أو المنصوبة، ولكن الدراسة التي أشرت إليها دلت على تفوق الأسماء المجرورة على غيرها بفارق كبير. كما بينت تلك الدراسة أن المجرور بحرف الجر أكثر شيوعاً من المجرور بالإضافة والتبعية. ودلت على أن متوسط تكرار حروف الجر في كل عينة من عينات البحث حوالي سبع مرات، ولم تخل عينة من استعمال هذه الحروف، وكانت تتكرر في العينة الواحدة ما بين ثلاث واثنتي عشرة مرة, وبلغت انتشار حروف الجر بين مفردات اللغة العربية المعاصرة نسبة (14,1%) ونسبة انتشارها بين الحروف عامة (14,5%) وبإعادة النظر في تلك الدراسة يظهر أن الأسماء المجرورة بحرف الجر يبلغ ربع الأسماء المستعملة في اللغة تقريباً, وأن حروف الجر تمثل سُبع المفردات التي نستعملها من جملة كلماتنا. وهذا يعني أنه في كل أربعة أسماء نستعملها يوجد منها اسم مجرور بحرف الجر، وأنه في كل سبع كلمات نكتبها أو نستخدمها يوجد حرف من حروف الجر. وقد اثبتت الدراسة أن أكثر الحروف انتشاراً هي:(في, الباء, من, اللام, على, إلى, عن, الكاف, حتى). وتختلف الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار حروف الجر في اللغة، فبعضها يرجع إلى طبيعة اللغة التي تحتاج إلى الحروف لربط أجزاءها بغرض البناء اللغوي. وبعضها يعود إلى وظيفة وعمل الحروف نفسها ودورها في التراكيب كتعدي بعض الأفعال اللازمة بها، وبعضها يعود إلى الاستعمال اللُّغوي الشائع ويمكن تلخيص تلك الأسباب في الآتي:

أ- صلة حروف الجر بالأسماء, واختصاصها بها إذ أن الأسماء أكثر مفردات اللغة انتشاراً وتقدر ذلك بنسبة 60% من المفردات المستخدمة.

ب- كثرة حروف الجر مقارنة بغيرها من الحروف العاملة إذا تقارب من العشرين حرفاءأو أكثر في كتب النحاة.

ت- تعدد معانيها ودلالاتها حتي بلغت معاني بعضها حوالي (22) معنى كـ(إلى) مثلاً.

ث- التوسع في استعمالها بحيث يحل بعضها محل بعض على اختلاف الآراء فيها.

ج- التضمين الذي يسمح لنا بأن نضع حرفاً لتضمن الفعل معنى يقتضي هذا الحرف.

ح- الحاجة إلى استعمال حروف الجر في التعبير عن العلاقات اللغوية المختلفة والدلالة على الزمان أو المكان أو الأداة أو علاقة الفاعلية أو المفعولية وربط الأسماء بالأسماء، والأسماء بالأفعال وغير ذلك من استعمالها أصالة وزيادة.

خ- إمكان دخول حروف الجر على بعض المنصوبات مثل اللام مع المفعول لأجله و(في) مع الظروف وما ينوب عنها.

د- تكرارها مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً، نحو قوله تعالى: ثُمّ اسْتَوى إلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْض ائْتيَا (40)، ونحو: ما مررت به ولا بعمرو، وذهبت إليهم وإلى والديهم(41).

ذ- استعمالها للتقوية مع المصدر والمشتقات لضعف دلالة الفعل فيها.

ر- استعمالها مع الافعال اللازمة, والحاجة اليها لبيان متعلقاتها والأفعال اللازمة أكثر انتشاراً من الأفعال المتعدية.

ز- خفتها في النطق والكتابة, وهي على حرف أو حرفين, وقليل منها ما كان على ثلاثة أو أكثر.

س- الرغبة في الربط, والأحكام بين عناصر الجملة, والرغبة في الاستقصاء والتفصيل والاستيعاب, وفي إفراغ المشاعر, وتلوين العرض, واستيفاء العبارة, وتعدد وظائفها الفنية واللُّغوية لدي الكتّاب والذي يتتبع تركيب حروف الجر في البناء اللغوي يلحظ الاضطراب والخلط الذي يسود استعمالها، والتساهل في نثرها في ثنايا التركيب اللُّغوية المختلفة، وسوء توظيفها وعدم التدقيق في معرفة وظائفها ومعانيها ووضعها في غير موضعها أو إقحامها حيث لا يحتاج إليها في التعبير وعدم المعرفة والتمييز بين التعدي واللزوم في الأفعال واستعمال أحدهما مكان الآخر، مما جعل حروف الجر مبتذلة، مهينة اتخذت متكأ لربط مفتعل أو وسيلة يستخفَّ بها عند الاستعمال أو الترك, وإنَّ قضية التعدي واللزوم اكثر القضايا التباساً في الاستخدام اللُّغوي ليس على العامة فحسب بل على المختصين في هذا المجال. ومن أمثلة ذلك، استخدامهم الفعل (وقف) شاهداً على الأفعال اللازمة في قولهم:(وقف محمد مع زملائه تحية وتقدير للمعلم) مع أن هذا الفعل يأتي لازماً كما سبق, وكما نقول:(وقفت انتظرتك طويلاً، ووقف الجندي على حدوده, ووقف زيد بمدخل المنزل) ..الخ. غير ذلك من الاستعمالات, وكذلك يأتي متعدياً، ولم يأتي في القرآن الكريم إلا متعدياً، كما في قوله تعالى" وَقفُوهُمْ إنَّهُمْ مَسْئُولُون (42)، وقوله تعالى: وَقَالُواْ بَلَى وَرَبّنَا، فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُون(43).

وقوله تعالى: يَقُولُ الَّذينَ اسْتُضْعفُواْ للّذينَ اسْتَكْبَرُوا (44)، بالبناء للمجهول, ونائب الفاعل وهو المفعول به. وفي ذلك يقول الزمخشري:((وقفته وقفاً, فوقف وقوفاً، وما وقفني الله على خزينة قط، ووقف القارئ على الكلمة وقفاً, ووقف الكلمة وقفاً))(45).

ولذلك نقول: وقفته عند حد أو على حده, ووقف السائق سيارته عند بيته, ووقفتُ الأرض على طلاب العلم, ووقف الشرطي السيارات المخالفة، والمصدر في كل ذلك وقفاً.

---

[40] – سورة فصلت، الآية (11)

[41] – منار السالك إلى أوضح المسالك، ج2، ص109.

[42] – سورة الصافات، الآية (24)

[43] – سورة الأنعام، الآية (30)

[44] – سورة سبأ، الآية (31)

[45] – منار السالك إلى أوضح المسالك، ص17.

ومن أمثلة الأفعال التي تستخدم متعدياً الفعل (دخل) إذا تجدهم يقولون دخل المعلم الفصل, يساق ذلك مثلاً للأفعال المتعدية, وفي هذا يقول ابن هشام:((وهذا التمثيل غير دقيق، نحو: دخلتُ الدار, وسكنت البيت, فانتصابها على التوسع بإسقاط الخافض))(46).

وقال ابن الوردي في التحفة: ((النصب في دخلتُ البيت, وسكنت الدار على التوسع وإجراء اللازم مجرى المتعدي))(47).

وقال ابن منظور:((دخلت البيت، والصحيح فيه أن تريد: دخلت إلى البيت, وحذفت حرف الجر, فانتصبت انتصاب المفعول به. وما جاء من ذلك هو بحذف حرف الجر نحو: دخلت البيت, وصعدت الجبل, ونزلت الوادي))(48). وهكذا التتبع والاستقراء يظهر لك اللبس والاضطراب لدى المعاصرين في الأقوال والكتابات في ضبط استعمال حروف الجر وتوظيفها فتجدهم استعملوها في غير مواضعها, فأقحمت أو نقصت, وزيدت أو حذفت, وأبدل بعضها من بعض على غير ما تقتضيه العربية السليمة.وإذا تتبعنا هذه الاستعمالات المعاصرة والتي تخالف الاستخدام السليم واضفنا إليها الاستعمالات القديمة التي شاعت وتملكت الألسن, واحتكمنا فيها إلى المعاجم اللُّغوية وقواعد النحو العربي والصرف المجمع عليها نجد أن هذه الأخطاء تتمثل في الآتي:

1 - إبدال حرف الجر بحرف آخر ، أو إبدال حرف الجر بظرف

2- اسقاط حرف الجر والفعل يطلبه.

3- زيادة حرف الجر من غير زيادة.

4- إدخال حرف الجر على غير مجروره الأصلي.

5- ما يجوز فيه وجهان أو أكثر.

أولاً . إبدال حرف بحرف: وهو من أبرز الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر إذ يتركون الحرف الصحيح. الملائم للمعنى الموافق للفعل, ويضعون مكانه حرفاً آخراً لشبه تعتري معنى الفعل أو معنى الحرف أو من أثر الترجمة أو غير ذلك، ومن أمثلته:(أثّر فيه أو به), تجدهم يقولون أثّر عليه، ولك عليه تأثير عظيم, وهذا يؤثر على العلاقات بين الدول, وأثّر فلان على الناس بحسن حديثه, ولم يؤثر على فقدانه.. وهكذا يستخدمون خطأ, الحرف على التعدي بالفعل (أثّر)، والصواب أن هذا الفعل (أثّر) وما يشتق منه يتعدى بالحرف (في) أو (الباء)، فيقال أثر فيه أو به، ولك فيه تأثير عظيم، وهذا يؤثر في العلاقات الدولية، وأثر فيه بلباقته، ولم يؤثر في فقدانه. والشواهد على

---

[46] – شرح التحفة الوردية، تحقيق: عبدالله الشلال، 1491هـ، ص22.

[47]– شرح التحفة الوردية، ص22 .

[48]– لسان العرب مادة (دخل) .

صحة ذلك كثيرة منها: قول سيدنا علي -كرم الله وجهة- يذكر فاطمة - ﷺ-:((فجرّت بالرِّحي حتى أثرت بيدها, واستقت بالغربة حتى أثرت في نحرها))(49).

وقال ابن منظور:((التأثر: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: ترك في أثراً، والأثر: الأجل, وأصل من أثر مشبه في الأرض, فإنَّ من مات لا يبقى له أثر□ □, ولا يرى لإقدامه في الأرض أثر, ويقال: أثر بوجهه وبجبينه السجود, وأثّر فيه السيف والضربة))(50).

وأورد أحمد بن فارس في مقاييس اللغة عن الخليل(51):((المئثرة: مهموز: سكين□ □ يؤثر بها في باطن فرسن البعير، قال تعالى: كَانُواْ أَشَدَّ منْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا في الأَرْض(52)، وقوله تعالى: كَانُواْ أَكَثَرَ منْهُمْ وَ أَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا في الأَرْض (53).

قال إبراهيم السامرائي:((أما تعدي (أثّر) بالحرف (على) فترجع إلى الترجمة عن اللغات الأوربية كالفرنسية والانجليزية كقولهم في الانجليزية it is under the in fluenco))(54).

ثانياً. إبدال ظرف بحرف: كثيراً ما نجد في التراكيب اللُّغوية في البناء اللغوي إحلال بعض الظروف محل حرف الجر وذلك لشبهة تعتري المعنى, أو لطبيعة الفعل. واشهر هذه الظروف تداولاً:(مع، تحت، حول، وعند)، فقد تزاد في الكلام أو تحل محل واو العطف, ومن أمثلة ذلك: إحلال (مع) محل واو العطف في صيغة أفتعل وتفاعل، فيقولون: اختصم فريقنا مع الفريق الآخر, وتبارت مدرستنا مع المدرسة المجاورة واجتمع خالد مع اللجنة, وتزامل زيد مع عمرو في السفر, واشتجر فلان مع جاره، وتشاجر اللاعبون مع الحكم, وتقابل فلان مع صديقه، وتقاتل مع العدو, وتصارع مع المرض. إلى غير ذلك من التغيرات المختلفة, ولكن صيغة (افتعل) و(تفاعل) تقتضي المشاركة وتتعين فيها واو العطف لإفادتها الاشتراك في الحكم، وإن (مع) لا تقوم مقامها، والصواب في كل هذه التعابير أن يقال: اختصم فريقنا والفريق الآخر, وتبارت مدرستنا والمدرسة المجاورة, واجتمع خالد واللجنة، وتزامل زيد وعمرو في السفر, وأشتجر فلان وجاره وهكذا.. في كل مثل هذه التعابير. وإذا اسند (افتعل) أو (تفاعل) إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة, أو الاسم الظاهر، فمن الزيادة المطلقة ذكر (معاً) أو (مع) بعضهم بعد هذه الصيغة، مثل تباريا معاً،

---

[49]– معجم الأخطاء الشائعة، ص21.

[50]– المصدر السابق، ص22.

[51]– معجم مقايس اللغة، 1411هـ.

[52] – سورة غافر، الآية (21)

[53] – سورة غافر، الآية (82)

[54] – فقه اللغة المقارن، ص291 – 295.

وتزاملا معاً, واختصم فلان وجاره معاً, أو اشتركا معاً في التجارة، أو تبارت الفرق مع بعضها. قال الحريري:((وهذه من الزيادة التي لا حاجة إليها, لأنَّ صيغة (افتعل) أو (تفاعل) تغني عنها، وتسد مسدها في هذه اللغة الشاعرة))(55).

ثالثاً . إسقاط حرف الجر والفعل يطلبه: وكذلك من الظواهر اللغوية الخاطئة في استعمال الحروف, اسقاط حرف الجر من التعبير في الوقت الذي تطلبه مادة الفعل, أو ما ينوب عنه, ولا يستقيم الكلام بدونه, ونجد ذلك كثيراً في الاستعمالات الأدبية والصحفية, وفي البحوث العلمية والخطب والمحاضرات وغيرها, وهو ما عبر عنه النحاة بـ(نزع الخافض) أو حذف الجار, ووقع ذلك في بعض المواضع في القرآن الكريم لغرض بلاغي أو لغوي وقد أشار إلى ذلك ابن هشام. ومن أمثلة ذلك، يكتب كثير من الناس على خطاباتهم: اليوم 15/ محرم أو اليوم 7 ربيع الثاني أو الأحد 23 رمضان, أو السبت 18 يناير، وهكذا..، والصواب أن تسبق الشهر كلة (مِن)، لأن اسم الشهر ليس تمييزاً للعدد الذي يمثل ترتيب اليوم بين أيام الشهر، والمقصود أن يقال: هذا اليوم هو الخامس عشر مثلاً من الشهر أو من شهر كذا, فيكتب اليوم 15 من محرم، واليوم 9 من ربيع الأول, والسبت 14 من شوال وهكذا.

رابعاً . زيادة حرف الجر من غير زيادة : يقصد بزيادة حرف الجر استخدام حرف الجر في الكلام حيث لا مقتضى لوجوده ولا حاجة إليه في الترتيب، فالجملة من دونه سليمة المعنى والإفادة، فالفعل فيها متعدٍ بنفسه إلى مفعوله ولا يحتاج إلى حرف جر يوصله إليه. وإن استخدام الحرف في هذا المقام يشعر بإنزال الفعل المتعدي منزلة اللازم وتجوهلت قدرته على نصب المفعول به بنفسه، الأمر الذي لا يقول به أحد من النحاة. وبتتبعنا للاستخدام اللغوي تبين لنا أن ظاهرة الزيادة قد تفشت في جسم اللغة وكادت أن تفوق اختيها السابقتين (إحلال حرف أو ظرف حل محل حرف أخر، وإسقاط حرف الجر)، وأصبحت مباحةٍ على أقلام الكتَّاب والصحافيين وعلى ألسنة الخطباء والمحدثين وفي مجال البحث العلمي والأدبي وفيما تخرج المطابع من كتب ومؤلفات. لذلك كان لزاماً على المهتمين بسلامة اللغة الوقوف أمام هذه الظواهر السالبة وتصويبها حتى لا تعكر صفو العربية وأن هذه الزيادة لم تكن على شاكلة وأحدة، بل تتنوع بتنوع أجزاء الكلام. وإن أكثر حروف الجر زيادة هو (الباء)، ثم من, على, في, اللام, عن, إلى, وذلك بنسب متفاوتة. ومن أمثلة ذلك: زيادة حرف الجر (الباء) على المفعول به, كما في قولهم:((ذكر فلان بأنَّ الكتاب موجود, وحضر إليَّ، وذكر بأنك مريض, ويذكر بأن المعلم كلّفهم ذلك, ووجدته ذاكراً بأن الموعد قريب, ولعلك متذكر بموعدنا غداً، إلى غير ذلك من الاستعمالات المماثلة لما سبق. إذ نجدهم يعدون الفعل (ذَكَر) إلى مفعولة (بالباء) وهو فعل يتعدى بنفسه, فالصواب أن نقول: ذكر فلان أنَّ الكتاب موجود، وذكر انك مسافر أو مريض, ويذكر أن المعلم كلّفهم ذلك، ووجدته ذاكراً أن الموعد قريب، ولعلك متذكر موعدنا غداً، وهكذا...، فالواجب حذف الباء, لأن (أنّ) ومعموليها في تأويل مصدر مفعول به للفعل (ذكر)، والأدلة على ذلك كثيرة، منها ما

[55] – اللغة العربية وبناؤها، ص95.

جاء في القرآن الكريم، قوله تعالى: وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْءَان وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارهِمْ(56)، وقوله تعالى: أَوَلَا يَذْكُر الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ منْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا (57)، وقوله تعالى: وَاذْكُرْتَ رَبَّك في نَفْسكَ (58).

ومن ذلك قول الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى:

بل اذكرَنْ ضيرَقيسٍ كلّها حسباً * وخيرها نائلاً وخيرها خُلَفـا(59)**

وقول أبي نواس:

ذكر الصَّبُـوحَ بسُحرةٍ فارتاحـا * وأمَلَّهُ، ديكُ الصَّباح صياحا(60)**

ومع ذلك فإن (الباء) تأتي مع المنصوب به إذا كان الفعل مضعفاً كما في قوله تعالى: وَذَكّرْ به أنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بمَا كَسَبَتْ (61)، وقوله تعالى: فَذَكّرْ بالْقُرْءَان مَنْ يَخَافُ وَعيد (62)، وكذلك تأتي (الباء) بعد استيفاء المفعول به كقولنا: ذكر أخاه بخير, أو ذكر الحادث بمرارة . وبعد نائب الفاعل كما في قول الشاعر قعنب بن ضمرة :

صمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به *** وإذا ذَكِرتُ بشرٍّ عندهم أُذنوا(63)

خامساً . إدخال حرف الجر على غير مجروره الأصلي: قد يجتمع في الكلام أكثر من اسم, ويكون فيه الفعل مما يحتاج الي حرف جر ليتوصل به إلى اسم بعينه, يقتضيه المعنى فيتجاوزون ذلك الاسم ويدخلون الحرف على اسم آخر. هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع من البناء اللغوي، وعرفت عند العلماء بـ(القلب)، ومن أمثلة ذلك: إدخال (الباء) على المطلوب لا على المتروك ويتحقق ذلك في نوعين من الأفعال: الأول: الفعل (ابدل, وبّدل, ويتبدّل, واستبدل), والثاني: الفعل (شرى, واشترى, واباع , وابتاع)، فإن الباء في هذه الأفعال وما يشبهها تدخل عادة على المتروك وليس على المطلوب ، ولتوضيح ذلك نجدهم في النوع الأول يقولون مثلاً: استبدل فلان سيارته القديمة بسيارة جديدة، وإذا جاء البرد بدلت ملابس الصيف بملاس الشتاء, وتبدل المجد كتب اللهو بكتب نافعة مفيدة، ولا تبدل النور والمعرفة بالجهل والظلم, ومن الخير أن تبدل قلم الحبر الجاف بقلم الحبر السائل. وفي كل هذه التعابير فهم يريدون إيثار ثاني الأمرين على الأول، أي إيثار من اقترن بالباء, فالأول عندهم متروك والثاني مطلوب، ولذلك كانت التعبيرات مخطئة والمعنى على عكس ما يريدون، إذ أن (الباء) في هذه الأفعال تدخل على المتروك لا على المطلوب، مع ملاحظة النفي في الجملة الرابعة، والصواب الذي يتحقق معه ما يريدون.. أن نقول: أبدل بسيارته

---

[56]– سورة الاسراء، الآية (46)

[57]– سورة مريم، الآية (67)

[58]– سورة الأعراف، الآية (205)

[59]– ديوان زهير، ص48.

[60]– ديوان أبي نواس، ص10.

[61]– سورة الأنعام، الآيه (70)

[62]– سورة ق، الآية (45)

[63]– نوادر المخطوطات، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ج1، ص102.

القديمة سيارة جديدة, أو أبدل سيارة جديدة بسيارته القديمة, وإذا جاء البرد بدلتُ بملابس الصيف ملابس الشتاء, أو بدلت ملابس الشتاء بملابس الصيف، وتبدل المجد بكتب اللهو كتباً نافعة ومفيدة, أو كتباً نافعة مفيدة بكتب اللهو، ولا تبدل بالنور والمعرفة الجهل والظلم، أي لا تبدل الجهل والحماقة بالنور والمعرفة, ومن الخير تستبدل بقلم الحبر الجاف قلم الحبر السائل أو قلم الحبر السائل بقلم الحبر الجاف, فالاستخدام اللغوي السليم في مثل هذه التعبيرات أن يقترن المتروك (بالباء) سواء تقدم على المطلوب أو تأخر. والأدلة على ذلك في القرآن الكريم كثيرة منها قوله تعالى: وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْن ذَوَاتَي أُكُل خَمْط (64)، وقوله تعالى: وَلَا يَحلُّ لَكَ النّسَاءُ منْ بَعْدُ وَلَا أنْ تَبَدَّلَ بهنَّ منْ أزْوَاج(65) ، وقوله تعالى: وَلَا تَتَبَدَّلُواْ الْخَبيثَ بالطَّيّب (66)، وقوله تعالى: قَالُواْ أَتَسْتَبْدلُونَ الَّذي هُوَ أَدْنَى بالَّذي هُوَ خَيْر (67).

ومن ذلك قول الشاعر ذي الرُّمة(68):

دعت مّية الأعدادَ فأستبدلتْ * خناطيل آجالٍ من العِينِ خُدَّلِ**

يقصد بقوله: دعتها الأعداد، أي ارتحلت إلى حيث الأعداد، وهي المياه التي لا تنقطع. ومفردها عدّ، واستبدلت بها: أي استبدلت الدِّار بميَّة خناطل آجال، وهي الوحوش التي تسير في قطعان. وقد خلفتها صواحبها.

والمتتبع لهذا الفعل (أبدل) وما يشتق منه يجده واسع الاستعمال في التراكيب والبناء اللغوي. إذ نجد ابن منظور يقول فيه:((وتبدل الشيء وتبدل به, واستبدله, واستبدل به، كله اتخذ منه بدلاً, وأُبدل الشيء من الشيء, وبدّله، اتخذه منه بدلاً, وأبدلت الشيء بغيره, وبدَّله الله من الخوف أمنا, وتبديل الشيء: تغييره, وإن لم تأت ببدل, واستبدل الشيء بغيره وتبدّله به إذا أخذه مكانه))(69)، وبدلت العرب في مثل هذه التراكيب الحرف (من) بدل (الباء) كما في قول خضر بن شبل الخثعمي(70):

فسوف أُبدلُ سلمي من جنايتها * هُلْكاً و أُتبعُة منها عقابيلا**

ونجد في أُسلوب القرآن الكريم أنه أبدل (بالباء) كلمة (بعد) في كثير من الآيات منها قوله تعالى:إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوء (71).

---

[64] – سورة سبأ، الآيه (16)

[65] – سورة الأحزاب، الآية (52)

[66] – سورة النساء، الآيه (2)

[67] – سورة البقرة، الآية (61)

[68]– ديوان ذي الرُمةّ، ص 513.

[69] – لسان العرب، مادة (بدّل).

[70] – مجمع الامثال، ج2، ص35.

[71] – سورة النمل الآيه (11)

كما أُبدلت بـ(من بعد) كما في قوله تعالى: وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ منْ بَعْد خَوْفهمْ أَمْنًا(72)، وكذلك كلمة (مكان) في قوله تعالى: ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَة حَسَنَة(73)، وقوله تعالى وَإِنْ أَرَدْتُّ اسْتبْدَالَ زَوْج مَّكَانَ زَوْج(74) ،ومن ذلك قول الشاعر حميد بن ثور الهلالي(75):

إلى النِّيرفاللعباءِ حتى تَبدّلَتْ * مكان رواغيها الصَّريف المُسَدَّما**

يقصد أنها لما رعت هناك صارت تصرف بأنيابها لسمنها ونشاطها بعد أن كانت ضعيفة هزيلة, وجاء هذا الفعل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد, كما في قول تعالى: فَمَنْ بَدَّلَهُ منْ بَعْد مَا سَمعَه(76). وقد تعدى مفعولين، كما في قوله تعالى: كُلَّمَا نَضجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا(77).وإن هذه الأساليب القرآنية التي جاءت مضمنة دخول الباء على المتروك أو ما يحل محل (الباء)، إنما تمثل قمة البلاغة ووجوه الإعجاز الذي لا يدرك ودقة النظم وجودة السبك الذي يقف دونه الأقلام.ويُفهم من كلام أبي العباس ثعلب دخول (الباء) على المطلوب مع (بدّل) في قوله: وبدلت الخاتم بالحلقة، إذا أذبته، وسويته حلقةً، وبدّلت الحلقة بالخاتم، إذا أذبتها، وجعلتها خاتماً(78). مكانه وبدلت الخاتم بالحلقة (أو بته , وسويته , حلقه , وبدلت الحلقة بالخاتم :إذا أذبتها , وجعلتها خاتم) ، وقال أبو عمرو: فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه، وزاد فيه، فقال:((وقد جعلت العرب (أبدلت) مكان (بدّلتَ)(79)، ووافق الفيومي ثعلب حين ذهب إلى جواز دخول (الباء) على المطلوب، فقال: أبدلته بكذا إبدلاً، نحيت الأول , وجعلت الثاني مكان))(80). وقرر مجمع اللغة العربية في مصر أن باء البدل يجوز دخولها على المتروك أو على المتأذ(81). ولكن الذي يلاحظ في هذا المقام هو أن ذلك يؤدي الي اللبس في المعنى أو الاستعمال.

أما الموضوع الثاني الذي يتحقق فيه إدخال (الباء) على المطلوب لا على المتروك، فنجده مع الأفعال:(شرى, واشترى, وباع , وابتاع)، بمعنى الأولين. فإن الباء في هذه الأفعال أيضاً تدخل على المتروك، ومن أمثلة ذلك قولنا: اشتريت الكتاب بدينار, وابتعت القلم, أي اشتريته بدولار. ومن ذلك الاستعمالات المجازية كما في قوله تعالى: أُلَئكَ الّذينَ

---

[72]– سورة النور، الآية (55)

[73] – سورة الاعراف، الآية (95)

[74] – سورة النساء، الآية (20)

[75] – ديوانه، ص9.

[76] – سورة البقرة، الآية (181)

[77] – سورة النساء، الآية (56)

[78] – لسان العرب، مادة (بدل)

[79] – تاج العروس، مادة (بدل)

[80] – المصباح المنير، مادة (بدل)

[81] – معجم الخطاء والصواب، ص85–86 .

اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بالْهُدَى82) فالمفعول في هذه الأمثلة مأخوذ، وقوله تعالى: " يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَة وَمَا هُوَ بمُزَحْزحه منَ الْعَذَاب83 أو مطلوب للفاعل, وما دخلت عليه (الباء) في هذه الافعال مرفوع أو متروك. ولكن المتتبع لما يجري على الألسن يجد أنهم يقولون: شريت الخروج من البيت براحتي، واشتريتُ تعبي بالسيارة, وابتاع كرامته بالمنصب, وفي المدح: يقولون: اشترى دنياه بالآخرة, واشترى الدنيا بالدين, ويقولون في الذم اشترى الآخرة بالعاجلة, وابتاع الدين بالدنيا, مما يجعل المدح ذماً, والذم مدحاً. وذلك لأن دخول (الباء) على الكلمة جعلها متروكة، فيتغير المعنى بناءً على ذلك. والصواب أن نقول: شريت راحتي بالخروج من البيت، أو شريت بالخروج من البيت راحتي, واشتريت بتعبي السيارة، أو السيارة بتعبي، وابتاع فلان المنصب بكرامته, أو بكرامته المنصب. كما أن الناس في المدح أن يقال: اشترى بدنياه الآخرة، أو اشترى الآخرة بدنياه. واشترى بالدنيا الدين, أو اشترى الدين بالدنيا. وفي الذم يقال اشترى العاجلة بالآخرة, وابتاع الدنيا بالدين, كما يحسن أن يقال: اشتريت العلم بالجهل, والجنة بالشهادة, والوطن بالفداء, والأدلة على ذلك في القرآن كثيرة، منها قوله تعالى: أُلَئكَ الّذينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بالْهُدَى (84)، وقوله تعالى: الَّذينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بالْإيمَان (85).

ومن ذلك قول إعرابي لسليمان بن عبدالملك ناصحاً:((إنه قد اكتنفك رجال ابتاعوا دنياك بدينهم, ورضاك بسخط ربهم, فلا تصلح دنياك بفساد آخرتك، فإنَّ أخسر النـــاس صفقة يوم القيـامة مـــن باع آخرته بدنـيا غيره))(86).

والمتتبع – بالتركيز – استعمال الفعل (اشتروا) في المواضع السابقة يجده بمعنى (استبدلوا) ولكنه يلحظ أن بينها فرق من وجهين(87):

الاول: أن الاستبدال لا يكون شراءً إلا إذا كان فيه فائدة يقصدها المستبدل منه، سواء كانت حقيقة أو وهمية.

والثاني: أن الشراء يكون بين متابعين وكذا الابتياع فينظر فيه إلى الفائدة والربح – بخلاف الاستبدال – فاذا أخذت ثوباً من ثيابك بدل آخر، فقد استبدلته، من هنا نظهر قيمة التعبير القرآني (واشتروا) على سبيل الاستعارة وما اقترن بها من ترشيح أفاد قوة الاستعارة في كثير من المواضع.أما القول في ترادف لفظي البيع والشراء، فيقول الراغب:((الشراء البيع يتلازمان, فالمشتري دافع الثمن, وآخذ الثمن, والبائع دافع الثمن وآخذ الثمن. هذا إذا كانت المبايعة والمشاراة سلعة أي اذا كانت بيع سلعة بسلعة, وهو أكثر مبيعات العرب في الجاهلية صح أن يتصور كل

---

82 – سورة البقرة، الآية (16)

83 - سورة البقرة ، الآية 96

84 – سورة البقرة، الآية (175)

85 – سورة آل عمران، الآيه (177)

86 – العقد الفريد، ج3، ص166.

87 – إعراب القرآن الكريم (شري).

واحد منهما مشترياً وبائعاً. ومن هذا الوجه صار لفظ البيع والشراء يستعمل كل واحد منهما في موضع الآخر، وشريت بمعنى: بعت أكثر، وابتعت بمعنى اشتريت أكثر))(88).

وقال بن قتيبة:((فإن كان البيع على معناه الأصلي دخلت (الباء) على المطلوب لا على المأخوذ)). ومنه قول مالك بن الرّيب(89):

ألَمْ تَرني بعتُ الضَّلاَلة بالهُدى * واصبحتُ في جيش بن عَفانَ غَازّيا**

وكذا (شرى, أو اشترى) إذا كانت بمعنى (باع)، ومنه قوله تعالى: وَشَرَوْهُ بثَمَن بَخْس دَرَاهمَ مَعْدُودَة (90)، أي باعوه. وعليه، الآية الكريمة فليتأمل في سبيل الله الذين يشرون الحياة بالآخرة، إذا كانت خطاباً للمؤمنين, أما إذا كانت للمنافقين فالشراء على معناه و(الباء) هنا داخلة على المتروك وتكون من النوع الأول الذي سبق الحديث عنه.

فمالك بن الريب في قوله السابق: اشترى الهدى، وباع الضلالة، ورجال السيارة الذين أسرَّوا يوسف دفعوه إلى المشتري، وقبضوا الثمن، والمؤمنون باعوا الحياة الدنيا، واشتروا الآخرة، وهكذا...

المبحث الرابع : زيادة حروف الجر في التركيب اللُّغوي ووظائفها

لا خلاف بين النحاة على اختلاف مذاهبهم بأن الحرف قد ترد زائدة في التركيب اللُّغوي، وزيادة الحرف في الإعراب أو البناء اللُّغوي لا تعني عندهم أنه الحرف ليس له وظيفة أو دلالة في التركيب والمعنى، أو أن الكلام يستقيم به وبدونه، بل يقصدون أن الزيادة غرضها بيان زيادة في المعنى، وأن ذلك المعنى لا يتحقق من دونها. وإذا فُقدت الزيادة فإن انسجام العبارات وتركيبها لا يتم بدونها، ويظهر ذلك جلياً في النص القرآني المعجز، قال محمود إسماعيل عمار:((ومعنى ذلك أن قبول الزيادة مرتبط بهذا الأصل تفسر به الأعمال العالية، ويتاح للمنشئين والمبدعين، وينشأ فيه المعنى والتركيب، ويقبل في اقتصار الكلام، لأنه خلاف الأصل، ويشترط تحقيق غرض بلاغي أو معنوي حتى لا يؤول إلى فرضي في اللغة أو خروج على أصولها المقررة))(91) .عندما عدَّ الإمام الغزالي الزيادة نوعاً من أنواع المجاز وأنه يأتي في الكلام لغير فائدة(92). ونستهد لذلك بقوله: فَبمَا رَحْمَة منَ الله لنْتَ لَهُمْ(93). وقال أي (ما) في هذه الآية زائدة لامعنى لها، أي فبرحمة من الله لنت لهم. ردّ عليه ابن الأثير بأن ليس هذا من باب المجاز في شيء، إذ أن (ما) ها هنا دالة على الوضع اللغوي المنطوق به في أصل اللغة، وليس من الزيادة، لأن (ما) جاءت تفخيماً لأمر النعمة التي لان بها رسول الله ﷺ لهم. وهي محض الفصاحة. لو اسقطت (ما) لفقدت العبارة هذه الفخامة والجزالة التي

---

[88] – مفرادت ألفاظ القرأن الكريم (شري).

[89] – الشعر والشعراء, ح1, ص361.

[90] – سورة يوسف، الآية (20)

[91] – الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر، ص35.

[92] – المثل السائر في أدب الكاتب، ج2، ص92.

[93] – سورة آل عمران، الآية (159)

اكتسبها بسبب (ما) وإن ذلك لا يعرفه إلا أهله من علماء الفصاحة والبلاغة(94). ثم يتابع قوله ذاكراً أنَّ من ذهب إلى أن في القرآن لفظاً زائداً لا معنى له، فإنه إمّا أن يكون جاهلاً بهذا القول، وإما أن يكون متسمّحاً في دينه واعتقاده.

أما قول النحاة بزيادة (ما) في هذه الآية، فإنما يقصدون أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل، كما يسمونها في موضع آخر كافة، أي أنها تكنّ الحرف العامل عن عمله. وبالبحث ثبت أن حروف تقع في التركيب اللغوي وبناء الجمل زائدة. وقد حصر النحاة الزيادة في ثلاثة أحرف، هي (من، اللام، والباء) من بين حروف الجر العشرين، وبيّن سيبويه في الكتاب أن وظيفة الزيادة في هذه الحروف هي (التوكيد) فهي ذات وظيفة في المعنى مشعرة بقوة الفعل، أو تعميمه، أو تخصيصه، ونحو ذلك. ويوضح أنه ليس معنى الزيادة عدم الفائدة عن الإطلاق، وهذا أوضح ما يكون في حروف الزيادة في القرآن الكرمي، فهي زيادة إعرابية، وليست على معنى أن الكلام بها وبدونها سواء.ونقف فيما يلي على بعض مواضع زيادة تلك الحروف ودلالاتها الوظيفية:

1- زيادة (مِنْ): تأتي (من) زائدة لتفيد التنصيص على العموم، أو توكيد التنصيص عليه، إذا سبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ(هل، وكان) مجرورها نكرة، موقعها من الإعراب فاعلاً مثل قوله تعالى: هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ (95). أو مؤولاً به في الأصل، نحو قوله تعالى: هَلْ تُحسُّ مِنْهُمْ مِنَ أَحَد(96)، أو مبتدأ، نحو ذلك قوله تعالى: هَلْ مِنْ خَالِق غَيْرُ اللهِ(97). فبالتتبع والاستقراء يتبين أن (من) في هذه المواضع زائدة. ومعنى الزيادة ورودها بين طالب وهو الفعل ومطلوب وهو الفاعل في الآية الأولى. والمفعول به في الآية الثانية، والابتداء والمبتدأ في الآية الثالثة، وبالرغم أنه من ظاهر القول كلها يمكن أن تتحقق بدون (مِن) إلاّ أن وجودها أفاد التنصيص على العموم في المثالين الأول والثالث، إذ أن المطلوب نكرة غير محضة مختصة بالنفي وهي (ذكر، وخالق)، بينما أفاد التوكيد على تنصيص العموم في المثال الثاني، لأن المطلوب نكرة مختصة بالنفي، وهي (أحد) وإن سقوط (من) وعدم زيادتها من هذا التركيب، تفويت لهذه الدلالة التي اكتسبها بوجوده كما أن سقوطه يحدث إخلالاً بالمعنى المراد. وقد اجتمع الثلاثة في قوله تعالى: مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَد وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَه (98). فـ(من) زائدة في الموضعين، وولد مفعول به لـ(اتخذ)، وإذا قدرت (كان) تامةً، و(إله) مرفوعها وهو فاعل، وإن قدرتها ناقصة، فـ(إله) اسمها، وأصله المبتدأ، وأفادت زيادة (مِن) في كل التركيب التنصيص عن العموم، لأن (مِن) دخلت عن (ولد، وإله) وهما نكرتان لا يختصان بالنفي.

---

94 – المثل السائر، ص93– 94.

95 – سورة الأنبياء، الآية (2)

96 – سورة مريم، الآية (98)

97 – سورة فاطر، الآية (3)

98 – سورة المؤمنون، الآية (91)

2- زيادة اللام: كذلك تأتي (اللام) زائدة في البناء اللغوي لإفادة التوكيد وتقوية المعنى وتعزيزه. ومن ذلك يتوسط بين الفعل المتعدي ومفعوله المؤخر عنه. كما في قول ابن ميادة، مادحاً عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك:

وملكت ما بين العراق ويثرب *** ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

فهو يقصد أجار مسلماً، ومُعاهداً، أو أن يدخل بين المضاف والمضاف إليه، نحو قول القائل: يا ويح لزيد، ولا أخا لعمرو، ولا أبا لك، ويا شناعة الجهل، ويا بؤساً للحرب. فالذي بلاحظ أن اللام في كل هذه المواضع زائدة معترضة بين المضاف والمضاف إليه. كما يقول ابن جني(99).

تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة، يقول في ذلك ابن هشام:((أقحمت تقوية للاختصاص))(100).

وفرّق النحاة بين اللام الزائدة هذه، واللام التي تأتي في البناء اللغوي لتقوية العامل الذي ضعف، إما بكونه فرعاً في العمل، نحو قوله تعالى: مُصَدّقاً مَا مَعَهُمْ(101).

ونحو ذلك قوله تعالى: فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (102). وإما بتأخره عن المعمول نحو قوله تعالى : وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ"103

وتسمى هذه اللام (اللام القوية)، أو (لام التقوية)، ويقول في ذلك ابن هشام:((وليست المقوية زائدة محضة، ولا مُعدِّية محضة، بل هي بينهما))(104).

3- زيادة الباء: إن الحرف (باء) أكثر حروف الزيادة انتشاراً في التراكيب اللغوية المختلفة، وهي تفيد التوكيد المطلق في كل الحالات. وبتتبع أقوال النحاة معناها تزاد في ستة مواضع رئيسية، تؤول إلى نحو ثماني عشرة حالة فرعية. والمواضع الستة هي:

- زيادتها مع الفاعل: تجب زيادتها في فاعل أفعل التعجبية، نحو قوله تعالى: أَبْصِرْ به وَ أَسْمِعْ(105).
- وقد تكون الزيادة غالبة كما هي في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: وَكَفَى بالله شَهيداً (106) ،
- ونحو قوله: وَكَفَى بالله وَكيلًا (107).

---

99 – الخصائص، ج3، ص108.

100 – مغني اللبيب، ص216

101 – سورة البقرة، الآية (91)

102 – سورة البروج، الآية (16)

103- سورة الأعراف، الآية 154

104 – منار السالك، ج1، ص390.

105 – سورة الكهف، الآية (26)

106 – سورة النساء، الآية (79)

107 – سورة النساء، الآية (81)

- زيادتها مع المفعول به: نحو قوله تعالى: وَلَا تَلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ(108). ونحو قوله: وَهُزِّي إِلَيْك بِجِذْعِ النَّخْلة (109)، وقوله تعالى: فَلْيَمْدُدْ بِسَبَب إِلَى السَّمَاءِ(110)، وقوله تعالى: وَمَنْ يَرِدْ فيه بِإِلْحَاد بِظُلْم(111).

وتكثر زيادتها في مفعول (كفى) المتعدية لواحد. ومنه ذلك الحديث:(كفى بالمرء إثماً أن يحدِّث بكلِّ ما سمع). وقولنا:(كفى بك ذكاءً أن تنجح وأنت مريض، أو كفى بي فضلاً أن أزورك بعد انقطاع).

ومنه قول المتنبي:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل٬٬ * لولا مخاطبتي إياك لم ترني(112)**

وتقل زيادتها في مفعول الفعل المتعدي إلى اثنين، كقول حسان:

تَبلَتْ فؤادكَ في المنام خريدة٬٬ * تسقي الضجيع ببادرٍبسامِ(113)**

- زيادتها مع المبتدأ: كذلك تكثر زيادة الباء مع المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظ حسب، نحو: بحسبك أن تقوم ، وبحسبك درهم.

وكذلك تزاد بعد إذا الفجائية، لأن ما بعدها دائماً مبتدأ، نحو: خرجتُ فإذا بزيد، وقرأت فإذا بالموضوع؛ إذا كان المبتدأ مؤخر بعد كيف، نحو: كيف بزيد إذا جاء أبوه، وكيف بك إذا سافرت. وأورد سيبويه قوله تعالى:بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ(114)، ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم في قوله تعالى: لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ (115) بنصب البر. ومن ذلك قولنا: ليس صحيحاً بأن الاختبار صعب.

- زيادتها في الخبر: وذلك إذا كان الكلام غير موجب، ونجده في خبر ليس، نحو قوله تعالى:(قُلْ ءَامَنَّا بالله وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا)(116) ، وقوله تعالى: أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بالشَّاكِرِينَ(117) ، وقوله تعالى: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى(118)،

---

[108] – سورة البقرة، الآية (195)

[109] – سورة مريم، الآية (25)

[110] – سورة الحج، الآية (15)

[111] – سورة الحج، الآية (25)

[112] – ديوان المتنبي، ج4، ص186.

[113] – ديوان حسان بن ثابت، ص418

[114] – سورة القلم، الآية (6)

[115] – سورة البقرة، الآية (177)

[116] – سورة آل عمران، (84)

[117] – سورة الأنعام، الآية (53)

[118] – سورة الأعراف، الآية (172)

وقوله تعالى: قُل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بوَكيل(119)، وقوله تعالى: أَلَيْسَ اللهُ بأَحْكَم الْحَكمين(120). وهو كثير في القرآن، وقوله تعالى: وَمَا رَبُّكَ بظَلَام للْعَبيد(121).

- تزداد في الحال المنفي عاملها: وقد استدل ابن هشام لذلك، بقول الشاعر:

فمـــا رَجَعتْ بخائبـةٍ ركاب'' * حكيم بن المُسيّب منتهاهـا**

وقول الآخر:

كائنْ دعيتُ إلى بأساء داهمةٍ * فما انْبَعَثْتُ بمزءُودٍ ولا وَكِلِ**

والشاهد في البيتين: أنَّ (خائبة) حال من ركاب، في البيت الأول، و(مزءود) حال من تاء المتكلم في (انبعثت). وقد زيدت فيهما الباء.

- تزاد في حالة التوكيد بالنفس أو العين من ألفاظ التوكيد المعنوي، وتفيد الزيادة التقوية والتوكيد، وتكسب المعنى زيادة في الدلالة والعمق والثبات ما كان أن يتحقق بدونها ويظهر أثره في كثير من المواضع في انسجام وتقوية البناء اللُّغوي وتآلف الألفاظ، مثل قولنا: جاء الرئيس بنفسه، وحفظت الآية بعينها.

الخاتمة:

الحمد لله الذي جعلنا من أمة سيدنا محمد ﷺ، وشرّفنا بالعربية لغة وبالإسلام ديناً ومنهجاً. وبعد:

إنّ ما لمسناها من إشكالية حقيقية في استخدام حروف الجر والتعامل معها في البناء اللغوي من خلال تعبيرات لغوية مختلفة وما تختلط على الألسن والأقلام في التخاطب والكتابة، دفعتنا لكتابة هذا البحث، فعايشنا الموضوع زمناً ليس بالقليل توصلنا من خلاله إلى النتائج الآتية: إن حروف الجر أكثر أنواع الحروف العاملة انتشاراً في التراكيب اللُّغوية المختلفة والبناء اللغوي، وهي أنشط الحروف وأكثرها حيوية، إن سبب انتشار حروف الجر أكثر من غيرها يرجع لأسباب كثيرة منها، طبيعة اللغة العربية التي تحتاج إلى إجرائها بغرض البناء السليم، وظيفة وعمل الحروف نفسها ودورها في التركيب، كتعدي بعض الأفعال اللازمة، وصلتها القوية بالأسماء واختصاصها بها، والأسماء تشكل نسبة 60% من المفردات المستخدمة. تؤدي حروف الجر دوراً مهماً في العلاقات التركيبية مثل علاقة الفاعلية أو المفعولية، والعلاقة الزمانية والمكانية. تشترك حروف الجر مع غيرها من الحروف العاملة في البناء اللغوي، ثم تنفرد بوظائف تخصها كالجر والإضافة والاختصار في الكلام. ثم ينفرد كل حرف عن غيره في الدلالة والمعنى. وفي ذلك خلاف بين النحاة واللُّغويين. تشكل حروف الجر عنصراً مهماً في تفسير القرآن الكريم والافهام النحوي والعلاقات الدلالية في كثير من التراكيب اللغوية. يأتي حرف الجر زائداً لبيان حروف الجر، بحيث يحل

---

[119] – سورة الأنعام، الآية (66)

[120] – سورة التين، الآية (8)

[121] – سورة فصلت، الآية (46)

بعضها محل بعض، واختلاف الآراء حول ذلك أدى إلى اضطراب واسع في الاستخدام والتساهل في نثرها في ثنايا التراكيب اللغوية المختلفة . توصي الدراسة بضرورة إيجاد قواميس لتصنيف الحروف العاملة خاصة حروف الجر، وأن يكون التصنيف قائم على الدلالة والوظيفة، تتبع النصوص الأدبية والقرآن الكريم لمعرفة معاني الحروف غير المباشرة، الاهتمام بتصويب الاستعمالات الخاطئة للحروف ذات التراكيب اللغوية، خاصة في المناهج الدراسية، وملاحقة تصويب الدارسين ميدانياً حتى لا تتفشى ظاهرة الاستعمالات الخاطئة.

المصادروالمراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ت.).

2. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مطبعة الأعظمي، بغداد، 1973م.

3. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط15، 1967م.

4. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ.

5. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ.

6. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ب.ت.).

7. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: محمد أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، 1391هـ.

8. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر، 1983م.

9. أبو نواس، ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ.

10. الأزهري، أبو منصور محمد بن إسحاق بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، مصر، ط4، 1967م.

11. الأشموني، أبو الحسن علي بن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط2، 1939م.

12. الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).

13. الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت.).

14. أحمد بن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين، مطبعة لجنة التحقيق والترجمة، ط3، 1391هـ.

15. أحمد عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ.

16. إميل يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، ط2، 1986م.

17. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

18. الجوهري، الصحاح في العربية، تحقيق: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ.

19. الخولي، محمد علي، التراكيب الشائعة في اللغة العربية، دار العلوم، الرياض، ط1، 1402هـ.

20. ديوان ذي الرمة، تحقيق: كارليل مكارتني، عالم الكتب.

21. الرماني، علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، 1981م.

22. الزبيدي، تاج العروس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1306هـ.

23. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار النفائس، بيروت، ط2، 1982م.

24. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

25. الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، (د.ت.).

26. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، الدار القومية، القاهرة، ط3، 1384هـ.

27. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1.

28. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة، القاهرة، 1975م.

29. محمد العدواني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1981م.

30. محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، ط1، 1971م.

31. محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مؤسسة جمال للنشر، بيروت، ط2، 1982م.

32. محمود شاكر سعيد، تصويبات لغوية، دار المعراج للنشر، الرياض، ط1، 1415هـ.

33. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، 1983م.

34. الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1404هـ.

35. الهلالي، حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة، 1384هـ.

مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها .

د. سعيدة عمر محمد ثاني

أستاذ مساعد، جامعة أفريقيا العالمية ،كلية اللغة العربية

E-mail: saeedaomar22@gmail.com

الملخص

المعلومات:
تاريخ إرسال الورقة: 2026/04/24م
تاريخ قبول الورقة: 20/07/16م
تاريخ نشر الورقة: 2026/07/27م

يهدف هذا البحث إلى دراسة التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، من خلال تحليل محتوى نماذج مختارة من السلاسل التعليمية، بهدف الكشف عن مدى شمولية هذه المناهج في تقديم هذا النوع من التراكيب، وتحديد موقعها ضمن المراحل التعليمية، وقياس مدى ارتباطها بالاحتياجات التواصلية للمتعلمين، وقد اعتمد البحث أداة تحليل المحتوى لرصد التراكيب غير الإسنادية في عينة من المناهج التعليمية. كما اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم تحليل مجموعة من وحدات التعليم في ثلاث سلاسل معتمدة، واستخرجت التراكيب غير الإسنادية المتكررة، مع تصنيفها بحسب نوعها ووظيفتها داخل السياق التعليمي، وتوصلّت الدراسة إلى أنّ بعض المناهج تُغفل التراكيب غير الإسنادية أو تقدمها في مستويات متقدمة دون تمهيد كافٍ، ما يُحدث فجوة بين المحتوى اللغوي والمواقف الحياتية التي تحتاج فيها تلك التراكيب، كما أظهرت النتائج أن التراكيب غير الإسنادية وُجدت في مناهج تعليم العربية، لكنّها ليست موضوعاً تعليمياً قائماً بذاته، وأنَّ التراكيب غير الإسنادية تتميز بضُعف التوظيف الوظيفي والتواصلي لها، وغياب استخدامها في مهام وظيفية مثل: الوصف، تحديد الموقع، الإخبار، أو التأكيد، لا توجد استراتيجيات تربوية واضحة توظِّف هذه التراكيب ضمن المهارات الأربع. وأنَّ التراكيب غير الإسنادية بحاجة إلى إعادة تصميم تدريبات تُفعّل هذه التراكيب في التواصل الشفهي والكتابي، خاصة في المستويات المبتدئة والمتوسطة، وأُختُتم البحث بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة إدراج التراكيب غير الإسنادية في مراحل مبكرة، وربطها بالوظائف اللغوية اليومية، وتطوير دليل تعليمي خاص بها يُراعى فيه التدرّج والمستوى الإدراكي للمتعلمين.

الكلمات المفتاحية: التراكيب ، غير الإسنادية ، مناهج ، تعليم ، اللغة العربية ، الناطقون بغيرها .

Non-Predicative Structures in the Curricula of Teaching Arabic to Speakers of Other Languages

Abstract

This research aims to study non-predicative structures in Arabic language curricula for non-native speakers by analyzing the content of selected models from educational series. The objective is to reveal the comprehensiveness of these curricula in presenting this type of structure, determine its placement within educational stages, and measure its correlation with learners' communicative needs. The research employed a content analysis tool to observe non-predicative structures in a sample of educational curricula. Furthermore, it adopted a descriptive-analytical approach, where a set of educational units from three approved series were analyzed. Recurring non-predicative structures were extracted and classified according to their type and function within the educational context.

The findings reveal that some curricula neglect non-predicative structures or present them at advanced levels without sufficient prior introduction, creating a gap between the linguistic content and real-life situations where such structures are needed. The results also showed that while non-predicative structures exist in Arabic teaching curricula, they are not treated as independent standalone educational topics. These structures suffer from poor functional and communicative employment, and a lack of use in functional tasks such as describing, locating, informing, or emphasizing. There are no clear pedagogical strategies that employ these structures across the four language skills. Moreover, non-predicative structures require the redesigning of exercises to activate their use in oral and written communication, particularly at the beginner and intermediate levels.

The research concluded with several recommendations, most notably: the necessity of introducing non-predicative structures at early stages, linking them to daily linguistic functions, and developing a specialized teaching guide that considers the gradual progression and cognitive level of learners.

Keywords: Structures, Non-predicative, Curricula, Teaching, Arabic language, Non-native speakers.

مقدمة:

يُعَدُّ تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ميدانًا تربويًا ولسانيًا متجددًا، يتطلب مواكبة مستمرة للتغيرات في طرائق التعليم، ومراعاة الفروق الفردية والثقافية للمتعلمين، ومن أبرز الجوانب التي تحتاج إلى عناية خاصة في هذا المجال هو الجانب التركيبي؛ الذي يشكل العمود الفقري للكفاية النحوية والاتصالية.

وعلى الرغم من العناية المتزايدة بالتراكيب الإسنادية (مثل الجملة الاسمية، والفعلية)، إلَّا أنَّ التراكيب غير الإسنادية، بوصفها جزءًا أساسيًا من نسيج اللغة، لا تُحظى بالاهتمام الكافي في كثير من السلاسل التعليمية، ويُقصد بالتراكيب غير الإسنادية: البنى اللغوية التي لا تقوم على علاقة إسناد كاملة بين المسند والمسند إليه، مثل: شبه الجملة، والمركب الإضافي، والتراكيب الظرفية، والنداء، والتراكيب الوصفية المنفصلة.

وإزاء هذه الفجوة، جِئِء(أُتِيَ) بهذا البحث ليُسلط الضوء على هذا النوع من التراكيب، من خلال تحليل حضورها ووظيفتها في مناهج تعليم العربية للناطقين بغيرها، والكشف عن مدى كفاية تقديمها في المستويات التعليمية المختلفة، مع تقديم مقترحات تطويرية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف التناول المنهجي للتراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ وهو ما يؤدي إلى خلل في الكفاية اللغوية للمتعلمين، خاصة في الجوانب التي تتطلب فهم هذه التراكيب واستخدامها في السياقات الطبيعية. ويُطرح السؤال التالي:

ما مدى كفاية توافر التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم العربية للناطقين بغيرها من حيث الكم، والوظيفة، والتدرج؟.

أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث من خلال ما يأتي:

- يُسهم في سد فجوة بحثية تتعلق بدراسة نوع مهم من التراكيب قليل الوجود في التحليل المنهجي.
- يُفيد مُعدّي المناهج التعليمية في تطوير المحتوى اللغوي بما يلائم احتياجات المتعلمين.
- يُساعد المعلمين في فهم دور التراكيب غير الإسنادية في التواصل الفعّال.
- يُعزز البحث اللغوي التطبيقي في ميدان تعليم العربية بوصفها لغة ثانية.

أهداف البحث:

1. رصد أنواع التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم العربية.
2. تحليل مدى كفاية تقديم هذه التراكيب من حيث الكم والنوع.

3. تقويم مدى ملاءمة هذه التراكيب للوظائف اللغوية والتواصلية.

4. تقديم مقترحات تربوية لتطوير المحتوى النحوي في ضوء النتائج.

أسئلة البحث:

1. ما أنواع التراكيب غير الإسنادية الواردة في المناهج المختارة؟.

2. ما مدى كفاية تقديم هذه التراكيب كمًّا ونوعًا؟.

3. ما الوظائف اللغوية والدلالية التي تحققها تلك التراكيب في المناهج؟.

4. إلى أي مدى تُسهم هذه التراكيب في تنمية الكفاية التواصلية للدارس؟.

فروض البحث:

- توجد أنواع متعددة من التراكيب غير الإسنادية في المناهج المختارة، وتتنوع بين التراكيب الإضافية، والوصفية والظرفية وغيرها.
- تُعاني المناهج المختارة من قصور في تقديم التراكيب غير الإسنادية من حيث الكمّ والتنوع؛ بحيث لا تحقق التوازن المطلوب بين الأنماط المختلفة.
- تُسهم التراكيب غير الإسنادية الواردة في المناهج في أداء وظائف لغوية ودلالية محدودة، ولا تُوظَّف بشكل كافٍ لخدمة السياقات التواصلية المختلفة.
- إسهام التراكيب غير الإسنادية في تنمية الكفاية التواصلية للدارس ضعيف؛ نتيجة لعدم ربطها بالاستخدام الوظيفي في مواقف لغوية حقيقية.

الحدود المنهجية للبحث :

يعتمد البحث على :

1.المنهج الوصفي التحليلي.

2. تحليل المحتوى لثلاث سلاسل (العربية بين يديك ، الكتاب الأساسي ، العربية للناشئين).

مصطلحات إجرائية للبحث:

1. التراكيب غير الإسنادية :هي التراكيب التي لا تقوم على علاقة الإسناد بين مسند ومسند إليه، أي لا تتكون من مبتدأ، وخبر أو فعل وفاعل مثل: (الإضافة ، الوصف ، أو العطف).

2. الإسناد : هي العلاقة التي تقوم بين بين طرفين يسند فيه الحكم إلى شيء.

3. مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها : هي مجموعة الخبرات والمواد المنظمة التي تقدَّم إلى غير الناطقين بالعربية ؛ بهدف تمكينهم من اكتساب مهارات اللغة (الاستماع ، الكلام ، القراءة ، الكتابة).

4. الناطقون بغير العربية : هم الأفراد الذين لا تُعَدُّ اللغة الغربية لغتهم الأم ، ويتعلمونها لأغراض تعليمية أو دينية أو مهنية أو تواصلية .

5. التعليم : هو عملية منظمة تهدف إلى نقل المعرفة والخبرات والمهارات والقيم من المعلم إلى المتعلم ، باستخدام أساليب، ووسائل تربوية محددة ، بقصد إحداث تغيير مرغوب فيه.

الدراسات السابقة :

دراسة عبد الرحمن بن محمد الشهري ، (2018 م)." **بعنوان /تعليم التراكيب النحوية في كتب العربية للناطقين بغيرها :دراسة تحليلية".**

هدفت الدراسة إلى: تحليل كيفية عرض التراكيب النحوية في كتب تعليم العربية، و التمييز بين التراكيب الإسنادية، والتراكيب غير الإسنادية .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، كما استخدمت الدراسة أدوات بطاقة عرض أنماط التراكيب ، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أنَّها اكتشفت فجوة بين شرح القاعدة وبين التطبيق التواصلي، فغالباً ما تكون التدريبات آلية، كما أنَّها أوضحت وجود فجوة تعليمية؛ حيث يتم تناول النحو في وحدات منفصلة عن النصوص القرائية أو المهارات التعبيرية ؛ مِمَّا يودي إلى ضعف قدرة الطالب على توظيف النحو في إنتاجه اللغوي الحر.

دراسة أحمد بن علي الغامدي ،2020م. بعنوان: "**مشكلات تعلم التراكيب النحوية لدى دارسي العربية من غير الناطقين بها".**

هدفت الدراسة إلى تناول الصعوبات التي تواجه المتعلمين في فهم التراكيب غير الإسنادية مثل: الإضافة، والنعت، وشبه الجملة، استخدمت المنهج الوصفي ، ثم استخدمت أداة الاستبانة، وتحليل الأخطاء. ومن نتائج الدراسة أنَّ التراكيب غير الإسنادية تمثل صعوبة حقيقية للمتعلمين، وأنَّ المناهج التي تعتمد على سرد القواعد النحوية بمعزل عن النص السياقي تزيد من صعوبة التعلم؛ حيث يجد الدارس فجوة بين حفظ القاعدة وبين تطبيقها في التواصل اللغوي الحي .

دراسة محمد عبد الله الحربي، 2019م. بعنوان: "**فاعلية استخدام السياق في تعليم التراكيب اللغوية لغير الناطقين بالعربية".**

هدفت الدراسة إلى: قياس أثر العرض السياقي في تعلّم التراكيب، استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، ثم استخدمت الدراسة أداة بتقسيم الدارسين إلى مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية، ومن نتائج الدراسة أنَّ التراكيب غير الإسنادية تُفهم بشكل أفضل داخل سياق، وأنَّها تعزز الكفاية التواصلية والمهارية، كما أكدت على التحول من التلقين إلى التوظيف (يحول القاعدة من معلومة نحوية إلى أداة تواصل).

الفصل الأول: الإطار النظري : ويشتمل على ثلاثة محاور:

المحور الأول: مفهوم التركيب في اللغة العربية :

يُعَدُّ التركيب أحد أهم مفاهيم الدرس اللغوي؛ حيث يشير إلى الطريقة التي تنتظم بها الكلمات داخل نسق لغوي لتحقيق معنى معين، ويرى تمام حسان أنَّ التركيب لا يقتصر على الشكل النحوي؛ بل يشمل أيضًا العلاقات الدلالية التي تربط بين مكونات الجملة (حسان، 2006م، ص 52).

كما أنَّ التركيب في العربية يتميز بمرونة كبيرة، تتيح تنوعًا في الأساليب؛ وهو ما يزيد من أهمية تدريسه بصورة وظيفية، لا شكلية فقط.

أولًا: مفهوم التراكيب غير الإسنادية:

التراكيب غير الإسنادية هي وحدات لغوية تقوم على علاقات نحوية غير الإسناد، مثل :الإضافة، النعت، العطف، البدل، والجار والمجرور؛ فهي لا تحتوي على مسند ومسند إليه، ولا تخاطب الحكم أو الخبر، لكنها تُدخل في بناء الجملة لتكمل المعنى، أو لتوضح عناصره.

مثال للإضافة :كتابُ الطالبِ.

مثال للنعت :رجلٌ صالحٌ.

مثال للعطف :حضرت زيدٌ وعمرو.

مثال على الجار والمجرور: في المدرسةِ.

ويؤكد ابن هشام الأنصاري أنَّ التراكيب غير الإسنادية وحدات لغوية ناقصة المعنى بذاتها، لكنّها أساسية في بناء الجملة العربية (ابن هشام، 1985م ، ص45).

كما يُقصد بـ التراكيب غير الإسنادية: تلك البنى اللغوية التي لا تشتمل على علاقة إسناد مباشرة بين المسند والمسند إليه؛ أي لا تتضمن جملة فعلية، أو اسمية مكتملة الأركان، لكنها تُؤدي وظائف لغوية ودلالية متعددة في النصوص والخطاب.

وقد أشار تمام حسان (2004م، ص 88) إلى أنَّ التركيب في اللغة لا يُشترط فيه دائماً الإسناد؛ إذ توجد تراكيب تُؤدي دوراً دلالياً كاملاً دون أنْ تكون جملة كاملة، مثل شبه الجملة، أو المضاف والمضاف إليه.

ثانياً: الفرق بين التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية :

يقوم النظام النحوي العربي على ثنائية أساسية هي: الإسناد وغير الإسناد.

فالإسناد هو العلاقة التي تربط بين المسند والمسند إليه؛ وهو أساس الجملة.

أما التراكيب غير الإسنادية؛ فهي تلك التي لا تقوم على هذه العلاقة؛ بل تعتمد على علاقات أخرى مثل:

(التبعية ،الإضافة، والمصاحبة).

وتُعَدُّ هذه التراكيب أكثر شيوعًا في النصوص اليومية؛ مِمَّا يجعلها ذات أهمية كبيرة في تعليم اللغة (الراجحي، 2008م، ص 75).

ثالثاً: أنواع التراكيب غيرالإسنادية :

1. التركيب الإضافي:

يُعَدُّ من أكثر التراكيب انتشارًا، ويتكون من مضاف ومضاف إليه، ويُؤدي وظائف متعددة مثل:

التخصيص: كتابُ الطالبِ.

التملك: كتابُ محمدٍ.

ويمثل صعوبة للمتعلمين بسبب اختلافه عن لغاتهم الأم (عباس، 2014م ، ص 110).

2. التركيب الوصفي (النعت):

يُستخدم لتوضيح المنعوت أو تخصيصه، ويتبعه في:

الإعراب.

التعريف والتنكير.

العدد والجنس.

وهذا التوافق يمثل تحديًا للمتعلمين (الغلاييني، 2010م، ص 140).

3. التركيب العطفي:

يعتمد على الربط بين عنصرين أو أكثر باستخدام أدوات العطف، مثل: (الواو ، ثم ، أو)، وتكمن صعوبته في دلالات هذه الأدوات (حسان، 2006م، ص 102).

4. البدل:

هو تابع يوضِّح أو يفسِّر ما قبله، ويُعَدُّ من التراكيب الدقيقة التي تحتاج إلى تدريب مكثف (الراجحي، 2008م، ص 125).

5. شبه الجملة:

يشمل: (الجار والمجرور ،الظرف)، ويؤدي دورًا مهمًا في تحديد الزمان والمكان (عباس، 2014م، ص 155).

رابعاً :أهمية التراكيب غير الإسنادية في الكفاية اللغوية:

تُعَدُّ التراكيب غير الإسنادية من الظواهر النحوية البارزة في اللغة العربية؛ فهي تراكيب لا تقوم على علاقة إسناد بين مسند ومسند إليه؛ بل تعتمد على علاقات مثل الإضافة، والنعت، والعطف، والجار والمجرور، ورغم أنَّها لا تُكوّن جملة تامة المعنى بمفردها؛ فإنَّ التمكن منها يمثل ركيزة أساسية في الكفاية اللغوية؛ إذ تُمكّن المتعلم من فهم النصوص، وتحليلها، وإنتاج جمل صحيحة، ومتناسقة.

تشير الدراسات إلى أنَّ الكفاية اللغوية تشمل القدرة على الفهم والتحليل والتعبير، والتراكيب غير الإسنادية تؤدي دوراً محورياً في هذه العملية (عباس حسن،1980 م ، ص32).

أولاً: دور التراكيب غير الإسنادية في الكفاية اللغوية:

1. تعزيز القدرة على الفهم:

التمكن من التراكيب غير الإسنادية يساعد على تمييز علاقات النصوص ، وفهم البنية الداخلية للجملة، سواء كانت نصوصاً أدبية أو علمية، فمثلاً، عند قراءة :قرأتُ كتابَ الطالبِ الجديدِ في المكتبةِ، يستطيع القارئ تمييز العلاقة بين العناصر إضافة، نعت، جار ومجرور.

ويشير تمام حسان إلى أنَّ الكفاية اللغوية تعتمد على القدرة على تفسير التراكيب غير الإسنادية وفهم علاقاتها الدلالية (تمام حسان، 2006م، ص122).

2. تحسين التعبير اللغوي:

فهم التراكيب غير الإسنادية يمكّن المتعلم من تكوين جمل دقيقة ومرتبة؛ حيث يمكن ترتيب الكلمات بشكل متناسق وواضح، فمثلًا :رجلٌ صالحٌ في الحيِّ، يمكن إدراجها بسهولة في أي جملة أكبر؛ ما يُعزز وضوح التعبير.

وقد أشار فاضل السامرائي إلى أنَّ الإتقان في استخدام التراكيب غير الإسنادية يُسهم في إنتاج نصوص متماسكة وسليمة نحوياً (فاضل السامرائي،2000م ، ص55).

3. دعم القراءة والكتابة:

القدرة على التعرف على التراكيب غير الإسنادية تُعزز مهارات القراءة والفهم، وتدعم الكتابة من خلال معرفة كيفية دمج هذه التراكيب في جمل متكاملة.

ويشير إبراهيم أنيس إلى أنَّ الجمل غير الإسنادية تمثِّل عناصر أساسية في أي نص عربي، وفهمها ضروري للكفاية اللغوية (إبراهيم أنيس،1999م ، ص87).

4. تقوية التحليل النحوي والدلالي:

التمكن من التراكيب غير الإسنادية يمكِّن المتعلم من تحليل الجمل والعلاقات الداخلية بين عناصرها، وفهم كيفية الربط بين الإضافة، النعت، العطف، وحروف الجر؛ مِمَّا يُعزز القدرة على النقد اللغوي والتحليل النصي.

وقد أشار محمد عيد إلى أنَّ فهم التراكيب غير الإسنادية يُساعد على كشف العلاقات الدلالية الدقيقة بين عناصر الجملة، وهو مهارة ضرورية للمتعلم.

5. تعزيز القدرة على التواصل الفعّال:

الكفاية اللغوية تشمل القدرة على التواصل الفعّال، وفهم التراكيب غير الإسنادية يمكِّن المتعلم من:

إنتاج جمل صحيحة نحوياً ودلالياً.

صياغة جمل مترابطة.

فهم الرسائل المكتوبة والمنطوقة بدقة.

وهذا يجعل التراكيب غير الإسنادية عنصرًا محوريًا في الكفاية اللغوية؛ خصوصًا عند تعليم اللغة للناطقين بغيرها. يتضح أنَّ التراكيب غير الإسنادية تُمثل حجر الأساس في بناء الجملة العربية، وتُؤثر بشكل مباشر على الكفاية اللغوية؛ فهي تُعزز الفهم، وتحسن التعبير، وتدعم القراءة والكتابة، وتقوي التحليل النصي؛ مِمَّا يجعلها ضرورية لكل متعلم يسعى لإتقان اللغة العربية (محمد عيد2003م، ص66).

ثانياً :خصائص التراكيب غير الإسنادية في اللغة العربية:

تُعَدُّ التراكيب غير الإسنادية من الظواهر النحوية البارزة في اللغة العربية؛ إذ تقوم بدورٍ أساسي في بناء الجملة دون أنْ تعتمد على علاقة الإسناد التي تُشكّل جوهر الجملة العربية؛ فهي تراكيب لا تقوم على مسند ومسند إليه؛ بل تنبني على علاقات أخرى كالإضافة، والوصف، والعطف، والجر، وغيرها، وقد حُظيت هذه التراكيب باهتمام النحاة قديمًا وحديثًا لِمَا لها من أثرٍ في تحقيق الترابط النصي والدلالي داخل الجملة العربية.

أولًا :غياب العلاقة الإسنادية:

تتميّز التراكيب غير الإسنادية بكونها تخلو من علاقة الإسناد، فلا تقوم على ركني الجملة (المسند والمسند إليه) ؛ وهو ما يجعلها تختلف عن الجملة الاسمية، والفعلية.

فالجملة الاسمية مثل :(العلمُ نورٌ)، تقوم على إسناد الخبر إلى المبتدأ، وكذلك الجملة الفعلية مثل :(نجحَ الطالبُ) تقوم على إسناد الفعل إلى الفاعل، أمَّا في التراكيب غير الإسنادية مثل :(كتابُ الطالبِ، أو طالبٌ مجتهدٌ)، فلا يوجد إسناد خبري؛ بل علاقة إضافة، أو وصف فقط.

وقد أشار إلى ذلك عباس حسن بقوله إنَّ الإسناد هو نسبة حكم إلى شيء ، وما خلا ذلك فهو من قبيل التراكيب غير الإسنادية (عباس حسن،(1980م) النحو الوافي، ج1، ص32).

كما يؤكد ابن هشام الأنصاري أنَّ التركيب إذا خلا من الإسناد لا يُعَدُّ جملة، وإنَّما يُعَدُّ تركيبًا ناقصًا(ابن هشام،(1985) مغني اللبيب، ج1، ص45).

ثانياً :عدم الاكتمال الدلالي:

من أبرز خصائص هذه التراكيب أنَّها لا تُفيد معنى تامًا مستقلًا؛ بل تحتاج إلى سياق لتكتمل دلالتها،

فعند قولنا :في البيتِ، نجد أنَّ المعنى غير مكتمل؛ إذ ينتظر السامع تتمة الكلام، مثل : الولدُ في البيتِ، وكذلك : كتابُ الطالبِ لا يُفيد حكمًا؛ بل مجرد إضافة.

وقد بيّن تمام حسان أنَّ هذه التراكيب وحدات لغوية غير مكتفية بذاتها دلاليًا ؛ وأنَّها تعتمد على السياق لإتمام المعنى (تمام حسان،(2006م) اللغة العربية معناها ومبناها، ص122).

ثالثاً : قيامها على علاقات نحوية غير الإسناد:

تعتمد التراكيب غير الإسنادية على جملة من العلاقات النحوية، و من أبرزها:

1. الإضافة: مثل :كتابُ العلمِ ؛ وهي علاقة بين مضاف، ومضاف إليه تفيد التخصيص أو الملكية.

2. النعت الوصف: مثل :طالبٌ مجتهدٌ؛ حيث يتبع النعت المنعوت في الإعراب.

3. العطف: مثل: جاء زيدٌ وعمرو ؛حيث يتم الربط بين عنصرين بحرف عطف.

4.الجر الجار والمجرور: مثل :في المدرسةِ ؛ وهو تركيب لا يُفيد معنى تامًا إلا ضمن جملة.

وقد أشار عبد السلام هارون إلى أنَّ هذه العلاقات تمثل روابط تركيبية داخل الجملة، لا تُنشئ إسناداً ؛ بل تُكمل البنية (عبد السلام هارون،(1980م) تحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص28).

رابعاً :أداؤها وظائف جزئية داخل الجملة:

التراكيب غير الإسنادية لا تأتي غالبًا مستقلة؛ بل تؤدي وظائف نحوية داخل الجملة، مثل: مفعول به :قرأتُ كتابَ الطالبِ، أو خبر :الكتابُ في الحقيبةِ، أوحال :جاء الطالبُ مسرعاً، أونعت :رأيتُ رجلاً صالحاً ،وهذا يدل على أنَّها عناصر بنائية تدخل في تكوين الجملة الكبرى.

ويؤكد فاضل السامرائي أنَّ هذه التراكيب تُعَدُّ مكوّنات داخلية للجملة، تُؤدي وظائف نحوية مختلفة دون أنْ تكون جملًا مستقلة (فاضل السامرائي،(2000م) معاني النحو، ج1، ص 55).

خامساً : مرونة الموقع التركيبي:

تتسم التراكيب غير الإسنادية بمرونة كبيرة في مواقعها داخل الجملة؛ إذ يمكن أنْ تأتي:

في أول الجملة :كتابُ الطالبِ مفيدٌ.

في وسطها :اشتريتُ كتابَ الطالبِ الجديدَ.

في آخرها :هذا كتابٌ في النحوِ.

وهذه المرونة تمنح اللغة العربية قدرة على التنويع الأسلوبي.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أنَّ مرونة الترتيب من خصائص العربية، وتظهر بوضوح في التراكيب غير الإسنادية (إبراهيم أنيس، (1999م) من أسرار اللغة، ص87).

سادساً: كثرة الاستخدام في اللغة:

تُعَدُّ التراكيب غير الإسنادية من أكثر التراكيب شيوعًا؛ إذ لا تكاد تخلو جملة منها، سواء في الكلام العادي أو النصوص الأدبية أو العلمية.

فمثلًا: كتابُ الطالبِ الجديدُ مفيدٌ جدًا ، يحتوي على أكثر من تركيب غير إسنادي (إضافة + نعت) ،وقد بيّن رمضان عبد التواب أنَّ التراكيب غير الإسنادية تمثل نسبة كبيرة من البنية التركيبية في العربية(رمضان عبد التواب،(1985م) مدخل إلى علم اللغة، ص141).

سابعاً :اعتمادها على التبعية والربط:

تعتمد هذه التراكيب على:

التبعية :مثل النعت والبدل والتوكيد.

الربط :مثل العطف وحروف الجر.

وهذا يجعلها جزءًا من شبكة العلاقات داخل الجملة، وقد أوضح محمد عيد أنَّ التبعية من أهم مظاهر الترابط في التراكيب غير الإسنادية.

ثامناً : تنوع الأنماط التركيبية:

تتعدد صور التراكيب غير الإسنادية، ومن أبرزها:

التركيب الإضافي.

التركيب الوصفي.

التركيب العطفي.

التركيب الجار والمجرور.

التركيب العددي.

وهذا التنوع يعكس ثراء النظام النَّحوي العربي.

يتضح مِمَّا سبق أنَّ التراكيب غير الإسنادية تمثل عنصراً أساسياً في بناء الجملة العربية؛ إذ تقوم بوظائف نحوية ودلالية مهمة دون أنْ تعتمد على الإسناد؛ فهي تراكيب غير مكتملة دلالياً بمفردها، لكنها تُسهم في تحقيق التماسك النصي، وتمنح اللغة العربية مرونة وتنوعاً في التعبير. (محمد عيد، 2003م، النحو المصفى، ص66).

المحور الثاني : تعليم التراكيب في مناهج العربية للناطقين بغيرها:

أولاً : مفهوم المنهج:

المنهج هو نظام متكامل يشمل:

الأهداف.

المحتوى.

طرائق التدريس.

التقويم.

ولا يقتصر على الكتاب المدرسي فقط (طعيمة، 2004م، ص 30).

ثانياً: المبادئ اللغوية في تأليف المناهج: يراعي مؤلفو مناهج العربية للناطقين بغيرها عادةً:

- التدرج من البسيط إلى المعقد.

- التكامل بين المهارات اللغوية.

- الوظيفة التواصلية.

لكن كثيراً من السلاسل تركز على الجمل التامة (الإسنادية)، وتهمل التراكيب الجزئية التي تُستعمل بكثرة في التواصل الواقعي ،(فيرث، 2005م، ص 91).

ثالثاً: غياب أو ضعف التراكيب غير الإسنادية:

أظهرت دراسة أولية على سلسلة (العربية بين يديك) أنَّ تقديم التراكيب غير الإسنادية يتم في مراحل متقدمة جدًا، وغالباً دون تدريبات كافية على استخدامها العملي، (العيساوي، 2016م ، ص. 109).

كما لاحظّ المالكي (2010م ، ص 61) في دراسته لأسماء الأفعال، أنَّ اللغة تميل في بعض سياقاتها إلى الاختصار والاقتصاد، من خلال تراكيب غير إسنادية، تحقق الغرض دون إطناب.

رابعاً: أبرز الإشكالات التربوية في تقديم هذه التراكيب:

- قلة التمارين التي تُفعّل هذه التراكيب في مهارات مثل: الاستماع، التحدث، الفهم القرائي.
- عدم مراعاة التدرج بين المستويات؛ إذ تقدم بعض التراكيب فجأة دون تمهيد.
- الخلط بين التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية في التمارين؛ مِمَّا يربك المتعلم. ،(فيرث، 2005م، ص 91).

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل التراكيب غير الإسنادية في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، من خلال اعتماد أسلوب تحليل المحتوى؛ للكشف عن مدى حضور هذه التراكيب، وطبيعة عرضها، ومستوى توظيفها في الأنشطة التعليمية.

أولاً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة البحث؛ حيث يتيح وصف الظاهرة وتحليلها بصورة دقيقة، كما تم استخدام أداة تحليل المحتوى لرصد التراكيب غير الإسنادية في عينة من المناهج التعليمية.

وشملت عينة الدراسة مجموعة من المناهج الشائعة في تعليم العربية للناطقين بغيرها، مثل:

العربية بين يديك.

الكتاب الأساسي.

العربية للناشئين.

وتم تحليلها وفق معايير محددة، منها: نوع التركيب ،عدد مرات الورود ، طريقة العرض ، نوع الأنشطة.

ثانياً: تحليل التراكيب غير الإسنادية في المناهج:

جدول (1): تحليل التراكيب غيرالإسنادية في المناهج:

اسم المنهج	الوحدة	نوع التركيب	التكرار	طريقة العرض	نوع الأنشطة	الملاحظات
العربية بين يديك	3	الإضافة	12	مباشر	كتابي	وجود طاغٍ
العربية بين يديك	5	النعت	8	ضمني	محدود	متوسط
الكتاب الأساسي	4	العطف	6	مباشر	ضعيف	يحتاج تطوير
العربية للناشئين	2	البدل	2	ضعيف	شبه معدوم	قصور
العربية بين يديك	6	شبه الجملة	10	مباشر	تواصلي	جيد

تحليل الجدول (1):

يتضح من الجدول (1) أنَّ التراكيب غير الإسنادية لا تُحظى بدرجة متساوية من الاهتمام؛ حيث يبرز التركيب الإضافي بوصفه الأكثر وجوداً، وذكرًا، في حين يظهر البدل بشكل محدود جدًا، ويعكس ذلك توجهًا تقليديًا في اختيار المحتوى النحوي، ويركز على التراكيب الشائعة فقط.

كما يظهر أنَّ طريقة العرض تميل إلى الأسلوب المباشر؛ وهو ما قد يُضعف من قدرة المتعلم على استنتاج القاعدة بنفسه؛ وهو ما أشار إليه طعيمة في نقده لطرائق تدريس النحو (طعيمة، 2004م، ص 95).

ثالثاً: تحليل التراكيب حسب التكرار:

جدول (2): توزيع التراكيب غيرالإسنادية حسب التكرار:

نوع التركيب	التكرار الكلي	النسبة	مستوى الحضور
الإضافة	30	%40	مرتفع
النعت	20	%25	متوسط
العطف	15	%20	متوسط
البدل	5	%5	ضعيف
شبه الجملة	25	%35	مرتفع

تحليل الجدول (2)

يُبين جدول (2) أنَّ التركيب الإضافي يحتل المرتبة الأولى من حيث التكرار، ويليه شبه الجملة، في حين يأتي البدل في أدنى المراتب، ويعكس ذلك عدم التوازن في عرض التراكيب؛ وهو ما قد يؤدي إلى ضعف في اكتساب بعض البنى اللغوية.

كما أنَّ هذا التفاوت لا ينسجم مع أهمية هذه التراكيب في اللغة؛ حيث يؤكد (عباس) أنَّ جميع هذه التراكيب تُؤدي وظائف دلالية مهمة (عباس، 2014م، ص 110).

رابعاً: تحليل طريقة العرض:

جدول (3): أنماط عرض التراكيب غيرالإسنادية:

نوع العرض	الوصف	التقييم	ملاحظات
شرح القاعدة صراحة	مرتفع	صريح	مباشر
استخلاص من الأمثلة	متوسط	جيد	تواصلي
استخدام في سياق	ضعيف	يحتاج إلى تطوير	غير مباشر

تحليل الجدول (3):

يتضح من الجدول (3) أنَّ العرض المباشر هو الأكثر استخدامًا؛ وهو ما يعكس هيمنة المدخل البنيوي على حساب المدخل التواصلي، وتؤكد الدراسات الحديثة أنَّ التركيز على الاستخدام اللغوي في السياق هو الأكثر فاعلية في تعلم اللغة (Richards, 2006, p. 45).

خامساً: تحليل الأنشطة التعليمية:

جدول (4): تحليل الأنشطة المرتبطة بالتراكيب:

نوع النشاط	التكرار	الهدف	مستوى الفاعلية	المهارة	التقييم العام
تدريبي	مرتفع	ترسيخ القاعدة	متوسط	كتابي	تقليدي
شفوي	متوسط	تنمية التفاعل	متوسط	شفهي	مقبول
تواصلي	ضعيف	استخدام فعلي للغة	ضعيف	شفهي	يحتاج تطوير
تطبيقي	متوسط	توظيف التراكيب	جيد	كتابي	مناسب
تمثيل مواقف	ضعيف	محاكاة الواقع	ضعيف	شفهي	غير كافٍ

تحليل الجدول(4)

يظهر من الجدول (4) أنَّ الأنشطة الكتابية تهيمن على بقية الأنشطة، في حين يقل استخدام الأنشطة التواصلية، وهو ما يؤثر سلباً في تنمية الكفاية التواصلية لدى المتعلم، ويؤكد طعيمة أنَّ الإفراط في التدريبات الشكلية يَحِدُّ من فاعلية التعلم (طعيمة، 2004م، ص 102).

سادساً: مناقشة النتائج:

تشير نتائج التحليل إلى وجود خلل واضح في عرض التراكيب غير الإسنادية، يتمثل في:

- عدم التوازن في التوزيع.

- ضعف التدرج.
- قلة الأنشطة التواصلية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الشمري من ضعف في تدريس النحو لغير الناطقين بالعربية (الشمري، 2018م، ص 67).

خاتمة البحث:

تُعَدُّ التراكيب غير الإسنادية عنصرًا جوهريًا في بنية اللغة الطبيعية، ويُؤدي إغفالها إلى خلل في الكفاية التواصلية للدارس، ويوضح هذا البحث الحاجة إلى إعادة النظر في المحتوى النحوي للمناهج، بما يضمن توازنًا بين الشكل والمعنى، وبين الإسناد والتركيب.

نتائج البحث:

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. التراكيب غير الإسنادية وُجدت في مناهج تعليم العربية، لكنها ليست موضوعًا تعليميًا قائمًا بذاته، إنَّما تظهر غالبًا في النصوص والحوارات التعليمية، لكنها لا تُقدَّم ضمن أهداف واضحة، أو دروس مستقلة، وتغيب الشروح المتعلقة بوظيفتها النحوية والدلالية.
2. تُركَّز استعمال هذه التراكيب في السياقات المكانية والزمانية فقط ، وأكثر التراكيب ظهورًا كانت: في البيت، بعد الدرس، إلى السوق، عند الطبيب، ولم يُلاحظ استخدامها في تراكيب وصفية، انفعالية، أو تداولية.
3. لا تتوافر تدريبات مخصصة لهذه التراكيب في معظم المناهج محل الدراسة، وإذا ظهرت التراكيب؛ فإنَّها تأتي ضمن السياق العام دون تمارين تعزز فهمها أو استخدامها، وتغيب أنشطة الكتابة والتحدث التي تركز على هذه التراكيب.
4. التراكيب غير الإسنادية ظهرت بصورة عشوائية من حيث المستوى التعليمي، وبعض التراكيب تُقدَّم مبكرًا دون تدرج أو إعداد كافٍ، مثل: يا محمدَ ، وكتابُ الطالبِ ، وفي مستويات المبتدئين.
5. ضُعف التوظيف الوظيفي والتواصلي لهذه التراكيب، وغياب استخدامها في مهام وظيفية مثل: الوصف، تحديد الموقع، الإخبار، أو التأكيد، لا توجد استراتيجيات تربوية واضحة توظِّف هذه التراكيب ضمن المهارات الأربع.
6. إنَّ بعض المناهج تُغفل التراكيب غير الإسنادية أو تقدمها في مستويات متقدمة دون تمهيد كافٍ، ما يُحدث فجوة بين المحتوى اللغوي والمواقف الحياتية التي تحتاج فيها تلك التراكيب.
7. الحاجة إلى إعادة تصميم تدريبات تُفعّل هذه التراكيب في التواصل الشفهي، والكتابي، خاصة في المستويات المبتدئة والمتوسطة.

توصيات البحث:

1. إدراج التراكيب غير الإسنادية ضمن أهداف المحتوى النحوي للمناهج، و تصميم دروس خاصة بها بداية من المستويات الأولى، و توضيح وظائفها النحوية والدلالية.
2. توفير تدريبات متنوعة عليها في القراءة، والكتابة، والمحادثة ، وإنشاء تمارين خاصة باستخدام هذه التراكيب في مواقف حقيقية.
3. إعداد دليل تدريسي خاص بالتراكيب غير الإسنادية للمعلمين ، يتضمن تصنيفًا وظيفيًا ونحويًا للتراكيب.
4. تطوير المحتوى بما يُمكِّن المتعلم من توظيف هذه التراكيب تواصليًا: بإدخال التمثيل والحوارات الواقعية ، وربطها بالمواقف الحياتية اليومية.
5. دعوة الباحثين إلى إجراء دراسات أعمق في هذا المجال ، ودراسة أثر إدراج هذه التراكيب في تنمية الكفاية اللغوية، وتحليلها ضمن مهارات محددة مثل الفهم القرائي أو الإنتاج الشفهي.

المراجع العربية :

1. إبراهيم أنيس،(1999م) ،من أسرار اللغة، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية.
2. ابن هشام الأنصاري، (1985م) ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دمشق :دار الفكر،.1985
3. تمام حسان،(2006م) ، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة :عالم الكتب، ط.5
4. حسان، تمام (2004م) ، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب .
5. الراجحي، عبده ، (2008م) ، التطبيق النحوي ، دار النشر:دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
6. رمضان عبد التواب (1997م)، المدخل إلى علم اللغة القاهرة ، مكتبة الخانجي ط3.
7. الشمري، محمد، (2018م) ، تدريس النحو ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
8. صولة، ع (مترجم) (2005م) ، اللغة والسياق لفيرث، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
9. طعيمة، رشدي، (2004م) ، تعليم العربية لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي ، القاهرة .
10. عباس حسن،(2014م) النحو الوافي، القاهرة :دار المعارف، ط4.
11. عبد السلام هارون (1980م) تحقيق، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة :دار التراث.
12. العيساوي، ع ، (2016م) ، أسس تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، عمان: دار الفكر.
13. الغلاييني، مصطفى، (2010م) ، جامع الدروس العربية ، دار النشر : المكتبة العصرية بيروت.
14. فاضل السامرائي،(2000م) معاني النحو، عمّان :دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.
15. المالكي، م (2010م) ، اسم فعل الأمر في القرآن الكريم: دراسة تركيبية دلالية، مجلة جامعة أم القرى.
16. محمد عيد، النحو المصفى القاهرة :مكتبة الشباب.
17. المراجع الأجنبية:
18. 1.Richards, J. (2006). Communicative Language Teaching Today .

Gezira Journal of Educational Sciences and Humanities
ISSN Linking: 1858-5477
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjesh/

University EFL Students' Awareness of Negation as a Politeness Strategy in Requests (A Case Study of the Faculty of Education – Hantoub, University of Gezira, Sudan(2026)

Mona Elsayed Abd-Alwahhab Mohammad[1]

Musa Adam Mohammad Abu Zurga[2]

1. Assistant professor, Department of English, Faculty of Education-Hantoub, University of Gezira
monaabdalwahhab@gmail.com

2. Associate Professor, Department of English, Faculty of Education-Hantoub, University of Gezira
l: Musa595379@gmail.com

INFORMATION:
7/06/2026
Submission:
1/07/2026
Accepted:
27/07/2026
Publication:

Abstract

Politeness is one of the communicative aspects of language. Various strategies can be used for demonstrating politeness in interpersonal interactions. One of the key linguistic strategies of politeness is negation. Due to the fact that negation can effectively serve politeness in requests, this research paper aimed at investigating university EFL students' awareness of negation as a politeness strategy in requests. The study followed the descriptive analytical method. The population included (54) students majoring in English, Batch (44), semester (6), Faculty of Education – Hantoub, University of Gezira, Sudan: (25) students out of (54) were chosen randomly as a sample of the study. A situation-based MCQ test was designed as a tool of data collection. The test was composed of (5) different everyday situations, each of which was accompanied with four responses representing requests with varying degrees of politeness: a polite request structured in a negative form (the required response) and three options structured in affirmative patterns of polite requests (demonstrating lesser degree of politeness). The students were required to identify the most polite response in each situation. The data was analyzed manually and then displayed in tables for discussion. The results obtained make it clear that more than (90%)of the respondents were unaware of the role of negation in forming polite requests. This research paper, therefore, recommends the necessity of raising university EFL students' awareness of the role of negation as a politeness strategy in requests through the inclusion of lessons designed for this purpose in university

KEYWORDS: **politeness, requests, illocutionary acts, negation**

1.0 Introduction:

Politeness is an essential area of language learning. This resides in the fact that it is one of the language-in-use aspects. Different linguistic strategies can be used for conveying politeness, among which is negation. Based on the researchers' observations, there is a lack of awareness of negation as a politeness strategy in requests among university EFL students. This is due to the absence of that essential aspect in university EFL courses. This paper, therefore, is intended to find out the extent to which university EFL students are aware of the use of negation as a strategy for forming polite requests.

1.1 Background

In general, politeness is associated with the two forms of behavior, i.e. linguistic and non-linguistic behavior. From a linguistic point of view, politeness involves issues concerning the formation of polite linguistic forms and those about politeness principles which account for the social determinants underlying the language use in a particular setting (Eelen(2014:1)). Politeness strategies are, in fact, essential in facilitating smooth and respectful communication, particularly in speech acts involving imposition such as requests. One of the politeness strategies is mitigating the imposition of an expression. This strategy can be employed through expressions implying indirectness. As Leech(2014:11) demonstrates, negative politeness(in contrast to positive politeness) is exemplified through indirectness, and in this sense polite requests can be formulated. Negation has, therefore, an obvious role in forming polite requests due to its indirectness component. This point is emphasized by Ivenz et al.(2021:38) who state that *'Won't you come tomorrow?'* is more polite than *'Will you come tomorrow?'*.

1.2 Concept of Politeness

politeness can be approached from different perspectives which are centered around interpersonal interaction. To start with, politeness is a universal aspect of human interaction(Brown et al.(1978:xiii)), (Leech(2014:13)) and House (1998:54). According to Xie (2021:5), the concept can be approached in different terms and hence different types of politeness can be observed such as emotional politeness which arises out when emotion underlies one's politeness behavior; and social politeness which approaches the term in terms of human physical movement. Sachiko(2001:xii), furthermore, introduces linguistic politeness which is employed to establish 'smooth communication'. In its general sense, politeness can, therefore, be viewed as a sociocultural phenomenon associated with human communicative behavior (House(1998:54)).

As an interpersonal communication tool, House(1998:54) states that politeness is employed for performing the social or interpersonal function of language with politeness. This is further explained by Sifianou et al.(2001:3) who introduce the concept as a way of avoiding conflict in interactions. Pearce(2012:143), moreover, argues that politeness is the manifestation of *'...good manners or etiquette'*. A further explanation is provided by Eelen(2014:3) who views it as *'proper behavior'* and therefore politeness can be approached in terms of both linguistic and non-linguistic behavior.

1.3 Politeness from a Pragmatic Perspective

linguistic politeness belongs to pragmatics due to the fact that it is a context-based aspect of language: it is associated with language in use. It is worth noting that the classification of linguistic politeness under pragmatics is traced back to Lakoff(1973:296) who introduces it as an aspect of language in use (cited in Sachiko(2001:xi)). Diani(2015:6) also views politeness as a key topic in pragmatics. To Brown et al.(1978:47), politeness reflects a universal aspect of the social world. As Watts et al.(2008:10) demonstrate, linguistic politeness is associated with the manifestation of politeness in language use. The functional aspect of politeness is, hence, a main wide-open window to language-in-use examples(Rasmussen(2010:47)). Watts et al.(2008:11) justify this view explaining that politeness arises out of instances of social interaction: the manifestation of politeness depends on the nature of social interaction. In other words, politeness takes place during interpersonal interactions(Bargiela-Chiappini(2011:ix)). For instance, saying something polite in an inappropriate situation can be perceived as irony. It is, hence, the contextuality on which the manifestation of politeness depends. Jenny et al.(2008:22), furthermore, point out that politeness *'…is not a static logical concept, but a dynamic interpersonal activity'* in that it can be tackled in functional interactional terms. Accordingly, politeness is *'…a dynamic component of all speech acts'*(Rasmussen(2010:47)).

1.3.1 Pragmalinguistic Politeness vs Sociopragmatic Politeness

Pragmalinguistic politeness and sociopragmatic politeness represent the two components of politeness in use. It is, hence, essential for deeper understanding of 'politeness' to tackle the two components.

Linguistic politeness is the umbrella under which different issues of language in use are studied. These issues, according to Eelen(2014:1), are associated with the politeness principles underlying communication and the use of polite linguistic constructions. This is advocated by Watts(2008:58) who argues that linguistic politeness is a universal of language use in that it is demonstrated in every culture according to its linguistic system: it involves the study of linguistic-related expressions and the principles of socio-cultural context governing the use of the linguistic system. Leech(2014:13), moreover, makes a contrast between the two politeness components illustrating that pragma linguistic politeness is viewed as a linguistic strategy and hence it is studied in terms of how politeness is expressed linguistically whereas sociopragmatic politeness is concerned with the social determinants of politeness. Accordingly, alternative terms are provided for the two types of politeness: 'context-free politeness' and 'context-sensitive politeness', respectively(Leech(2014:12)).

1.3.2 Approaches to politeness

Different approaches to politeness are introduced aiming to understand the mechanism of the concept in interpersonal interaction. These approaches as House(1998:55) claims, explore the concept in one of two main ways, i.e. in terms of principles and maxims or as the management of face.

1.3.2.1 Grice's Cooperative Principle Approach

As the name suggests, the name of the principle reveals that the cooperation of both the speaker(coding participation) and addressee(decoding participation) is required in interpersonal interaction. The study of linguistic politeness was triggered by Grice (1975:45) cited in Watts et al.(2008:3). In his work, Grice(1975:45) cited in Trosborg(1995:24) introduces the maxims required in conversational exchanges and hence which underlie the cooperative principle: the maxims of quantity, quality, relation and manner. This

cooperational element, as Gomez et al.(2022:6) demonstrate, is very blatant in situations involving indirect speech acts where the speaker intends to be polite and the addressee in his/her turn gets the intended meaning(illocutionary act) from the conventional meaning of the utterance: '*Can you pass the salt?'*, for example, is most often understood as *'Pass the salt'*.

1.3.2.2 Lakoff's Politeness Approach

Lakoff's work(1973:296) cited in Watts et al.(2008:5)is considered the first to tackle politeness from the conversational-maxim point of view. It is worth noting that, Grice's Cooperative Principle(1975:45) represents the foundation on which Lakoff's approach(1973:296) is built. This is advocated by Gomez et al.(2022:6) who state that Lakoff's theory(1973:297-298) adopts two politeness rules, namely, 'be polite' and 'be 'clear'(the latter is originally Grice's maxim(1975:45)) which represent what he calls 'pragmatic competence': the maxim 'be polite' is subdivided into the three rules of politeness 'do not impose', 'give options' and ' make the other feel good, be friendly'.

1.3.2.3 Leech's Politeness Principle Approach

The politeness approach introduced by Leech(1983:81) is a more developed form of Grice's Cooperative Principle(1975:45). Brown et al.(1978:4) point out that Leech(1983:81) adds more maxims(e.g. tact and generosity) to Grice's Cooperative Principle. Trosborg(1995:24), therefore, state that Leech's work develops Gricean Cooperative Principle by making it more effective for capturing language- in -use aspects in that he adds the politeness principle which is composed of six sub-maxims: tact, generosity, approbation, modesty, agreement and sympathy. It is worth noting that the tact maxim, as Ivenz et al's examples(2021:38) demonstrate, can be effectively expressed through the indirectness aspect of negation' because it mitigates the imposition put on the addressee:

'Won't you come tomorrow?' is more polite than '*Will you come tomorrow?'*

1.3.2.4 Brown and Levinson's Face-Saving Approach

This theory introduces politeness as the means of maintaining one's self-esteem in interpersonal communication. Marquez- Reiter(2000:11) claims that the first use of Politeness as a linguistic theory is traced back to Brown et al.(1978:xiii). According to Huang(2012:113), Brown et al's theory is the most influential approach to politeness. The basic components of face-saving politeness theory are illustrated by Marquez-Reiter(2000:12) who explains that it is based on both Goffman's concept of 'face'(1967:12) which indicates one's self- image manifested in the interaction and rationality which indicates that every interactant utilizes means which serve his/her goals of interaction.

Goffman's concept of face(1967:12) is developed from the expression 'to lose face' which implies 'being embarrassed or humiliated'(Zambrano-Paff(2021:127)). Brown et al.(1978:2) elaborate further on the term which indicates an 'individual's self-esteem' making it of two types depending on the interactants' wants: the positive face which indicates the desire of being liked and appreciated, whereas the negative face indicates the desire of not being imposed upon'. According to Brown et al. (1978) cited in Marquez-Reiter(2000:12) there are speech acts which make these two types of faces at risk and ,therefore, they are referred to as face-threatening acts (FTAs). Here, the task of 'rationality', the second component of face-saving view, comes into action. As Brown et al**.** (1978:2) illustrate, there are three strategies for saving face when performing speech

acts; that is, positive politeness('expression of solidarity'), negative politeness(expressions giving freedom to the addressee to perform an action) and 'off-record politeness(implying vagueness). It is worth noting, that the indirectness aspect manifested in negative politeness differs from that in off- record politeness in that it involves only the linguistic form; it is conventional indirectness. As Marquez-Reiter(2000:14) demonstrates, the illocutionary force of off- record politeness, also referred to as 'non-conventional indirectness' or 'hints' *'…is ambiguous, i.e. a hint and its interpretation is left to the addressee''.*

1.4 Polite Requests:

Polite requests are a type of directive speech acts. However, unlike commands, they employ softening language strategies which demonstrate respectfulness.

1.4.1 Requests as Speech Acts

As the term suggests, speech acts are actions performed through utterances. This is paraphrased in Maitra et al's definition(2025:316) that a speech act is an action performed by producing an utterance in a particular context. Moxam et al.(2026:163) also emphasize the fact that speech acts are actions performed via utterances. To Searle(1969:17), studying language without tackling speech acts is an 'incomplete' study. This is due to the fact that speech acts are *'…the basic ingredients of pragmatics'* (Rassmussen(2010:46)). All utterances are, hence, considered speech acts(Austin(1962:91)) cited in (Rassmussen(2010:46)).

The term 'speech act' is first introduced by Austin (1962:91) who highlights the fact that utterances are produced 'to do things'(as cited in Moxam et al.(2026:162)). To Moxam et al.(2026:163), Austin's categorization of speech acts(1962:101) represents a three-graded components of an utterance: locution which represents the literal meaning of an utterance; illocution which expresses the intention underlying the utterance; and perlocution which demonstrates the effect of an utterance on the hearer. As Searle et al.(1980:vii) demonstrate, the theory of speech acts is based on the assumption that the minimal unit of human communication is the performance of certain kinds of acts. Austin's categories(1969:101) are then put into more detailed categories in Searle's five-element categorization(1969:69) as cited in Moxam et al.(2026:163-164)):

(a) Assertive speech acts whereby the speaker commits to the truth of what s/he says, e.g. statements of facts.
(b) Directive speech acts whose function is to make the addressee take an action, e.g. requests.
(c) Commissive speech acts which commit the speaker to a future action, e.g. promises.
(d) Expressive speech acts used by the speaker when expressing attitudes and emotions, e.g. greetings.
(e) Declarations which cause things to happen, e.g. pronouncing a couple husband and wife.

1.4.2 Direct Vs Indirect Requests

Requests are described as direct or indirect in terms of weather the intended message is directly expressed. This point is explained by Searle et al.(1980:vii) who distinguish direct speech acts from indirect ones showing that unlike indirect speech acts, direct ones express directly the intended meaning of the speaker, i.e. the intended meaning is expressed through the literal meaning of the utterance. This distinction is advocated by Ruytenbeek(2021:1) who states that direct requests demonstrate an obvious relationship between the intended

message and the linguistic construction; indirect requests imply different interpretations and hence the setting is the determinant of the intended message:

'Come tomorrow, John!' (a direct request)

'It's cold in here.' (an indirect request when meaning *'close the window'* (the structure manifests a statement about the weather).

Ruytenbeek (2021:2) attributes the pervasiveness of indirect speech acts in communication to their essential role in expressing politeness. Sifianou (1999:113) also stresses the importance of indirect speech acts demonstrating that the indirectness aspect they imply makes it possible for the speaker to be distant from the 'unfavourable *message'* and, moreover, they mitigate the imposition put on the addressee. To Holtgraves(2008:45), conventional indirect expressions are the most commonly used negative politeness strategy. It is worth noting that Sifianou (1999:110) highlights the fact that although indirectness is closely connected with politeness, it does not necessarily indicate a polite aspect: it can be a manifestation of irony, for example, when it is used inappropriately. Ruytenbeek (2021:142-143) advocates the point adding that direct forms such as imperatives do not necessarily indicate impoliteness in that they can be accepted in situations as in emergencies. It is, therefore, the context which determines the polite aspect of indirectness.

1.5 Concept of Negation

Negation is a linguistic universal through which different language functions are performed. According to Bond (2023:516), negation is one of the basic aspects of human language. Horn(2010:1) illustrates the importance of negation in communication showing that it is *'...a sine qua non of every human language'* in that it serves as a means of conveying different messages such as irony, denial and contradiction. Accordingly, Blanco et al.(2012:106) assume that negation interacts with other linguistic phenomena. Deprez et al. (2020:1) also advocate the important role of negation in speech showing that the concept reflects how different language aspects interact together to convey various language functions such as denial, rejection, refusal and correction – the thing which provides a direct insight into how humans use language.

1.6 Illocutionary Acts Performed through Negation

Negation can be used to convey different meanings and the illocutionary act of an utterance is the basic determinant of the intended meaning. As Huang(2012:147) demonstrates, one of the main aspects which contribute to the well-understanding of a negative construction is identifying its illocutionary act: an illocutionary act (also called illocutionary force or illocutionary point) of an expression is the type of function which is intended to be fulfilled through the expression. It is worth mentioning that the pragmatic role of negation is highlighted by Lukyanenko et al.(2025:2) who explain that negation can be thought of as a way of expressing different illocutionary acts such as rejection. In this respect, Cowan (2008:88) illustrates two uses of negation: making assertions as in *'I won't be able to make the next meeting'* and refusals as in *'Would you like another cup of tea? No, thank you.'*. An example of indirect refusal is introduced by Leech(2014:167):

A: *'Could you break down the profit of the FT Group between Les Echoaa and the FT in the UK?'*

B: *'I don't think we normally do that.'*

Negative constructions can also be utilized as a polite way for asking for information(Downing et al.(2002:183)):

'Bill hasn't said anything about the weekend?'

'You don't know anyone in the Defense Ministry…?'

Ripley (2010:47), moreover, states that denial is closely connected with negation, e.g. *'The accused was not in Berlin'*. An interesting use of 'not' is exemplified in exclamative sentences structured in interrogative patterns for conveying affirmative meaning. This use is illustrated in Quirk et al's (1985 :804) example *'Isn't Christine Clever!'*. Quirk et al. (1985 :805), furthermore, illustrate that the structure 'Why don't you…?' as in 'Why don't you take an aspirin?' can express a piece of advice or a suggestion. It is worth noting that,

Leech (2014:138) argues that the tactful structure' Why don't you…?' is not only used for expressing suggestions and advice, but also for offering things:

'Why don't you just sit down and relax?' (a suggestion or a piece of advice)

'Why don't you let me pay the tip?' (an offer)

Negation can also be used in polite requests, e.g. *'Can't I have another drink?* ((Leech (2014:155)). Another interesting use of negation is called metalinguistic negation. Crystal(2011:303) shows that this type of negation is formed when 'not' is not concerned with the non-truth value of the construction. According to Blanco et al. (2012:107), metalinguistic negation is widely used in speech(; not often used in writing) for reformulating statements: in '*Max hasn't got four children: he's got five'* negation is used for correction. Another example of metalinguistic negation is *'This is not a car. This is a Rolls-Royce'* where negation is not used to indicate that the object is not a car but to show the inappropriateness of calling it simply a car(Penka(2016:305)). More examples are *'I don't hate you, I detest you'* and *'Chris didn't manage to solve some of the problems – he managed to solve all of them'*((Moeschler(2020:43)). As regards the use of negation in polite criticism, *'That was a stupid thing to do'* can be rephrased in the polite patterns *'That wasn't a clever thing to do'*, *'That wasn't a very clever thing to do'* and *'That wasn't the cleverest thing to do'*((Leech(2014:193)).

1.7 Role of Negation in Forming Polite Requests

The power of negation in requests resides in the fact that it lessens their directness and hence it mitigates the imposition put upon the addressee. According to Brown et al. (1978:2), two strategies of negative politeness are exemplified in expressions demonstrating indirectness and negative expectations. these two features can, obviously, be demonstrated through negation. Notably, Leech(2014:155)) shows that negation is widely used in polite requests. Carter et al.(2011:219), in their turn, attribute the wide use of negation in face-to-face interaction to its indirectness feature. Moreover, Downing et al.(2002:182) indicate that negative questions imply negative expectations which serves an opportunity for the addressee to reply with 'No' without being embarrassed.

1.8 Polite Request Constructions Formed through Negation

For forming polite requests, different grammatical constructions are used including negative modals in interrogative structures; and negative declarative sentences with interrogative meaning, e.g.:

'Couldn't you bring it tomorrow?' ((Chejnova(2015:38))
'*You won't sit down for a moment?'* ((Downing et al.(2002:183))

In addition, Blum-Kulka et al.(1989:286) cited in Savic (2014:45) argue that the negation of the preparatory condition can be employed to soften orders as in *'You couldn't give me a lift, could you?'* and *'Shouldn't you perhaps tidy up the kitchen?'*. Leech(2014:167), furthermore, advocates that the construction 'negative statement + positive tag question' emphasizes negative expectations and hence 'negative statements as requests rarely occur with non-past modals such as 'can' or 'will' because of the clash between the more polite negation with the less polite non-hypothetical verbs':

'I don't suppose you could be persuaded to come up by train for a night or two, could you?'

Another negated construction which can be used in polite requests is 'You don't suppose…' (Downing et al.(2002:183)):

'You don't suppose I could borrow your lawn-mower?' (a request for a service to be done).
'You don't suppose anything has happened to him?' (a request for information or reassurance on the part of the hearer).

2.0 Methodology

The study followed the descriptive analytical method. An MCQ test was designed and used as a tool of data collection. It consisted of five everyday situations each of which was followed by four options representing different polite-request constructions: three affirmative structures and only one negative construction representing the appropriate response. The students were requested to choose the most polite request structure, i.e. the negative structure. The population included students in the sixth semester, Batch(44), Department of English, Faculty of Education-Hantoub, University of Gezira. Twenty-five students were randomly chosen as a sample of the study from among(54) students. The results obtained were analyzed manually in percentage and then displayed in tables.

3.0 Results and Discussion

This section is concerned with the analysis and discussion of the results of the test.

Table (3.1): Students' Responses to Polite Requests in Situation One

option	frequency	percentage
(a) Could you help me with putting this box in the car?	1	4%
(b) Couldn't you help me with putting this box in the car?	2	8%
(c) Would you help me with putting this box in the car?	1	4%
(d) Excuse me. Could you help me with putting this box in the car, please?	21	84%
Total	**25**	**100%**

Table (3.1) shows that only (8%) of the students selected the most polite response; that is, option (b). The majority of the responses(92%), however, were centered around the affirmative structures in spite of being of lesser degree of politeness in relation to option(b).

Table (3.2): Students' Responses to Polite Requests in Situation Two

Option	Frequency	Percentage
(a)You wouldn't stop your child from running around, would you?	2	8%
(b) Would you please stop your child from running around?	20	80%
(c) You would stop your child from running around, wouldn't you?	-	-
(d) Could you stop your child from running around?	3	12%
Total	**25**	**100%**

As it is demonstrated in table (3.2), only a minority of the students (8%) recognized the most polite response, i.e. option (a), whereas the majority(92%) selected options implying a lesser degree of politeness contrasted with option (a); the options are affirmative structures. None of the responses was given to the option 'affirmative statement + negative tag'; i.e. option (c).

Table (3.3): Students' Responses to Polite Requests in Situation Three

Option	**Frequency**	**Percentage**
(a) You don't suppose I could take tomorrow off?	1	4%
(b) Excuse me. Would you mind if I took tomorrow off?	14	56%
(c) Would you mind if I took tomorrow off?	7	28%
(d) Would it be possible to take tomorrow off?	3	12%
Total	**25**	**100%**

According to table(3.3), only (4%) of the responses were given to the most polite option which is option (a). This illustrates that most of the responses(96%) were given to the three affirmative structures which indicate a lesser degree of politeness contrasted with the option with negation, option(a).

Table (3.4): Students' Responses to Polite Requests in Situation Four

Option	**Frequency**	**Percentage**
(a) Would you mind if I borrowed your phone?	8	32%
(b) Would you mind borrowing your phone?	10	40%
(c) Would it be possible to borrow your phone?	6	24%
(d) Wouldn't it be possible to borrow your phone?	1	4%
Total	**25**	**100%**

Table (3.4) makes it clear that only(4%) of the students recognized option(d) as the most polite request. The majority(96%), however, selected affirmative responses which are of lesser degree of politeness contrasted with the option with negation, option(d).

Table (3.5): Students' Responses to Polite Requests in Situation Five

Option	Frequency	Percentage
(a) Where can I find pasta, please?	4	16%
(b) Will you tell me where I can find pasta?	6	24%
(c) Won't you tell me where pasta is?	1	4%
(d) Excuse me. Do you know where pasta is?	14	56%
Total	**25**	**100%**

Taking table (3.5) into consideration, it is obvious that only(4%) of the responses were given to option(c) which represents the most polite request in relation to the other three options. This indicates that (96%) of the responses were given to the affirmative options which imply a lesser degree of politeness.

Table (3.6): A Refined Summary of Students' Responses to Most Polite Requests in the Five Situations

Situation No.	Frequency	Percentage
1	2	8%
2	2	8%
3	1	4%
4	1	4%
5	1	4%

Table (3.6) summarizes the percentage of the students' responses to the option showing the most polite request in each of the five situations. According to the table, the responses in each situation represent a small minority(less than 10%) of the participants demonstrating awareness of negation as a politeness strategy in requests. In other words, more than (90%) of the participants demonstrated unawareness of the role of negation in forming polite requests.

4.0 Conclusion and Recommendations

This research paper is an attempt to demonstrate the extent to which university EFL students are aware of negation as a strategy for forming polite requests. A five-everyday-situation test was designed to serve the purpose of the study. It was administered to (25) students majoring in English. They were randomly chosen from among(54) students who were in the sixth semester, Batch(44), Faculty of Education- Hantoub, University of Gezira. Relying on the results of the test, more than (90%) of the respondents were unaware of negation as a politeness strategy in requests(table(3.6)). This is indicated by the responses of the students in each situation. Most of the responses in each situation were centered around affirmative constructions in spite of being of lesser degree of politeness contrasted with the negative-construction option which represents the most polite request. In each of situations one and two, for instance, only(8%) of the students could recognize the most polite request, that is, a negative question and a negative statement with a positive tag (table(3.1) and table(3.2), respectively); accordingly, in each situation,(92%) of the students selected the less polite options; i.e, affirmative clauses. Only(4%) of the students, moreover, were aware that the negative options are of higher degree of politeness compared with the affirmative ones in each of situations three, four and five(tables(3.3), (3.4) and(3.5), respectively); therefore, (96%) of the students demonstrated unawareness of the role of negation in the field of polite requests. This research paper, accordingly, recommends the necessity of raising university EFL students' awareness of negation as a strategy of forming polite requests. This can be achieved through including lessons tackling this area in university EFL syllabuses.

REFERENCES:

1. Aijmer, K; Ruhlemann, C(eds) (2015). Corpus Pragmatics: A Handbook. CUP
2. Article:' Politeness' by Diani, G
3. Austin, J.(1962). How to Do Things with Words. Oxford. OUP.
4. Blum- Kulka, s; House, J; Kasper, G(1989). Cross-Cultural Pragmatics: Requests and Apologies. Norwood, NJ: Ablex
5. Brown, P; Levinson, S(1978). Politeness: Some Universals in Language Usage. CUP.
6. Carter, R; McCarthy; Mark, G; O'keeffe, A(2011).English Grammar Today. CUP. Cambridge.
7. Chejnova, P(2015). How to Ask a Professor: Politeness in CZECH a Cademic Culture. Karolinum Press. Charles University in Prague
8. Cole, P; Morgan, J(eds). (1975). Syntax and Semantics: Speech Acts 3. Vol.3. Academic Press.
9. Article: 'Logic and Conversation' by Grice, H
10. Cowan, R.(2008). The Teacher's Grammar of English. CUP
11. Crystal, D(2011). A Dictionary of Linguistics and Phonetics. Wiley Blackwell.
12. Dalrymple, M (ed) (2023). Handbook of Lexical Functional Grammar. Language Science Press. Berlin. Article: 'Negation' by Bond, O
13. Denecke, C; McCarthy, P; Lamkin, T. (eds) (2012). Cross-Disciplinary Advances in Applied Natural Language Processing: Issues and Approaches. Information Science Reference. USA
14. Article: 'Some Issues on Capturing the Meaning of Negated Statements' by Blanko, E & Moldovan, D
15. Deprez ,V; Espinal, M (eds) (2020). The Oxford Handbook of Negation. OUP. UK.
16. Article: 'Negation in Language and Beyond' by the editors
17. Article: 'Incorporated Negation' by Moeschler, J
18. Downing, A; Locke, P(2002). A University Course in English Grammar. Routledge. London
19. Eelen G(2014). A Critique of Politeness Theory. Volume1. Routledge. USA.
20. Goffman.E(1967). Interaction Ritual: Essays on Face-to-Face Behavior. Pantheon Books. New York.
21. Gomez, L; Berger, L(eds) (2022). Politeness in Ancient Greek and Latin. CUP. UK.
22. Article: 'Introduction' by the editors
23. Hickey, L(ed)(1998). The Pragmatics of Translation. Multilingual Matters Ltd.
24. Article: 'Politeness and Translation' by House, J
25. Holtgraves, T(2008). Language as Social Interaction: Social Psychology and Language Use. Tylor & Francis e-Library
26. Horn, L(ed).(2010). The Expression of Negation. Walter de Gruyter. Berlin/New York
27. Article: 'Introduction' by the editor
28. Article: 'Denial' by Ripley, D.
29. Huang, Y.(2012). The Oxford Dictionary of Pragmatics. OUP. UK.
30. Ivenz, P; Reid, E(2021). Pragmatic Linguistics and Sociolinguistics: Culture vs Speech. Cambridge Scholars Publishing. UK
31. Jespersen, O(1917). Negation in English and other Languages. Kobenhavn.
32. Kadar, D; Mills, S(eds).(2011). Politness in East Asia. CUP. New York

33. Article: ‘Foreword’ by Bargiela - Chiappini, F
34. Lakoff, R.(1973). The Logic of Politeness: Minding your P’s and Q’s. Papers from the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society. Chicago Linguistic Society. Chicago.
35. Leech, G.(2014). The Pragmatics of Politeness. OUP
36. Leech, G(1983). Principles of Pragmatics. Longman. London & New York
37. Lukyanenko, C; Blanchette, F(eds) (2025). Perspectives on Negation: Views from across the Language Sciences. Walter de Gruyter GMBH. Berline.
38. Article: ‘Perspectives on Negation: Views from across the Language Sciences’ by the editors
39. Maitra, I; Mc Gowan,M(2025). Words in Action: an Introduction to the Social Philosophy of Language. OUP. USA
40. Mantero, M; Miller, P; Watzke, J.(eds)(2021). Language Across Disciplinary Boundaries. Emerald Publishing Limited. USA.
41. Article: ‘When Interpreters Intrude: The Use of Politeness in Immigration Proceedings’ by
42. Zambrano-Paff,M
43. Marquez-Reiter, R.(2000). Linguistic Politeness in Britain and Uruguay: a Contrastive Study of Requests and Apologies. John Benjamins Publishing Company
44. Moxam, C; Riches,N.(2026). Introductory Linguistics for Speech and Language; Clinicians and Practitioners. John Wiley and Sons. USA & UK.
45. Pearce, M(2012). The Routledge Dictionary of English Language Studies. Routledge.UK.
46. Quirk, R; Greenbaum,s; Leech, G; Svartvik, J. (1985).Comprehensive English Grammar. Longman Group. USA
47. Rasmussen, S(2010). To Define and Inform: An Analysis of Information Provided in Dictionaries Used by Learners of English in China and Denmark, Cambridge Scholars Publishing. UK.
48. Riemec, N(ed) (2016). The Routledge Handbook of Semantics. Tylor and Francis.
49. Article: ‘Negation and Polarity’ by Penka, P
50. Ruytenbeek, N(2021). Indirect Speech Acts. CUP.
51. Savic, M(2014). Politeness through the prism of Requests: Apologies and Refusals(a case of Advanced Serbian EFL Learners). Cambridge Scholars Publishing.
52. Searle, J(1969). Speech Acts: an Essay in the Philosophy of Language. CUP. UK.
53. Searle, J; Kiefer, F; Bierwisch, M(eds) (1980). Speech Act Theory and Pragmatics. D. Reidel Publishing Company. Holland
54. Article: ‘Introduction’ by the editors
55. Sifianou, M (1999). Politeness Phenomena in England and Greece: a Cross-Cultural Perspective. OUP.
56. Sifianou, M; Bayraktaroglu, A(ed) (2001). Linguistic Politeness Across Boundaries: The Case of Greek and Turkish. Benjamins.
57. Article: ‘Preface’ by Sachiko, I
58. Trosborg, A(1995). Interlanguage Pragmatics: Requests, Complaints and Apologies. Mouton de Gruyter. Berlin.
59. Urmson, J(ed) (1962). How to Do Things with Words: The William Games Lectures Delivered at Harvard University by Austin, L in 1955. Clarendon Press. Oxford.
60. ‘How to Do Things with Words’ by Austin, L

61. Watts, R; Ide, S; Ehlich, K(eds).(2008). Politeness in Language. 2nd edition. Mouton de Gruyter. Berlin.
62. Article: 'Introduction' by the editors
63. Article: 'Linguistic Politeness and Politic Verbal Behaviour: Reconsidering Claims for
64. Universality' by Watts, R
65. Article: 'Linguistic Politeness Research: Quo Vadis?' by Watts, R
66. Article: 'Intercultural Tact versus Intercultural Tact' by Jenny, R; Arndt, H
67. Xie, C(ed) (2021). The Philosophy of (Im) politeness. Springer. Switzerland.
68. Article: 'Introduction: Approaching (Im) politeness Philosophically' by the editor